نحو أممية جديدة

قراءة في العولمة/ مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني

علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

رام الله – فلسطين

٢٠٠٦

Towards a New Internationalism
Readings in Globalization, the Global Justice Movement and Palestinian Liberation

Ala'a Azzeh and Toufic Haddad

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine

2006

ISBN 9950-312-30-2

This book is published as part of an agreement
of cooperation with the Chr. Michelsen Institute - Norway

جميع الحقوق محفوظة
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين
هاتف: ٠٠٩٧٠ ٢ ٢٩٥ ١١٠٨، فاكس: ٠٠٩٧٠ ٢ ٢٩٦ ٠٢٨٥

٢٠٠٦

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة كريس مكلسن – النرويج

تصميم وتنفيذ مؤسسة **ناديـــا** للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٢ – ٢٩٦ ٠٩١٩

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس بالضرورة موقف مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

الإهداء

إلى روح محمود العزة (أبو يونس) محبةً وعرفاناً

علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

المحتـويات

تقديم	٧
الفصل الأول: العولمة: نظرة نقدية	٩
الفصل الثاني: مناهضة العولمة والعولمة البديلة	٤١
الفصل الثالث: الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة	٦١
الفصل الرابع: المنتدى الاجتماعي العالمي	٨٧
الفصل الخامس: فلسطين في سياق العولمة ومناهضتها	٩٧
الملاحق	١١٧
الهوامش	١٢٥
المراجع	١٣٣

تقديم

إن المتابع لنشرات الأخبار خلال السنوات الأخيرة يلاحظ بالضرورة أن كل اجتماع أو قمة اقتصادية أو سياسية من تلك التي تعقدها الدول الكبرى، أو المؤسسات الدولية، تواجه بمظاهرات عارمة، لنجد أنفسنا بعدها أمام ثنائية يحب الإعلام أن يذكرها في كل نشرة أخبار، وهي **العولمة ومناهضو العولمة**، ومن ثم نقع في فخ التعبيرات غير الواضحة والتعميمات المبنية على تقرير صحافي هنا أو هناك.

إن كتاب العولمة / مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني هو قراءة عامة لتسليط الضوء على تلك الثنائية، في محاولة لتوضيحها والخروج من الفخ المذكور آنفاً. يحاول الكتاب أن يفتح أمام القارئ مدخلاً مفاهيمياً حول تلك الثنائية، محللاً مركباتها، سواء في البعد النظري أم التاريخي والممارساتي، كما يحاول أن يربط كل ذلك مع الحالة الفلسطينية السياسية والنضالية والتاريخية.

يقوم الكتاب على ثلاثة محاور كما هو واضح في عنوانه؛ العولمة، مناهضة العولمة، والتحرر الفلسطيني. ويقع في خمسة فصول يناقش كل واحد منها عنصراً نعتقد بأهميته أو بمساهمته في الإجابة عن بعض التساؤلات المهمة. ما هي العولمة؟ ما تأثيراتها على المجتمعات؟ ولماذا تخرج المظاهرات ضدها؟ من هم المتظاهرون؟ وما هي أفكارهم السياسية؟ كيف يمكن أن نرى أنفسنا كفلسطينيين بين العولمة ومناهضيها؟ وأخيراً هل يجب أن نكون من مناهضي العولمة أم من مناصريها؟

يحتوى الفصل الأول على مدخل تعريفي للعولمة، مدخل عن المؤسسات التي توصف كأدوات لهذه العولمة، كما يناقش بعض جوانب تأثيراتها على المجتمعات والدول والبيئة والأفراد والقطاعات والإنسانية بشكل عام. أما الفصل الثاني، فهو مقدمة نظرية وتوضيحية عن مناهضة العولمة في إطارها الاقتصادي والسياسي والفكري. والفصل الثالث

هو عبارة عن تجزئة لمركبات الحركة المناهضة للعولمة؛ سواء الحركات الاجتماعية المشاركة فيها أم التيارات الفكرية والسياسية المنضوية تحت لوائها، مبينين بعض الجوانب السياسية والتنظيمية والنضالية. وفي الفصل الرابع، نعرج على المنتدى الاجتماعي العالمي، محاولين تسليط الضوء على تاريخه وبنيته التنظيمية، مؤشرين على بعض نقاط الضعف والقوة الكامنة فيه. أما في الفصل الأخير من الكتاب، فنحاول أن نبني على ما سبق لقراءة القضية الفلسطينية، لتأسيس نقاش داخلي قد يفضي إلى حوار جدي ومنهجي، لقراءة علاقة فلسطين بالواقع العالمي اليوم.

كما يحتوى الكتاب على ملحقين مهمين برأينا، وهما ملحق لإعلان المبادئ للمنتدى الاجتماعي العالمي، وآخر للعناوين الإلكترونية لبعض الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة، حتى نوفر للقارئ مصادر بحثية في حالة طلبه الاستزادة في المعرفة عن العولمة أو مناهضيها.

منهجياً، نود الإشارة إلى أن الكتاب يصدر بلغتين، لذلك قد يجد القارئ فروقات بين النصين في بعض الأحيان، أو استرسالاً في أحدهما واقتضاباً في الآخر، أو قد يجد بعض التحوير اللغوي. إن كل ذلك مرده تحقيق أكبر منفعة معرفية لمجموعتي القراء المختلفتين في رؤاها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يوجد بعض النقاط المهمة التي يجب للقارئ الأجنبي أن يدركها في الوقت نفسه تكون بديهية للقارئ الفلسطيني، لذلك نتجنبها في النص العربي، أو العكس صحيح، وهذا ما يجعل الاختلاف موجوداً.

ما قبل الإنهاء، لا بد لنا من إيضاح نقطة منهجية أخرى، وهي أن الكتاب اعتمد بشكل شبه مطلق على مصادر إنجليزية، ولم يتطرق إلى المصادر العربية. إن اعتمادنا في الكتاب على المصادر الغربية لا يكمن في ضعف أو قلة المصادر العربية (على الرغم من أن هنالك قلة في المصادر العربية عن مناهضي العولمة بالتحديد)، وإنما يكمن في أننا نريد أن نعطي القارئ غير المتحدث بالإنجليزية فرصة للاطلاع على ما كتبه غيرنا حول موضوع العولمة أو مناهضيها، وحتى وإن وجدت عنده المعرفة اللغوية فقد يجد صعوبة في الحصول على نسخ من تلك الكتب. أما المصادر العربية فهي متوفرة في المكتبات، وبالتالي يسهل الوصول إليها.

وأخيراً نرجو أن يكون هذا الكتاب مساهمة مثرية للمكتبة الفلسطينية.

الكاتبان

الفصل الأول

العولمة
نظـرة نقدية

العـولمة
نظرة نقدية

أصبحت العولمة هذه الأيام أشبه بمذهب شمولي أو عقيدة سياسية متكاملة، إلا أن التعبير عادة ما يلقى دون وضوح كاف، أو حتى دون تحديد لما يقصد به. وهذا لا يعود إلى حقيقة أن الظواهر المرتبطة بالمفهوم معقدة ومتنوعة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً فقط، وإنما مرده كذلك إلى أن التعريف يختلف باختلاف الموقف السياسي من الظواهر المرتبطة بها.

فمناصرو العولمة حاولوا أن يسوقوها كظاهرة قدرية تعمل لمنفعة الجميع، أو أنها الرباط الذي سيرفع جميع المراكب، أو أنها عملية تسوية لساحة اللعب، حيث تتحلى جميع الاقتصاديات بفرص متساوية في التنافس، أو أنها الواجهة المثالية لعالم موحد اقتصاديا.١ أما مناهضوها، فيحطون من قدرها إلى درجة التجسد الشيطاني الذي يستغل ويسلب الشعوب والمصادر في العالم. ففي السنوات القليلة الماضية ما برح مناهضو العولمة أن جعلوا الشارع مسرحاً لتظاهرات ضخمة لم يشهدها العالم الغربي من قبل. إن احتدام النقاش حول طبيعة المفهوم أضاف عنصراً جديداً لعدم الوضوح المذكور آنفاً حول معنى العولمة، ما زاد من اغتراب جزء كبير من الجمهور عن ماهية الأمر، في خضم النقاش الدائر حول العولمة وتبعاتها.

تسعى هذه الدراسة إلى إيصال ماهية النقاش الدائر حول العولمة وتوضيحها دون ادعاء بالحيادية –كما يحلو للبعض– كون الحيادية عند التطرق للموضوعات المتعلقة هي نوع من الموضوعية الزائفة، التي تخفي في طياتها موقفاً أيديولوجياً، وإنما تقوم الدراسة بتشخيص مسيرة العولمة كما نراها– الباحثان– في محاولة لتزويد القارئ بفهم معمق للتفصيلات المتنوعة للعولمة وتأثيراتها المباشرة، كون هذا الفهم سيحسّن من فهم القارئ لظاهرة مناهضة العولمة، التي سنعالجها بشكل أوسع في الفصل الثاني.

تعريف العولمة

العولمة، بشكل عام، هي مجموعة من العمليات والظواهر التي برزت في نهاية القرن الواحد والعشرين متمثلة بتسارع كمي ونوعي ذات بعد جدلي في بنية ومحتوى سياسات اقتصادية وسياسية سالفة. فالعولمة هي توسيع لتدفق التجارة ورأس المال والتقنية والمعلومات وتعميقها في سوق عالمية واحدة ومتكاملة من الاعتمادية العالمية، ونمو تراكم رأس المال على المستوى العالمي، وظهور مفاهيم "كالقرية العالمية". هذا بالإضافة إلى كثير من المفاهيم التي وجدت جذورها في التصورات النظرية حول تراكم رأس المال الذي ما عاد مقتصراً في حدود الدولة القومية.[٢] فقد أصبح هذا التدفق، بما فيه من عمق ومدى، الإطار الذي يولد فيه نظام عالمي جديد بمؤسسات وبنية قوى جديدة يستبدل البناء العالمي السابق الذي يعتمد في تركيبه على الدولة القومية.

هذا التعريف العام للعولمة، إنما هو مدخل لتوضيح فلسفة العولمة وإبرازها وممارستها على الأرض. وفي محاولة لتعميق هذا التعريف، يحدد الكاتب بيري جيل أربعة أفكار يعمل منطق العولمة على أساسها:

١. حماية مصالح رأس المال وتوسع عمليات تراكمه على المستوى العالمي.
٢. توجه نحو "صهر تجانسي" لسياسات الدول وأشكالها، لتحويلها إلى أدوات لحماية رأس المال وتراكمه على المستوى العالمي من خلال أيديولوجية السوق.
٣. تشكيل وتوسيع شريحة جديدة من السلطات المؤسساتية عبر القومية – ما فوق القومية– بحيث تكون أهم تراتبياً من الدول، وتعيد موضعة الدول لتسهيل تراكم رأس المال المعولم.
٤. الاستثناء السياسي للقوى الاجتماعية التي قد تعارض العولمة من مسرح صنع السياسات في الدول، بحيث تتم إعادة موضعة تلك القوى من خلال فصل الدولة "النيوليبرالية" عن المجتمع الذي تحكمه.[٣]

ومن هنا، فإن هدف العولمة هو الوصول إلى وضع يكون "السوق" "ورأس المال المخصخص" وحدهما من يحدد الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، بحيث يعمل على خلق قيم جديدة تكون تابعة له، وبحيث تكون السوق في هذه الحالة السيد الأوحد في المجتمع، لكي

يصبح هذا المجتمع أداة لخدمة رأس المال وغايات توسعه، أي على عكس المنطق القائل إن رأس المال والاقتصاد يجب أن يكونا مسخرين لخدمة الغايات الإنسانية والاجتماعية. بشكل أكثر تحديداً ودقة، بدأ هذا المنطق يعبر عن ذاته على أرض الواقع بأشكال ووسائط عدة نوردها تباعاً.

تفاهمات واشنطن وزيادة القوة لمؤسسة بريتون وود

يتفق منتقدو العولمة ومناصريها على مسألة جوهرية، وهي الطبيعة الاقتصادية لتوجهات هذه العولمة، بحيث اصطلح معظم المفكرين النظريين على تعبير السياسات الاقتصادية **النيوليبرالية** لتحديد الظاهرة، وهذا ما يدفعنا إلى استخدام تعبير العولمة النيوليبرالية من أجل أن نكون أكثر دقة في وصفنا.

يعود تعبير النيوليبرالية إلى المدرسة الفكرية التي تدعى بما يسمى "**كفاءة السوق**"، والتي تقول إن تدخل الدولة في الاقتصاد هو في أغلب الأحيان سلبياً. وهي المدرسة التي تعارض دولة الرفاه الاجتماعي القائمة على تدخل الحكومات لتنظيم الاقتصاد وحماية العقد الاجتماعي القائم بين المواطن والدولة والسوق. كذلك يذهب منظرو تلك المدرسة إلى القول إن هيمنة الشركات الخاصة هي أفضل وسيلة لتنظيم الاقتصاد، ويسوقون أفكارهم بالقول إن السوق هي الفضاء الحر الذي من خلاله يولد عقد اجتماعي بين المنتجين والمستهلكين، ما يمكّن من إنتاج أكبر كمية من السلع من أجل الاستهلاك. وهنا، على ما نعتقد، يصبح خيار الاستهلاك –أي علاقة الفرد بالسوق– البديل الوحيد المنطقي للمواطنة، التي هي حق أصيل في العلاقة بين الدولة والفرد.[٤]

شكل تبني **تفاهمات واشنطن** (Washington Consensus) الرافعة التي تعمل على تطبيق الخطط الاقتصادية النيوليبرالية، إذ تقوم هذه التفاهمات على فلسفة تحرير الأسواق، وخصخصة أملاك الدولة، وتحطيم دولة الرفاه، وتخفيض قيمة العملة، ما يجعل الأيدي العاملة أقل كلفة. وقد صممت هذه السياسات من أجل تشجيع الاستثمار الخارجي.

إلا أن هذه السياسات، ومن أجل تطبيقها وتحقيق أهدافها، تحتاج إلى مؤسسات فوق دولية، بحيث يتم فرضها على الدول، ما أعطى دفعة قوية

لما يعرف بمؤسسات بريتون وود، وهي البنك الدولي (World Bank)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، وقد حصلت هذه المؤسسات على هذه الأسماء في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عقب عقد اجتماع لتصميم خطة ترتيبات اقتصاد ما بعد الحرب في بريتون وود في أيلول العام ١٩٤٤.

في ذلك الاجتماع تم الاتفاق على تشكيل صندوق النقد الدولي كمؤسسة لمراقبة استقرار معدل صرف العملات من خلال تقديم قروض مالية للدول التي تحتاج إلى سيولة مالية قصيرة الأمد لموازنة حساباتها المالية، أما البنك الدولي، فقد تشكل في الوقت نفسه، حيث سمي في البداية البنك الدولي للإعمار والتنمية، وكان دوره يقوم على مساعدة الدفع وتسهيله باتجاه إحياء أوروبا ما بعد الحرب.

إلا انه وبعد انتهاء عملية إعادة الإعمار الاقتصادي لأوروبا، أخذت مؤسستا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإعادة تعريف دوريهما للعمل فيما بعد مع الدول النامية، بحيث تقوم بذلك من خلال تطبيق التعديل أو التكييف البنيوي كشرط مفروض من قبل البنك الدولي. ولتلقي القروض المشروطة، يتوجب على الدولة تطبيق سياسات اقتصادية مصممة مسبقاً؛ كتثبيت الحد الأدنى للأجور أو تخفيضه، وإضعاف النقابات العمالية (أي مؤسسة تطالب بحقوق العمال)، ثم تخفيض قيمة العملة، وخصخصة الصناعات والخدمات المملوكة للدولة، وخفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية كالتعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية.[٥]

هذه السياسات مطلوبة لسببين هما: أولاً، التأكد من أن الأموال المقترضة سوف تعود إلى البنك والصندوق وليس إلى الإنفاق على الحاجات الاجتماعية كالصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية. ثانياً، خصخصة أملاك الدولة وتسهيل عملية دمج رأسمال تلك الدولة والأفراد في السوق العالمية، بالتالي تكون المنفعة ذات بعد فردي؛ أي أصحاب الشركات الكبرى، وليس جمعياً اجتماعياً؛ أي المجتمع.

من الجدير بالملاحظة هنا أن تلك المؤسسات صممت بحيث تكون القوة والنفوذ –بشكل غير متناسب– لصالح الدول الصناعية الكبرى، وبشكل خاص لصالح الولايات المتحدة الأميركية. فعلى سبيل المثال، تسيطر الاقتصاديات الخمس الأكبر على ٤٥,٤٧٪ من أصوات مجلس المحافظين

لصندوق النقد الدولي، أما الولايات المتحدة فتسيطر على ١٩٪، بينما يعود الباقي إلى بقية الدول الكبرى. إن هذا الترتيب بالضرورة سيحرم الدول النامية من أي قوة تصويت في المؤسسة، لأن القرارات جميعها تحتاج إلى أغلبية ضئيلة.[٦] أما البنك الدولي ففي وضع مشابه، حيث يقع البنك في واشنطن، ويتم اختيار مديره مباشرة من الحكومة الأميركية، وتسيطر فيه الولايات المتحدة على ١٧،٦٪ من الأصوات، وهي أعلى من نسبة الحسم البالغة ١٥٪، والتي يمكن من خلالها تعطيل أي قرار أساسي بالإقراض.[٧]

يعترف وزير الخزانة الأميركي بطبيعة علاقة الولايات المتحدة بالبنك الدولي، فيقول: إن الولايات المتحدة كانت أداة لتشكيل بنية البنك ومهمته، مدفوعة بأيديولوجية السوق، كذلك هي مسؤولة عن صعود الشركات من خلال قوة الصوت داخل البنك، ومن خلال مجلس إدارة مسيطر عليه أمريكياً بأشخاص "مهنيين ومؤهلين"، بحيث كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة صاحبة الحق في مقعد دائم في مجلس الإدارة، كونها دولة مؤسسه لذلك البنك، وصاحبة أعلى نسبة من الحصص المساهمة فيه.[٨]

تلعب مؤسسات بريتون وود اليوم الدور الأساسي في رسم السياسات لغالبية دول العالم، سواء في الدول الاشتراكية السابقة أم في العالم الثالث، ما يدفع الكثير إلى القول إن هذه السياسات إنما هي إعادة استعمار للعالم الثالث، أو شكل من أشكال هذا الاستعمار.

أخيراً، ولاستكمال الحديث عن مؤسسات اقتصاد العولمة، لا بد من التعريج على منظمة التجارة العالمية (WTO) (World Trade Organization). فهذه المؤسسة أوجدت جذورها فيما عرف سابقاً بمنظمة التجارة الدولية (ITO) (International Trade Organization)، التي اقترحتها الولايات المتحدة العام ٤٨ كوسيلة لفرض نظام تجاري دولي، وذلك لإدراكها بأن الشركات الأمريكية خرجت من مرحلة الحرب دون أي منافس، ما أعطى أمريكا شعوراً بالثقة بتمايز قوة شركاتها عن نظيراتها في أوروبا ما بعد الحرب، لا أن شعوراً قومياً انعزالياً داخل الكونجرس نابع من الخوف بأن الارتباط مع وكالة دولية سيفقد الحكومة الأمريكية السيادة لصالح حكومة عالمية، أدى إلى رفض تشكيل تلك المنظمة. بالمقابل، تم التوصل إلى اتفاقية حول التجارة والجمارك سميت الاتفاقية العامة للتجارة

والجمارك (GATT)، التي تشكل الإطار المؤقت حتى يتم تشكيل (ITO)، إلا أنه بعد الرفض الأمريكي أصبحت (GATT) إطاراً دائماً، ولكنها افتقدت إلى قوة الفرض التي تملكها منظمة دولية، حيث كانت تفتقد إلى الشكل المؤسساتي، إلا أنه وبعد خمسين عاماً، وخلال جولات متعددة من المفاوضات والملتقيات الدولية التي انعقدت في إطار تلك الاتفاقية، أنجزت بشكل دائم تخفيضاً للجمارك بين الدول من أجل توسيع عمليات التبادل التجاري[٩] (وللتوضيح أن عملية تخفيض الحواجز الجمركية يزيد من التبادل التجاري التنافسي داخل الأسواق، حيث تستطيع السلع المستوردة أن تنافس السلع المحلية، أما زيادة الجمارك فإنه يقلل أو يمنع عمليات التبادل التجاري).

في العام ١٩٩٤، وبعد جولة مفاوضات الـ(GATT) في الأروغواي، تم الاتفاق على مأسسة ما اتفق عليه –آنذاك– بـ"الحق في التجارة الحرة"، حيث استبدلت الـ(GATT) بـ (WTO)؛ منظمة التجارة العالمية. أما الحق في التجارة الحرة، فيمكن أن نستخلص أنه ذو أفضلية في نظر منظمة التجارة العالمية من حقوق الإنسان، والجمعيات، أو الحقوق البيئية، أو حقوق الأمم. وفي أول اجتماع عقد لمنظمة التجارة العالمية في العام ١٩٩٦ في سنغافورة، وبعد نقاش طويل وحاسم حول حقوق العمال وحماية البيئة، تم الإقرار بأن هذه الأمور ليست ذات علاقة بالتجارة، بالتالي لا تعطيها منظمة التجارة العالمية أي اعتبار في سياساتها. أما بخصوص الدول النامية، فقد تم الاتفاق على رفض أي حق بالمعاملة الخاصة لها، وقد تم تبرير ذلك بالقول إن تسوية ساحة اللعب ستكون للجميع بالتساوي.[١٠] إن هذا يوصلنا إلى حقيقتين أساسيتين: أولاهما، أن منظمة التجارة العالمية غلبت مصالح السوق على مصالح المجتمع، وثانيتهما، أن التجارة الدولية هي مصلحة للدول الكبرى على حساب الدول النامية، وذلك لطبيعة التطور غير المتكافئ للمجموعتين، أي أن هذه المنظمة وسياساتها إنما تصب في النهاية في مصلحة رأس المال العالمي في الدول الصناعية، وشريحة صغيرة من المنتفعين في الدول النامية.

الطبيعة غير الديمقراطية للاقتصاد المعولم

ليس هنالك حاجة للقول إن الهرمية القائمة في النظام الاقتصادي العالمي هي غير ديمقراطية، إلا أنه من الضروري توضيح الشمولية في هذا النظام. فقرارات منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وود عندما تُتخذ في تلك المؤسسات لا تقتصر في تأثيرها عليها فحسب، وإنما يمتد هذا التأثير إلى جميع المستويات من العالمي إلى الوطني وحتى المحلي. يصف وليم تاب آلية صنع القرار في منظمة التجارة العالمية بالقول: إنه وقبل الاجتماع العام لهذه المنظمة، يعقد وزراء التجارة في اللجنة الرباعية المكونة من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان وكندا اجتماعاً مغلقاً يتم فيه الاتفاق على القرارات المركزية، ومن ثم تتم دعوة مجموعة منتقاة من الدول تتراوح بين عشرين وثلاثين في اجتماع غير رسمي، وبعد ذلك فقط يعقد الاجتماع العام، حيث يتم التصويت على المشاريع والقرارات التي اتخذت في الاجتماع المغلق الأول.[١١]

إن السياسات التي تقرها منظمة التجارة العالمية بناءً على القرارات التي تتخذها اللجنة الرباعية المذكورة التي قد تخدم مصالحها القومية، تأتي في خدمة الشركات التي تمثلها هذه الدول. إن ممثلي الدول هم عادة ما يكونون مرتبطين بالشركات الكبرى، سواء من خلال تنقلهم بين العمل السياسي وإدارة تلك الشركات (سياسة الباب الدوار)، أو من خلال ارتباطهم باللولبيات التجارية والاقتصادية، فمصالح الطبقة المسيطرة تفرض على الرأسماليات الأضعف، ثم تفرض على العمال في باقي العالم.[١٢]

يقوم الإطار العام للنظام الاقتصادي العالمي على توزيع غير متناسب في القوة، ويعمل في مجملة لصالح النخب التجارية التي تسيطر على الاقتصاد العالمي، فتركز رأس المال في يد مجموعة صغيرة من البشر يعطيهم سلطة يصعب السيطرة عليها. فمئات عدة من الشركات اليوم تسيطر على ما قيمته مليارات من الطاقة الإنتاجية، بحيث يصبح الفيتو من هذه الشركات كافياً لإيقاف أهم القرارات السياسية، فالسوق المالية اليوم أصبحت قاضية ومدعياً عاماً وحتى شرطي العالم.[١٣]

إن الطبيعة غير الديمقراطية للنظام الاقتصادي تتكون أيضاً مما يسمى بالتجمعات الاقتصادية والتجارية الإقليمية، التي يفرض من خلالها نظام

اقتصادي مالي محدد على الدول المشاركة، ومن أمثلتها الاتحاد الأوروبي واتفاقية نافتا (NAFTA) وأبيك (APEC)، أو المبادرات الاقتصادية المختلفة في أنحاء العالم. هذه المناطق تخضع إلى ما يسمى باتفاقيات التجارة الإقليمية، التي تؤسس لنظام اقتصادي إقليمي تعطى فيه السلطة لأجسام غير منتخبة، تؤثر قراراتها وسياساتها في مجمل الحياة الاجتماعية وظروف المعيشة لسكان تلك المناطق والدول المشاركة. فعلى سبيل المثال، يعمل البنك المركزي الأوروبي بشكل مستقل تماماً ولا يخضع للمحاسبة من أي جسم منتخب. كذلك نرى انعدام الديمقراطية من خلال قوة وسيطرة وسلطة الجهاز البيروقراطي لمنظمة التجارة العالمية، حيث تتخذ القرارات خلف أبواب مغلقة، بما يعني أن مستقبل البشرية يحدد من خلف ظهورنا، وخارج نطاق سيطرتنا؛ سواء من خلال الأسواق أم السلطات غير المنتخبة.[١٤]

إن هذه البنية للاقتصاد الدولي والإقليمي أصبحت بمثابة دولة شمولية أو ملكية من ملكيات أوروبا القديمة. فهذا النوع من الحكم لا يخضع لاتفاق المحكومين، ولا لعقد اجتماعي، ولا حتى لآلية مؤسساتية تخضعه لمحاسبة من يتأثرون بقراراته. وبلا شك، فإن هذا الحكم فشل في أداء وظائف الحكومات الحداثية التي تقوم بخدمة الناس العاديين، ما يعيد إلى الأذهان أوضاع الدول الملكية القديمة وغير الدستورية.[١٥] ومن هنا، ومن أجل خلق بيئة مناسبة للاستثمار ولأعمال غير مقيدة بتدخل الدولة،[١٦] أصبح رأس المال معولماً وليس الناس بحسب أقوال أحد مديري الشركات الكبرى.

زيادة الفروق الاجتماعية والتوزيع غير العادل للثروة

على الرغم من زعم منظري العولمة النيوليبرالية بفوائدها على المستوى الاجتماعي، ومحاولاتهم تبرير ممارستها من خلال القول إنها مسيرة لفتح الأبواب نحو توزيع متساو للثروة على المستوى العالمي، فإن الحقيقة على الأرض تبين العكس، فالعولمة النيوليبرالية سهلت الزيادة في الفروق الاجتماعية في اتجاهين هما:

أولاً– زيادة الفروق في الثروة بين الدول الصناعية والدول النامية (شمال–جنوب). ففي العام ١٩٦٠ كان معدل الدخل لأغنى ٢٠٪ من

سكان العالم ٣٠ ضعف معدل دخل أفقر ٢٠٪، أما في العام ١٩٩٥ فقد أصبح هذا المعدل ٨٢ ضعفاً.[١٧] إن الثروة المتجمعة في يد أغنى ٢٢٥ شخصاً في العالم تعادل ١,٧ تريليون دولار؛ أي ما يعادل الدخل السنوي لأفقر ٢,٥ مليار إنسان. تكمن المفارقة في أن ٤٪ من هذا المبلغ (حوالي ٤٠ ملياراً) هو المبلغ الذي تقدره الأمم المتحدة لتوفير التعليم الأساسي للبشرية، إضافة إلى توفير رعاية صحية أساسية لكل العالم، وتوفير رعاية صحية إنجابية لكل نساء العالم، وتوفير الغذاء والماء والصرف الصحي لكل العالم.[١٨] إلى ذلك، فقد انخفض معدل الدخل القومي بالنسبة لأفراد المجتمع في أكثر من ٨٠ دولة مقارنة بعقد ماض من الزمان.

ثانياً- زادت العولمة النيوليبرالية من الفروق وعدم المساواة داخل الدول في الشمال والجنوب، ما خلق وضعاً يصعب فيه تحديد المستفيدين من العولمة اعتماداً على الجغرافيا، وإنما تحدد الاستفادة من خلال الوضع الطبقي. ففي الجنوب، تم إدماج شريحة صغيرة من السكان في شبكة الاقتصاد الدولي، أما العالم الصناعي فإنه ينتج عالمه الثالث الخاص به،[١٩] فالطبقة الوسطى في الدول النامية دخلت دائرة الاستهلاك للمنتجات المعولمة كذلك لمنتخبات التكنولوجيا، بالمقابل نرى أن الطبقة الفقيرة في الدول الصناعية يتم إقصاؤها شيئاً فشيئاً.[٢٠] فعلى سبيل المثال، تعتبر الولايات المتحدة من أكبر المستفيدين من العولمة النيوليبرالية، وهي كذلك بالفعل، إلا أنه يجب التوضيح أن المستفيدين من العولمة في الولايات المتحدة هم شريحة صغيرة من الناس، بينما تعاني الأغلبية من الاستغلال كما في أنحاء العالم. وتوضح الإحصائيات مؤشرات على ما يحصل داخل الدول:

١- يملك أغنى رجل في العالم بيل غيتس ثروة تعادل ما يملكه مجموع أفقر ٤٠٪ من سكان الولايات المتحدة.

٢- يملك أفقر ٨٠٪ من السكان في الولايات المتحدة أقل من ٢٠٪ من سوق الأسهم، بالمقابل يملك أغنى ١٠٪ من السكان ٨٥٪ منها، أي الثلاثة تريليون دولار بالإضافة إلى الزيادة في قيمة سوق الأسهم في الأعوام ٨٩ إلى ٩٧.[٢١]

٣- خلال العقود الأخيرة، أجبر عمال الولايات المتحدة على قبول التراجع في مستوى معيشتهم، إضافة إلى تقليل خدمات التقاعد

والرعاية الصحية وأيام الإجازات، وذلك حتى تستطيع الولايات المتحدة المنافسة في سوق العمالة. بالمقابل، وعلى الرغم من أنه في الاقتصاديات الصناعة الأخرى يتقاضى المديرين بين ٧–١٠ أضعاف العمال، فإنه في الولايات المتحدة أصبح التعويض للمدير في الشركات الكبرى ٤٧٥ ضعف التعويض التقاعدي للعامل، وهذا عبارة عن ١٦ ضعف ما كان عليه الوضع قبل عقد من الزمان.[٢٢]

٤– قاد عدم المساواة في توزيع الدخل في الولايات المتحدة إلى وضع مثير للاشمئزاز؛ فمثلاً يوجد في أمريكا ٣ ملايين إنسان بلا مأوى، بالمقابل يوجد في تلك الدولة ٥٠ ألف فندق تستطيع إسكان ١٥ مليون إنسان.[٢٣]

ومن هنا، يمكن أن نستنتج تصوراً نظرياً يوضح أن العولمة تعمل على خلق عدم مساواة وإقصاء على المستوى العالمي. فالعالم اليوم مقسم ليس على أسس وطنية أو دينية أو عرقية، وإنما أوجدت العولمة بناء جديداً أو إعادة ترتيب للبشرية في ثنائية من الرابحين والخاسرين من العولمة.[٢٤] فالعولمة كانت إطلاقاً لعنان القوى الإنتاجية الهائلة، التي خلقت تجاوراً وتقارباً في الأوضاع الإنسانية من خلال امتصاص البشرية في الثقب الأسود للاقتصاد المعولم، سواء في ضواحي نيويورك أم في إقليم تشابس في المكسيك.[٢٥]

هذه العملية المستمرة لا تهدد أمن الإنسانية فحسب، وإنما تعمل على تقويض مشروع "الدمج" ذاته الذي تفترضه العولمة. ففي عالم يزداد استقطاباً يوماً بعد يوم ويزداد انقساماً بين نقائض واضحة: فالتأثير مقابل التهميش، الإدماج مقابل الإقصاء، من يملك القوى ومن لا يملك، يزداد انقسام العالم، ويجد هذا الانقسام تجلياته في دول فاشلة ومنهارة: إرهاب دولي، صعود الأصوليات وصراعات قومية ودينية وجريمة منظمة.[٢٦]

زيادة قوة الشركات متعدية القوميات – متعددة القوميات

من خلال معرفة طبيعة الاقتصاد الدولي وبنيته وعناصر السيطرة والقوة فيه، نرى زيادة في دور الشركات العابرة للقوميات أو متعددة القوميات،

فهي لاعب لا يستهان به في بنية النظام الرأسمالي الحديث. فقوة هذه الشركات آخذه بالتزايد. فمثلاً، حوالي ٤٨ من أقوى ١٠٠ اقتصاد في العالم هي شركات وليست دولاً. وفي العام ٢٠٠٠، وجد ما يعادل ٦٠ ألف شركة من هذا النوع منتشرة في العالم ولها ٨٢٠ ألف فرع، تبيع بمقدار ١٥,٦ تريليون دولار من البضائع والخدمات، وتوظيف ضعف ما كانت توظف في العام ١٩٩٠.[٢٧] وهذه الشركات تسيطر على ٢٥٪ من الإنتاج، و٧٠٪ من التجارة العالمية، ويبلغ ما تبيعه هذه الشركات ما يعادل ٥٠٪ من الإنتاج الإجمالي المحلي العالمي.[٢٨] ولتوضيح هذا الدور الذي تقوم به، نأخذ مثلاً تجارة بعض المنتجات الأساسية كالحبوب، حيث تسيطر خمس شركات على ٧٧٪ من السوق العالمية للحبوب، كما تسيطر أكبر ثلاث شركات على ٨٠٪ من تجارة الموز العالمية. أما في مجال المشروبات الغازية، فتسيطر ثلاث شركات على ٨٣٪ من السوق العالمية، وتسيطر أربع شركات للتبغ على ٨٧٪ من سوق السجائر العالمية.[٢٩]

إن لهذه السيطرة التي تقوم بها الشركات عابرة القوميات دوراً كبيراً في التحولات التي طرأت على طبيعة الإنتاج ونمطه. فالنيوليبرالية تخلق تحولاً أساسياً يمكن تسميته "السباق نحو القاع"، وذلك من خلال البحث عن أسواق جديدة وأرباح أعلى، من خلال تخفيض نفقات عناصر جوهرية في عملية الإنتاج، وهي:

أ. الإنتاج: في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي، بدأت بعض هذه الشركات في نقل قواعدها الإنتاجية من دولها إلى دول فيها العمالة أرخص، بحيث تستطيع استغلال أكبر عدد من ساعات العمل بأقل أجر ممكن. هذا بالإضافة إلى أنظمة الضرائب الأقل في تلك الدول، أو إلى أمكنة تكون فيها شروط السلامة البشرية والبيئة أقل شدة من غيرها. وهذا ما عرف "بخط الإنتاج العالمي"، بحيث نحصل على السلعة الكاملة بعد أن يتم إنتاج أجزائها في مناطق مختلفة في العالم. أما في التسعينيات فقد طرأ تحول على عملية انتقال قواعد الإنتاج، بحيث أصبحت تتنقل من دول في الجنوب (العالم الثالث) إلى دول أخرى في الجنوب.

ب. الأسواق: يتجسد أحد أهم التحولات في النظام الاقتصادي الدولي في تحول العالم إلى سوق اقتصادية موحدة، حيث تستطيع بيع المنتجات

والخدمات والعمالة وشراءها.[٣٠] هذا التحول خلق تحولين أساسيين على السوق العالمية، هما:

١. أصبحت السوق الدولية أقل تماسكاً؛ أي أنها أصبحت أكثر عرضة للتأثر بالهزات الاقتصادية المختلفة، بحيث تنتقل أية أزمة تواجه اقتصاديات إحدى الدول أو الكتل الاقتصادية بسرعة إلى باقي أرجاء العالم، ما يؤثر على مصير ملايين البشر. وقد عرف العالم هذا النوع من الهزات خلال أزمة المكسيك الاقتصادية العام ٩٤، ثم أزمة جنوب شرق آسيا العام ٩٧. ولكن على الرغم من حدوث هذه الأزمات وتأثيرها الكبير على المجتمعات، فإنها لم تسترع اهتمام أحد واستمر التركيز على المستثمرين ومصالحهم. ولغاية اليوم لم يعمل على كبح هذا التحول البنيوي في الأسواق غير المنظمة.

٢. إضافة إلى الاندماج العالمي الذي تحثنا عنه، كان هنالك تحول في عناصر السوق، فحوالي ٩٠٪ من الانتقال التبادلي الذي يحصل اليوم في السوق العالمية هو انتقال مضارباتي، وهو على عكس ما كان عليه الوضع قبل ٣٠ عاماً. فالاقتصاد العالمي مبني اليوم على ما هو متخيل ومتوقع للأرباح وليس على الإنتاج ذاته. بمعنى آخر، أصبح الاقتصاد الدولي هو اقتصاد مقامرة أو اقتصاد كازينو.[٣١] ففي يوم واحد تشهد سوق رأس المال العالمي انتقال ما يعادل ١,٥ تريليون دولار بين الحدود الدولية دون أن تخضع للضرائب.[٣٢]

ج. القوة العاملة: إن ثالث عناصر الإنتاج التي تأثرت بالتحولات الاقتصادية العالمية كانت العمالة، حيث خلق انتقال قواعد الإنتاج من بلد إلى آخر نوعاً من القوى العاملة العالمية. ففي العام ٩٥ قدرت منظمة العمل الدولية عدد العمال بنحو ٣ مليارات إنسان،[٣٣] هذا العدد الهائل من العمال تم تسليعهم إلى حد فقدان أي حقوق سوى قدرتهم على بيع قوة عملهم.[٣٤] وهذا ما زاد من الهجوم على حقوق العاملين في كل العالم من حيث فقدانهم للأمان الوظيفي، وغياب قوانين العمل الإنسانية، والتمثيل النقابي، والرعاية الصحية أو التقاعد، ما يعني إفقاد العامل أي دور كإنسان مشارك في علاقة اجتماعية إنتاجية، وجعله فقط سلعة تحدد بقدرته على بيع قواه العضلية أو الفكرية. وكما يلاحظ بوريس كارجلسكي، فإن العمال أصبحوا فقط أشياء، بمعنى أن مصادر العمل اليوم يتم التعامل معها كأنها معدن خام.[٣٥]

كلما زادت سرعة التحول في العالم تآكلت معها الشروط الإنسانية في العمل، وحقوق العمال على المستوى العالمي. فتحْتَ شعارات المنافسة بين الدول أو تحديث بنية الاقتصاد أو حاجات السوق، يتوقع من الدول والعمال الإذعان إلى متطلبات الشركات عابرة للقوميات، من خلال خضوعهم للتهديد بنقل قواعد الإنتاج إلى مناطق أخرى. هذه القضية شكلت تحدياً أساسياً لنقابات العمال التقليدية التي كانت تعمل سابقاً ضمن الحدود السيادية لدولها، أما الآن، فإن قضايا حقوق العمال اليوم أخذت بعداً دولياً. الجدير بإيضاحه هنا أن المشكلة ليست في الدول النامية فحسب، وإنما أيضاً في الدول الصناعية، حيث أن انتقال قواعد الإنتاج إلى بقاع أخرى من العالم لم يقتصر فقط على الوظائف التي تحتاج عملاً جسدياً، بل انتقلت أيضاً إلى الوظائف المكتبية التي كانت من نصيب الطبقة الوسطى، ما يزيد من هوة الفجوة حتى في دول الشمال.

جوانب متعددة من العولمة

على هامش ما ذكرنا حول طبيعة التحولات وبنيتها في النظام الدولي اقتصادياً وسياسياً، يبقى لنا من العولمة جوانب أخرى متعددة في الحياة الاجتماعية والطبيعية والتاريخ والتحولات السياسية التي تراكمت خلال التاريخ البشري، وتكشفت في السنوات الماضية بأشكال متعددة:

التسليع والاغتراب

أحد أهم عناصر بنية النيوليبرالية هي تحويل جميع جوانب الحياة الاجتماعية إلى سلع، كذلك تسليع التفاعلات الإنسانية ضمن شبكة من الضبط الاجتماعي والأرباح. فالروابط الاجتماعية التقليدية لشبكة العلاقات الإنسانية تآكلت بفعل الفقر والفاقة، بل على العكس أصبح الصراع على مصادر الغذاء والعمل إحدى أهم سمات المجتمعات، والتسليع الكلي جعل المال قادراً على تحويل كل شيء إلى مادة ذات قيمة مالية فقط، حتى وصل الأمر إلى جينات البشر والحيوانات والنباتات، والذي سبقه تحويل وقت الفراغ والراحة إلى سلعة وسباق تجاري كالتلفاز ورحلات التسوق. أما الثقافة فقد تم تسليعها من خلال الإعلانات التجارية ووسائل

الإعلام الربحية ودعاية البرامج من قبل الشركات، وكذلك الأمر بالنسبة للجنس وحتى الأعضاء البشرية.[٣٦] أما الرياضة، فلم تبق ذلك المشروع الإنساني الثقافي، إنما أصبحت وسيلة لجني الأرباح الهائلة، وكلنا يرى الأولمبياد أو غيرها من المسابقات الرياضية. أما الأخطر، فهو تسليع أساسيات الوجود الإنساني كبرامج الضمان الاجتماعي، والصحي، والتعليم الأساسي.

هذا التسليع الكلي لجوانب الحياة البشرية في كل العالم، وبشكل مكثف في الدول الصناعية، نتج عنه، وينتج يومياً زيادة في الاغتراب، حيث أفرغت الحياة من معناها. فمن خلال مسيرة العولمة الرأسمالية، التي أزالت لجام الإنتاج الضخم، والتطورات التكنولوجية التي أضافت إلى حياة الإنسان ضغوطات، بات من الصعب عليه أن يجد أوقاتاً للانفراد مع ذاته، أو للعائلة، أو لخلق بيئة اجتماعية غير مبنية على علاقات عمل مالية الطابع.[٣٧]

فإذا نظرنا اليوم إلى نسيج المجتمع الغربي نرى التوجه العام لهذا المجتمع ينحصر في جانب الربح المحض، وليس الحاجات البشرية. فالمستثمرون يركزون على دور الإعلام في النقل والتأثير على التوقعات الخاصة بالأسواق، وليس بإعلام الناس وتثقيفهم حول الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأحداث السياسية، التي بحد ذاتها تقاس أهميتها بمقدار تأثيرها على أسعار الأسهم وليس بحياة البشر. أما المهمشون في العالم الذين يتعرضون يومياً للظلم والقهر، فهم غير مهمين بقدر ما تؤثر نشاطاتهم على اتجاه الأرباح في السوق المالية. ويضيف جوزيه بوفيه –الناشط الفرنسي ضد العولمة– إلى ما سبق أن العولمة بشكلها الحالي تهدد جميع الخبرات التي اكتسبها البشر، والتي من المفترض أن تعرّف إنسانية الإنسان، ويصف ذلك قائلاً: إنه خلافاً لأيام الآحاد وبعض المناسبات الخاصة، لم تعد وجبة منتصف النهار شيئاً أساسياً في الثقافة الاجتماعية، بل أصبح كل شيء يخضع لنماذج جاهزة، فحتى الموت أصبح منمذجاً من خلال إرسال الجثة إلى المستشفى دون اعتبار لإنسانية الإنسان، فالموت مثل الأكل أصبح موحداً قياسيا.[٣٨] إلى ذلك، نرى أن أحد الشعارات التي استخدمها مناهضو العولمة في الاحتجاج على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانت يافطة تقول "الرأسمالية

إحباط"، والتي تدل على البعد المشاعري التي وصل إليه الإنسان في المجتمعات التي سلعت كل شيء. ويعلق الكاتب وليام تاب، فيقول في هذا الصدد إننا نعيش في عالم الـ٥٠٠ قناة تلفزيونيه، وعدد البرامج صفر، ما يوضح لنا اللا-أصالة في هذا النظام، الذي خفض مستوى كل شيء إلى بضاعة، كل ذلك ممزوج باجتياح همجي من الإعلانات التي تقلص إنسانية الإنسان إلى البحث عن المال فقط.[٣٩]

الذكورية

مما لاشك فيه أن أوضاع الرجل والمرأة ساءت بسبب السياسات النيوليبرالية، إلا أنه لا بد من توضيح أن طبيعة الظلم الناتج يتفاوت بينهما، فبينما يشكل عمل المرأة ٦٧,٢٪ من العمل في العالم، فإن ٩,٤٪ من الدخل يعود لصالح المرأة. أما زيادة الاندماج الاقتصادي فقد زادت أيضاً من تحويل النساء إلى عمالة رخيصة بحكم حاجاتها، فنساء العالم الثالث تعمل اليوم دون أدنى شروط السلامة في العمل، ودون أي تعويضات أو راتب تقاعدي، أو تأمين صحي.[٤٠] فعلى سبيل المثال، تعمل الفتيات الصغيرات في الأردن لصالح مناطق التجارة الحرة بمبلغ ١٠٠ دولار شهرياً، في حين يعود ما تنتجه هذه الفتاة يومياً بأرباح تفوق ذلك المبلغ بأضعاف. أما على المستوى الاجتماعي، فقد كانت عولمة المنتج التجاري الإعلامي وسيلة لتحويل المرأة بذاتها إلى سلعة من خلال فرض نماذج تلفزيونية على مقاييس الجمال والشباب، فالمرأة في النظام الرأسمالي بشكل عام وفي مرحلة العولمة بشكل أكثر كثافة إما عاملة تبيع قوة عملها لصالح رأس المال، وإما سلعة تباع في أسواق المنتجات، وإما أخيراً شريحة مضللة من قبل ثقافة الاستهلاك المنمذجة في التلفاز والسينما ومجلات الثقافة الهابطة.

الأزمة البيئية

كما أوضحنا سابقاً فالعولمة تقوم في الأساس على تحصيل أكبر قيمة من الأرباح لصالح فئة صغيرة دون اعتبار مجموع المصالح العامة، ومن بينها البيئة التي يعيش فيها الإنسان وباقي الكائنات الحية، حيث

أضافت خصخصة كل شيء أعباءً جديدة على النظام البيئي الحساس للأرض والمناخ. فالخطر يتعدى انقراض أنواع من الكائنات عن سطح الأرض، التي احتاجت ملايين السنين لتتطور، بل يصل إلى حد التأثير على الحياة نفسها على هذا الكوكب، سواء أكان ذلك من خلال خطر النفايات والأسلحة النووية أم من خلال الاحتباس الحراري الناتج عن التلوث بسبب الصناعات غير الآمنة.

وقد يذهب البعض إلى أن هذا الأمر قديم قدم البشرية، نعم. ولكن الأمر الذي يجب إيضاحه هو أن الأضرار بالبيئة اليوم ليست حدثاً عرضياً أو أثراً جانبياً، وإنما يكمن هذا الإضرار في منطق النظام وعمله اليوم؛ أي أن الإضرار بالبيئة هو بنيوي في النظام الرأسمالي، فالتكاليف الاجتماعية والبيئية في الحاضر والمستقبل ليست ذات أهمية في قرار الاستثمار أو الإنتاج أو موقع الإنتاج أو ماذا ينتج.[٤١] وقد أوضحت منظمة التجارة العالمية أنه من غير المسموح على الدول الاحتجاج أو منع أي منتج من الوصول إلى الأسواق بسبب الآلية التي أنتج بها، وأن مقاييسها التجارية ليس لها أي علاقة بتأثير الإنتاج بيئياً. وكما أوضحنا سالفاً، فالسباق نحو القاع أي باتجاه العمالة الرخيصة ينطبق على البيئة أيضاً. فالمستثمرون اليوم يبحثون عن تخفيض تكاليف الإنتاج بأي شكل، ومنها تقليص الضوابط على قواعد السلامة البيئية عالمياً. فالمعارضون للعولمة –من الجانب البيئي– يؤكدون أن ما يطلق عليه اليوم التجارة الحرة، إنما هو حرية في التلويث، فعندما سأل وزير تجارة وسياحة غينيا عن السماح لدفن ١٥ مليون طن من المواد السامة في أراضيها العام ٨٨ أجاب بالقول: نحن نحتاج النقود،[٤٢] دون مراعاة لما قد ينتج مستقبلاً عن ذلك الأمر. بالمقابل، وخلال الأعوام الماضية، قامت سبعون دولة بتعديل قوانينها البيئية من أجل تشجيع الاستثمار.[٤٣] من الواضح أن بنية النظام الاقتصادي السياسي ومنهجيته هي الأزمة وليس القيم ذاتها فقط. فمناصرو البيئة يصعب عليهم عقلنة السلوك الملوث للبيئة والتقليل منه كونه جوهرياً في بنية النظام، لذلك لا بد من توجيه إصبع الاتهام بشكل واضح نحو بنية النظام ذاته.

الدرك العالمي

إضافة إلى عولمة الاقتصاد النيوليبرالي، فإن مسيرة العولمة غطت أيضاً ما نسميه الإعلان الأمني المعولم. وكنتيجة لعولمة الاقتصاد المالي، أصبحت الحاجة ماسة إلى عولمة الأمن، وذلك من أجل ضمان الشروط والظروف المناسبة لاستمرار عولمة الاقتصاد. هذا لم تتم برهنته فقط من خلال سياسات إعادة تركيب البنى الاقتصادية في الدول التي فرضت من قبل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وإنما أيضاً من خلال نشر عالمية ما سمي بالحرب على الإرهاب بعد ٩/١١ والتركيز عليها، وذلك من أجل تعميم النموذج الرأسمالي والديمقراطية الليبرالية كوسيلة لضبط الشعوب، ودفعها نحو قبول ذلك النموذج وخلق نوع من الالتفاف حوله.[٤٤] وهذا ما حذا بالمفكر الروسي بوريس كرجالسكي أن يصف ذلك التحول بالقول إن تحويل الجيش الروسي إلى نموذج جديد من نماذج الحاميات الإقطاعية المرتبطة بقوة الشرطة العالمية، كان واحداً من أسرع مسيرات التحول التي طرأت على روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي.[٤٥]

إن تأمين مصالح رأس المال تاريخياً كان دور الجيوش القومية، وهذا الدور ازداد تجذراً في مرحلة العولمة من خلال استخدام القوة أو التهديد بها، بل اتخذ دوراً مركزياً في عملية فرض العولمة، فاحتلال العراق أو الانقلاب الفاشل في فنزويلا هي نماذج على دور القوة العسكرية في حماية مصالح رأس المال.

الدول التعددية (الديمقراطية)

ابتهج منظرو الرأسمالية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بسقوط الاتحاد السوفييتي، وسمعت الأصوات حول النموذج الأمثل للحكم ونهاية التاريخ كتوصيفات نظرية لواقع غياب البديل السياسي لنظم الحكم التعددية التي انتهجت في الغرب. وفي هذا المقام، يوجد عنصران نظريان أساسيان يجب مناقشتهما، وهما الدولة التي سنأتي على دورها آنفا، والتعددية التي سنقوم بمناقشتها من منطلق تاريخي معياري.

خلال مرحلة الحرب الباردة اعتمدت الإمبريالية الغربية لحماية مصالحها في العالم الثالث على عاملين أساسيين هما: التبادل التجاري غير المتكافئ المستمر إلى اليوم، وتوظيف الديكتاتوريات ضد شعوبها من أجل الحفاظ على استقرار نسبي يوفر حماية لمصالح شركات رأس المال. والعالم العربي وأمريكا الجنوبية كانت أوضح الأمثلة على ذلك. إلا أن هذه النوع من الدول التي اعتمدت عليها الإمبريالية الغربية طالما عانت من نقطتي ضعف أساسيتين، وهما:

أولاً، وجود قوة كامنة في داخل تلك الدول لتغير ثوري، أي وجود تهديد أساسي بانقلاب هذه الأنظمة، وبالتالي أصبحت المصالح الغربية مقامرة بلعبة صفرية النتائج؛ أي حياة أو موت، ما يشكل خطورة عالية على استمرارية السيطرة الغربية. بالمقابل، فإن الدول ذات التوجه الديمقراطي هي أقل خطورة على مصالح الغرب، واحتمال عقاب الحكام وأعضاء البرلمانات وارد من خلال الانتخابات بمنع وصولهم إلى الحكم من خلال صناديق الاقتراع، ما يقلل من الخطر الكامن في تغير راديكالي.[٤٦] ومن هنا أدرك الغرب واستفاد مما قاله تشي جيفارا بأن الحكومات التي تأتي إلى السلطة بالانتخابات مع نوع من الشرعية الدستورية، تقلل فرصة انطلاق حركة ثورية، كون احتمال التغير السلمي يبقى موجوداً.[٤٧]

ثانياً، غياب الغلاف الأخلاقي الذي تتشبث به الإمبريالية الغربية، فالنظم "العالم ثالثية" التي طالما دعمها الغرب هي أكثر النظم انتهاكاً لحقوق الإنسان، بينما يتشدق الغرب بقضايا حقوق الإنسان عند الحديث عن أعدائه، وبالتالي يحمل دعم هذه الدول تناقضاً مع ما تتمنى الرأسمالية عادة أن توصف به. ومن خلال هاتين النقطتين كان يجب على الرأسمالية الغربية تغيير تكتيكاتها لحماية مصالحها بشكل أمثل، فخلال بداية التسعينيات، وبعد تأكد سيطرة الولايات المتحدة على مركز القوة العالمي، أصبحت الدكتاتوريات تشكل عبئاً أخلاقياً وعبئاً اقتصادياً، وتحمل في وجودها خطراً أكبر على مصالح الولايات المتحدة. فهذه الدول التي كانت تحكم عادة برجل قوي وسلطات عائلية تستفيد من تأجير خدماتها لصالح الشركات المحلية والعالمية، أصبحت ذات تكلفة عالية وتشكل مقامرة غير محسومة النتائج. بالمقابل، شكل تطوير **شريحة/طبقة إدارية** ذات توجهات داعمة لاقتصاد السوق،

ومرتبطة بالرأسمال العالمي، وقادرة على تثبت التصميمات الجديدة للإمبريالية،[٤٨] الحل الأمثل. وبهذه الطريقة يمكن أن نحصل على حكومة منتخبة ديمقراطياً تفرض ترتيبات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال أخذها، وكأن لا بديل لها.[٤٩]

يوصف هذا التوجه في الاقتصاد السياسي بالتحول في تكتيك الرأسمالية نحو ما يمكن تسميته (الشمولية الجديدة)، التي تضحي بالدكتاتور لإنقاذ الدولة،[٥٠] (ماركوس/الفلبين، دوفالييه/هايتي، نوريجا/بنما، موبوتو/زائير، سوهارتو/إندونيسيا). وكل أولئك تم التخلي عنهم لصالح نظام ديمقراطي شكلياً، وذي قاعدة أكثر شعبية من الدكتاتوريات.[٥١]

إن بنية الأنظمة (الشمولية الجديدة) هي أكثر تعقيداً من الدكتاتوريات. فالثانية كانت تعتمد على القوة العسكرية والبوليس السري لقمع شعوبها، وتمنع الحريات الفردية، بينما الأولى تعطي حريات فردية وعملية انتخابية، لكنها أكثر نخبوية في اتخاذ القرارات، ومبنية على الخداع السياسي للناس، من خلال تطبيق سياسات الاقتصاد النيوليبرالي، وكأنه لا خيار غيره. بالمقابل، تظهر هذه السياسات كأنها شعبية ومقترنة بنتائج الانتخابات التنافسية.[٥٢] يلاحظ المفكر الفلبيني والدن بلّو أن هذا النوع من الأنظمة يركز فقط على الحقوق الشكلية والانتخابات الرسمية. وقد أطلق على هذا النوع من الأنظمة "ديمقراطيات واشنطن"، التي تنحاز بشكل واضح في ممارساتها إلى عدم المساواة الاقتصادية. وترسخ الفروقات الطبقية من خلال شرعنتها قانونياً، ما يخلق مجتمعاً مستقطباً طبقياً، ولكنه مغلف بغطاء ديمقراطي. وقد أوضح لينين قديماً أن البرجوازيات الديمقراطية هي القوقعة المؤسساتية الأمثل لوصول العلاقات الرأسمالية إلى أعلى تجلياتها،[٥٣] بالتالي يمكن الاستنتاج أن الدولة التعددية هي أحد تجليات العولمة الاقتصادية، فهي تعمل على تفريغ الشعوب من طاقة يمكن أن تستخدم ضد الدكتاتوريات من خلال إزالة الدكتاتوريات، بالمقابل إيجاد تلك الطبقة المرتبطة عضوياً برأس المال العالمي عبر إيجاد شكل من أشكال التقاسم الوظيفي بين المعارضة التي أصبحت لا تهدد مصالح النخبة الحاكمة، بما معناه أن هنالك تنازلاً سياسياً بين الجانبين، فالمعارضة تقبل الرأسمالية وتجلياتها الاجتماعية، وبالمقابل تقبل النخبة الحاكمة نوعاً من الديمقراطية التمثيلية. بهذه المعادلة تكون هذه الدول قد

حافظت على الاستقرار النسبي الداخلي من خلال تكثيف روابط الشريحة الإدارية المرتبطة مصالحياً ومفاهمياً مع الغرب، وإضفاء غلاف أخلاقي وهمي مضلل للشعوب. أما في الحقيقة فهذه الدول تعمل على ترسيخ العلاقات القائمة، سواء بين الطبقات داخل الدولة أم مع الإمبريالية، ولا يمكن مجابهتها كونها أصبحت تحمل شرعية دستورية.

العولمة والدولة

إن التأثير الواسع للتغيرات الاقتصادية السياسية في العالم التي سميت اصطلاحاً "العولمة"، ليس بعيدا عن أهم الشخصيات الدولية في العالم المعاصر، ألا وهي الدولة. وقد تعددت الأطروحات النظرية حول علاقة العولمة بالدولة، فمنها من قال إن العولمة هي عالم بلا دولة، ومنها من رأى أن أهمية الدولة قد زادت في مرحلة العولمة. أما هنا، فإننا سنحاول القيام بتحليل لعلاقة الدولة بالعولمة وبالعكس، ضمن سياق علاقة الدولة برأس المال، والتحديات التي يواجهانها في مرحلة العولمة.

وضعت العولمة، ومن خلال إعادة توزيع القوة في العالم، الدولة بشكل متسارع في شبكة إقليمية ودولية من القوى فوق القومية وبين الحكومية وعبر القومية، ما جعلها غير قادرة على تحديد مصيرها بشكل منفرد. هذا التحول زاد من التحديات على مستويين هما السيادة والشرعية، فتحدي السيادة متعلق بقدرة الدولة على مواجهة علاقات القوة المفروضة من خلال شبكة العلاقات على المستويين الإقليمي والدولي، وبالتالي إفقار الدولة القدرة على السيطرة والسيادة على المستويات السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية. أما الشرعية، فهي تواجه تحدياً أساسياً يتعلق بقدرة الدولة على توفير الحاجيات والخدمات لمواطنيها نتيجة الشبكة الاعتمادية الموجودة في العالم دون تعاون عالمي، الذي قد يكون غير كاف أيضاً في مواجهة تحديات مثل الاحتباس الحراري أو حتى انهيار أسواق المال التي لا تستطيع الدولة بسلطتها السياسية أن تواجهها.[٥٤]

نتيجة لما سبق، فإن الفضاء السياسي في مرحلة العولمة لم يعد ضمن إطار إقليم سياسي واضح المعالم، من خلال قدرة حكومة هذا الإقليم على

التنمية والحكم الفعال، وإنما برز مفهومان في السياق يشوبها التعقيد، وهما تحطيم السلطة السياسية على إقليم معين، وإعادة تشكيل تلك السلطة.[٥٥]

ويمكن إيضاح ما سبق من خلال ما يذهب إليه المفكر بوريس كرجالسكي، حيث يوضح أن ضعف الدور الذي تلعبه الدولة القومية في الاقتصاد المعولم هو حقيقة غير قابلة للنقاش. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك الضعف، فالدولة تبقي عاملاً مهماً جداً في عمليات التحول الاقتصادية والسياسية. ويضيف أنه ليس من قبيل الصدفة أن الشركات العابرة للقوميات وبشكل دائم تقوم باستخدام الدولة القومية كأداة من أجل تحقيق مصالحها.[٥٦]

إن فرضية أهمية الدولة أمنياً هي نبوءة تحقق ذاتها يوماً بعد يوم. فالدولة التي تعمل بناءً على قواعد النيوليبرالية ووصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تزيد أهميتها بشكل مطرد.[٥٧] فعلى الرغم من القوة الكبيرة التي تملكها المؤسسات المالية الدولية، فإنها لا يمكن أن تحقق نجاحاً في سياساتها دون وجود وكالة تحقق لها ذلك، ألا وهي الدولة، فبدون مشاركة الدولة لا تستطيع الشركات الكبرى والعابرة للقوميات أن تحافظ على الأسواق مفتوحة، ولا تستطيع أن تحتكر أسعار المواد الخام وأجور العمالة. فالرأسمالية لا يمكن أن توجد في ظل غياب القانون، والقانون لا يمكن أن يوجد بدون وجود الدولة.[٥٨] فعلى سبيل المثال، يذكر أحد المتخصصين في شؤون العمال أن الشركات العابرة للقوميات تعتمد بشكل مباشر على دولها القومية لحمايتها من خلال فتح فرص عمل لهذه الشركات في لحظات الحاجة، أو تغيير إستراتيجيات التجارة من أجل تحسين موقع تلك الشركات التنافسي. ففي العام ١٩٩٣ كان هنالك ٢٠ من أكبر ١٠٠ شركة أمريكية تعاني أزمة تنافسية كبيرة كادت أن تقود إلى إفلاسها، ولولا تدخل الحكومة الأمريكية لما نجت لو بقيت كشركات خاصة في هذا الوضع.[٥٩]

أما الكاتب بيتر ماركوس، فيوضح أن أسطورة الدولة الضعيفة هو ضرب من الخيال، فأهمية الدولة التي تكمن في دورها في جعل النظام الرأسمالي أكثر قدرة على الاستمرار قد زادت ولم تنقص. وإن حقيقة عدم تدخل الدولة في ضبط البضائع ورأس المال لا يكمن في عدم قدرتها على ذلك، وإنما في عدم إرادتها للقيام بذلك. فالحاصل هو تحييد لقوة الدولة وليس إنقاصاً لتلك القوة، فمصلحة رأس المال تقتضي، بالمقابل، أن

تقوم الدول باستخدام قوتها لحماية مصالح رأس المال، كحماية وفرض حقوق العقود أو حماية حقوق الملكية الفكرية، ما يزيد من أهمية الدولة.[٦٠] ويرى آخرون أن دور الدولة في مرحلة العولمة أصبح أكثر حسماً وأهمية من ذي قبل في مجال دفع الاستثمار والتبادل التجاري على المستويات الإقليمية والدولية، وأنه من المستحيل تصور عمق التدخل للشركات العابرة للقوميات دون تجهيز مسبق من قبل الدولة القومية، سواء على الصعيد السياسي أم الاقتصادي أم العسكري.[٦١]

وفي النهاية، يمكن الاستنتاج أن علاقة العولمة بالدولة متعددة الأوجه. فالدولة بقيت كما وصفها ماركس قديماً كحامية لمصالح طبقة بعينها على حساب الطبقات الأخرى. بالمقابل، فإن حجم الدولة وقوتها على المستوى الموجود لم يتغير وإنما ازداد. أما الضعف الذي حصل للدولة، فقد كان على مستويين: السيادة والشرعية أو المسؤولية،[٦٢] وكون محددات السياسة العامة هي موضوعة أصلاً من قبل اقتصاد السوق ومصالح الشركات الكبرى، فإن الوصول أو تحقيق الصالح العام تراجع مع زيادة تبني سياسات الخصخصة. وبالتتابع، فإن دور الدولة كحامية وممثلة لمجتمع ما على إقليم معين، وكجامعة تعيد توزيع المصادر على جميع أعضائها، وكحامية للاستقلال قد تراجع بشكل كبير.[٦٣] وبالمقابل، زاد دور الدولة أهمية من خلال اصطفافها لصالح مصالح الشركات الكبرى ومصالح الطبقة الرأسمالية العالمية، ما يعني أن التغير الحاصل كان على وظائف الدولة وليس على قوتها.

العولمة في سياقها التاريخي

إن أحد أهم التصورات الفكرية حول العولمة يتعلق بطبيعة العولمة وعلاقتها بتاريخية التطور الاقتصادي. وفي هذا المجال كتب ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي وفي نظرة استشرافية العام ١٨٤٨: إن البرجوازية لا تستطيع أن توجد بدون أن تطور باستمرار أدوات الإنتاج، وبالتالي علاقات الإنتاج، وبالتالي مجموع العلاقات الاجتماعية، فالبرجوازية مدفوعة بحاجاتها إلى أسواق جديدة لمنتجاتها، سطح الكرة الأرضية بأسرها، فلا بد لها أن تعشش في كل مكان، وأن تستقر في كل مكان، وأن تقيم العلاقات في كل مكان، فالبرجوازية باستغلالها للسوق العالمية أعطت طابعاً كوزموبوليتياً لإنتاج جميع الدول واستهلاكها.[٦٤]

في الحقيقة، العولمة عميقة الجذور من خلال قوى وقوانين ومنطق وآلية عمل الرأسمالية، وبالتالي فإن العولمة هي التعبير الأكثر حداثة عن الرأسمالية ذاتها. فالعولمة تمثل السلوك الرأسمالي التقليدي من خلال الضغط التنافسي، والتطور التقني، واللجوء إلى القدرة الإنتاجية غير المتوازنة مع الطلب، ما يخلق الحاجة إلى توسع مستمر في الأسواق.[٦٥] وضمن هذا السياق، يشير وليم تاب (William Tabb) من خلال كتاباته الموسعة إلى العلاقة بين الحاضر المتعلق بالعولمة وبين التحولات التي حصلت قبل مئة عام، حين تم التحول من اقتصاد إقليمي إلى اقتصاد سوق داخلية في الولايات المتحدة. ويقارب بين ما حدث وما يحدث الآن من تحول نحو اقتصاد حدوده العالم من خلال نظام مؤسساتي (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية)، ونشوء بنية طبقية جديدة.[٦٦] وفي هذا الصدد، يذكرنا أن تدفق رأس المال غير المنظم الذي تمتاز به هذه المرحلة ليس جديداً على العالم، وإنما يوجد شبه كبير بين هذه المرحلة ومرحلة الكساد الكبير العام ١٩٢٩. وهذا ما يجعلنا نستذكر كيف أن تلك المرحلة سهلت وساهمت في ظهور الحركات الفاشية، التي تمت مساعدتها والتعاون معها من قبل الرأسمالية الصناعية في أوروبا، بينما كانت الحركات الثورية والتقدمية تقوم بالحرب ضدها. ونتيجة لذلك، اكتسب قوى اليسار والتقدميين بشكل عام قوة مؤثرة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وانهيار النازية أهلها لأن تكون قوة قادرة على الحكم.[٦٧]

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهر صراع بين نوعين من الردود على حالة الاقتصاد غير المنظم والسوق الحرة، ففي دول المعسكر الغربي ظهرت الدولة الكينزية (Keynesian) أو دولة الرفاه، أما في المعسكر الشرقي فظهرت نظم رأسمالية الدولة، التي –للأسف– سميت بالاشتراكية. أما الدولة الكينزية الرأسمالية، فقد كانت عبارة عن رأسمالية منظمة، حيث تتدخل الدولة في الاقتصاد، سواء الإنتاجي أم المالي، بحيث تحافظ على نوع من الضمان الاجتماعي والصحي على مستوى واسع. كان هذا الرد أي دولة الرفاه رداً على اقتصاد السوق الحر المطلق، الذي اعتبر سبب الكساد الكبير، والذي طرح التساؤل الكبير حول مدى استقرار الرأسمالية غير المضبوطة. بالمقابل كانت دولة الرفاه تعبيراً عن الحاجة لخلق قاعدة اجتماعية مستقرة خوفاً من الثورات الاجتماعية.

كان تحقيق ذلك من خلال إستراتيجية لتوزيع الدخل، ومن خلال شبكة من الحماية الاجتماعية التي أعادت تعريف دور الدولة في أوروبا، وبشكل أقل في الولايات المتحدة حتى نهاية الستينيات. إلا أن استمرار تراكم رأس المال وتركيزه وزيادة القوة الاقتصادية للشركات جعل الأسواق المحلية تضيق، ما دفع الشركات إلى خارج حدود الدولة القومية يقودها في ذلك الشركات الأمريكية الكبرى. وقد حدث ذلك بالتزامن مع تراكم نمو الأسواق المالية الدولية، وحاجة رأس المال إلى سوق عالمية. وهنا بدأت الدولة الكينزية بالاضمحلال لغياب الأساس المادي الذي قامت عليه.[٦٨]

بناءً على ما سبق، فإن العولمة بنيت على تفكيك دولة الرفاه كمفهوم، والكنزية الرأسمالية كممارسة، التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يقول الصحافي والكاتب توماس فريدمان عن ذلك إن العولمة ليست نزعة أو ظاهرة عابرة أو موضة اقتصادية، إنما هي نظام دولي متكامل يستبدل نظام الحرب الباردة. فالعولمة هي نشر لرأسمالية السوق إلى كل زاوية في هذا الكون.[٦٩] وهنا يمكن إعطاء مفاصل عدة أدت إلى تسارع عملية التحول العولمي التي أفضت إلى العولمة النيوليبرالية في يومنا هذا. ففي العام ١٩٧٣ قبل قادة العالم بتعويم سعر الصرف بدل سعر الصرف الثابت. وفي العام ١٩٧٤ قامت الولايات المتحدة بإيقاف التحديدات والضوابط على انتقال رأس المال. وفي بداية التسعينيات كان انهيار الاتحاد السوفييتي وإيقاف سيطرة الدول الأوروبية على حركة رأس المال.[٧٠] كل هذا تزامن مع تحطيم نموذج كينز في الاقتصاد، الذي ابتدأ بعملية تخفيض المصروفات على الضمان الاجتماعي، والخدمات العمالية، والمصروفات على التعليم والصحة، وفي عودة إلى نظام رأس المال المبني على عدم التنظيم–أي تدخل الدولة– وعلى الافتراضات القائلة بقدرة السوق على ضبط ذاته، ما جعل العالم اعتمادياً أكثر، وأكثر خطورة ومأساوية.[٧١]

العولمة: شراب قديم في زجاجة جديدة

من خلال متابعة تطور الاقتصاد الدولي والعولمة تاريخياً كتعبير للتوسع الرأسمالي يبدر إلى الذهن تساؤل عن علاقة ذلك بشكل جديد من أشكال الإمبريالية، أو حالة استعمار جديد. إن الاقتصاد السياسي للعالم يشير

بشكل متزايد إلى زيادة العلاقات الشبيهة بعلاقات الاستعمار الإمبريالي التقليدي من خلال اقتصاد السوق، وبنية النظام السياسي الحالي، حيث يشير مارتن كور مدير شبكة العالم الثالث في ماليزيا إلى ذلك من خلال وصف العلاقات ونشاطات مؤسسات بريتون وود تجاه جنوب شرق آسيا فيقول: إن التعديلات البنيوية هي استمرار لمنظومة الاقتصاد والتجارة الاستعمارية التي كانت في مرحلة الاستعمار. اقتصادياً نحن اليوم نعيش حالة اعتماد على الدول الاستعمارية السابقة أكثر من أي وقت مضى. ويضيف أن البنك الدولي وصندوق النقد يلعبان دور السيد المستعمر كما كان يلعب قديماً.[٧٢]

إن العولمة كصورة جديدة للإمبريالية تعكس بشكل واضح الانقسام السياسي حولها من حيث رؤية نتائجها وتأثيراتها على المجتمعات. فمناصروها يجادلون حول طبيعتها التي تفيد الجميع، وأن من مصلحة الجميع الانضمام إلى ركبها. أما معارضوها فيجادلون بأنها شكل آخر من الاستعمار المبني على السيطرة والاستغلال من قبل الدول الإمبريالية والشركات المتعددة الجنسيات والبنوك الكبرى للدول الفقيرة ولقواها العاملة.

إن تصوير العولمة كشكل من أشكال الإمبريالية يعيدنا إلى التحليل الماركسي لمفهوم الإمبريالية ليس من خلال علاقاتها بالسيطرة الجغرافية، ولكن من الفهم الموسع القائل بالسيطرة الاقتصادية السياسية على الناس والأرض والمصادر، إما من خلال القوة العسكرية أو أي وسيلة أخرى. فالإمبريالية هنا هي سياسة الدول للحصول على القوة والسيطرة من خلال الوسائل الاقتصادية. فالرأسمالية اليوم تخلق نظاماً عالمياً تسيطر فيه الاقتصاديات الكبرى على اقتصاديات المحيط باستخدام شتى الوسائل لتحقيق مصالح طبقة رأسمالية ذات بعد عالمي.[٧٣] ولتمرير سياساتها عادة ما غلفت الإمبريالية توسعها بغلاف أخلاقي. ففي الماضي استخدم الغرب مبررات مثل التحديث وتحضير الشعوب، أو فكرة عبء الرجل الأبيض في تحضير الآخرين. وفي الماضي القريب استخدم التدخل الإنساني والحرب على المخدرات، أما اليوم فنجد أن الشائع هو استخدام الحرب على الإرهاب أو نشر الديمقراطية، من أجل تبرير سياسات رأس المال التوسعية.

العولمة والاستعمار

كما أسلفنا سابقاً حول علاقة العولمة بالإمبريالية يرى مناهضو العولمة أنها من خلال الشركات المتعددة الجنسيات التي تدفع وتسيطر ليس على سياسات الدول الفقيرة في العالم النامي فحسب، وإنما أيضاً في أوطانها، حيث تعمل على تجديد الاستعمار بصورة أو بأخرى، ما دفع البعض إلى الاصطلاح على ذلك بتعبير "الاستعمار الشركاتي/التجاري"، كونه يحمل عناصر الاستعمار القديم. فهو يقوم بتغيير سياسي في الدول المستعمرة (التعديلات البنيوية، اتفاقيات التجارة الحرة) يتضمن بعداً أيديولوجياً، حيث نرى الهجمة الثقافية مبينة على علاقات القوة وتغيير القيم الاجتماعية، وحتى يصل أيضاً إلى التدخل العسكري.[٧٤] كما بين المناهضون للعولمة أنها، وحتى وإن اختلفت قليلاً عن الاستعمار القديم، فإن دور الدول فيها يظل أساسياً، حيث يعتقد البعض أن "الإمبريالية الإقليمية" هي صفة من صفات العولمة، وينقسم العالم إلى ثلاث مناطق اقتصادية أساسية تتكون كل واحدة من مركز ومحيط اقتصادي، وهي أمريكا الشمالية، وأوروبا، وآسيا، حيث تتميز الحالة الاقتصادية بالاعتمادية في حدود هذه الاقتصاديات الإقليمية من خلال زيادة الاندماج الاقتصادي،[٧٥] وهو ما ينفي أن العولمة تعمل على دمج الجميع.[٧٦] وإنما تخلق شكلاً جديداً لعلاقات القوة، حيث الولايات المتحدة هي الأقوى في هذه التراتبية، سواء اقتصادياً أم عسكرياً.

ومن هذا يستنتج المفكر لي سوستر أن الاقتصاد المعولم ما زال يخضع أو يحتمي بالدول الغنية والقوية التي تسيطر على مناطق التجارة الإقليمية.[٧٧] ويستطرد سوستر بالتأكيد على أن العولمة لم تخلق عالماً جديداً، وإنما بقيت الرأسمالية كما هي معروفة بأشكال جديدة.

من هذا الاستنتاج، ولأن الرأسمالية تاريخياً كانت هي الحاضنة للاستعمار الإمبريالي، بيَّن المفكر فريدريك جيمسون (Fredric Jameson) أن الإمبريالية الأمريكية هي أساس عملية العولمة الاقتصادية الحالية، "فمن يقوم بنشر ودفع العالم نحو هذه التغييرات؟ أليست أميركا؟"[٧٨] ويتطرق آخرون بالقول إن العولمة هي أمركة أو أن العولمة هي عولمة الإمبريالية الأمريكية، حيث يقول الكاتب فيلتير وبتراس إن الولايات المتحدة هي الراعية والمستفيدة من الشركات الكبرى. فمن أكبر ٥٠٠ شركة اقتصادية عالمية هنالك ٢٤٤

شركة أمريكية، كما تشكل الشركات الأمريكية ٧٠٪ من أكبر ٢٥ شركة اقتصادية عالمية،[٧٩] بينما تشكل الشركات الأمريكية ٦١٪ من أكبر ١٠٠ شركة في العالم، بينها ٣٣٪ شركات أوروبية. كذلك يسترشد الكاتبان بتاريخية علاقة رأس المال بالتدخل العسكري الأمريكي من هاييتي ١٩٥٤ إلى غواتيمالا ١٩٨٩.

إن هذا الوصف إنما يدل على علاقة الاستعمار بالرأسمالية في الماضي، التي استمرت وتستمر في الحاضر، حيث نرى مثلاً ضابط المارينز سميدلي بيتلر يصف كيف كان يعمل طيلة فترة خدمته من ١٩١٤ إلى ١٩٣٣ كأداة في يد الشركات وتحقيق مصالحها من خلال السيطرة العسكرية.[٨٠] أما حديثاً، وفي زمن العولمة، نرى منظرها توماس فريدمان يقول بوضوح: لكي تعمل اليد الخفية للسوق بشكل جيد، يجب أن يكون هنالك قبضة مخفية، فماكدونالد لا يمكن أن تزدهر بدون ماكدونالد دوغلاس (يقصد هنا مصمم طائرة F15)، ويضيف أن القبضة الخفية التي تحافظ على ازدهار وادي السليكون (Silicon Valley) بأنها قوات المارينز والقوة الجوية الأمريكية.[٨١]

مما سبق نستنتج أن حركة التاريخ لم تأخذ شكلاً جديداً من خلال العولمة، فهي لا تمثل مرحلة تاريخية بحد ذاتها، وإنما هي تراكم وإعادة إنتاج للتاريخ القائم على قيم الرأسمالية ومفاهيمها كمرحلة تاريخية. فالعولمة هي الآن حاضنة الاستعمار والإمبريالية التقليدية والحديثة، وتحمل وجهي الاستعمار الاقتصادي والعسكري، بحيث يكون الخيار العسكري هو وسيلة لتعليم – وتخويف وضبط – الدول التي تعصي تيار النيوليبرالية لأي سبب كان.[٨٢]

خلاصة

بناءً على ما سبق، يمكن للمرء أن يستخلص أن العولمة ليست مرحلة تاريخية جديدة، وإنما هي حالة تكثيف لمرحلة تاريخية هي الرأسمالية، وأن لها سمات جديدة مرتبطة بحاجات الرأسمالية في تثوير وسائل الإنتاج، وأن لهذه الظاهرة سمات عدة، تتمثل في توسيع الأسواق على المستوى العالمي، وتبني سياسات السوق الحر المبني على الافتراض بعقلانية السوق، وزيادة في الاندماج والانفصال في آن معاً.

ولفرض هذه السياسات وتأكيدها في زوايا هذا العالم، تعتمد العولمة على مؤسسات دولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد، ومنظمة التجارة، أو دول قومية إمبريالية من خلال قوتها العسكرية كالولايات المتحدة، وأخيراً اتفاقيات إقليمية ذات مركز سيطرة لفرض تلك السياسات على محيطها الإقليمي.

أما النتائج المترتبة على هذه السياسات، فتتنوع سياسياً واقتصادياً وثقافياً وبيئياً

سياسياً: نرى تحولاً كبيراً طرأ على دور الدولة القومية وبنية النظام الدولي الذي أصبح أكثر اندماجاً من خلال زيادة الاعتمادية عبر القومية. **واقتصادياً**: نرى أن العولمة زادت في الفروق الاجتماعية على مستويين العالمي شمال/جنوب، وعلى مستوى داخل الدول بين من يملكون ومن لا يملكون. **وثقافياً:** نرى زيادة في الهجمة الثقافية ضد الثقافات المحلية لحساب ثقافة الاستهلاك والملكية الخاصة، وتعميم نمط ثقافي مرتبط بمصلحة رأس المال. أما على **المستوى البيئي**: فنرى أن العولمة عمقت سيطرة الربح على حساب البيئة، فالعولمة النيوليبرالية تتناقض بنيوياً مع حماية البيئة والصالح العام.

أخيراً، يمكن القول إن العولمة النيوليبرالية غير منفصلة عن تاريخ تطور الرأسمالية وعلاقاتها مع التوسع الإمبريالي، كذلك لا تختلف عن الافتراضات الأساسية للرأسمالية، وهي الربح والسيطرة، لذلك نرى كيف أن الاستعمار في هذه المرحلة أعاد تشكيل ذاته لصالح الشركات الكبرى، سواء في إفريقيا، أو آسيا، أو أمريكا الجنوبية، أو من خلال

السيطرة العسكرية المباشرة كما في العراق، أو من خلال طبقة وكيلة مرتبطة مصالحياً مع الشركات المتعددة الجنسيات.

الفصل الثاني

مناهضة العولمة والعولمة البديلة

مناهضة العولمة والعولمة البديلة

أصبح الشكل الحديث للرأسمالية والمتشكل من صور متعددة الجوانب والمتمثل بالعولمة النيوليبرالية اليوم يؤثر على البشرية جمعاء بأشكال متنوعة. هذا التأثير المحكوم بمنطق الأسواق والمدفوع بحاجات الربح على حساب عناصر كثيرة في الحياة الاجتماعية الإنسانية، وما نتج عنه من توزيع غير عادل في الثروات، وإمكانيات الوصول إلى المصادر المرتبط بالتطور التقني الكبير وطاقة الإنتاج العالمية، خلق حالة من الاستغلال والاضطهاد لملايين البشر لصالح أصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبيرة، ما أنتج شعوراً بالقهر بين جماهير العالم تفاوتت تفسيراته، كما اختلفت الردود عليه. إلا أن الأمر الأكثر وضوحاً يكمن في الشعور العام بأن حكم الشركات العالمية والسياسات الناتجة عن ذلك ظالمة في جوهرها؛ سواء من خلال الغذاء المعدل جينياً أم من خلال السيطرة على الإعلام، أم من خلال التوزيع غير العادل للثروة والفقر. وهذا ما يخلق مزيداً من الاضطراب العالمي وحتى المقاومة.[٨٣]

إن ردود البشرية على العولمة النيوليبرالية مختلفة ومتنوعة. فمنها ما أخذ شكلاً قومياً أو محلياً أو شخصياً، إلا أن أكثر تعبير حديث وواضح كان من خلال المظاهرات الشعبية في نوفمبر ١٩٩٩ في سياتل، التي أخرجت إلى العيان ما اصطلح عليه "حركة مناهضة العولمة" أو بتعبير آخر "حركة العدالة العالمية"، لكن قصر مناهضة العولمة على هذه الحركة يعتبر ظلماً منهجياً. فالنشاطات المناهضة للعولمة متنوعة، وسبقت تلك المظاهرات العارمة. وهذا يعتمد بالأساس على كيفية تعريف العولمة وماهية تأثيراتها المتنوعة.

مسألة تعريف العولمة وتأثيراتها أساسية في فهم النشاطات المناهضة لها ومعرفتها. فالكاتب جيف جودوان يصف الظاهرة قائلاً: إن الصعوبة في مواجهة العولمة النيوليبرالية تكمن في أن الظاهرة غير متمركزة، وإنما هي مشروع وحشي متعدد الرؤوس، يشمل الشركات متعددة الجنسيات، والبنوك الكبرى، والجامعات، والحكومات، والمؤسسات الدولية، كمنظمة التجارة. لذلك، فالردود على هذه الوكالات المتعددة تتباين من واحدة إلى أخرى، ومن سياق لآخر، ومن دولة لأخرى.[٨٤]

اخترنا في هذه القراءة تعريف العولمة تاريخياً: في إطار تطور الرأسمالية وآليات تطبيقها وممارساتها والعناصر المرتبطة بها كالشركات الكبرى والدول القومية. وجغرافياً، حاولنا إيضاح العلاقة بين الدولة القومية كمفهوم مجرد وبين الإمبريالية الأمريكية وعلاقتها بالرأسمالية ورأس المال المعولم، كذلك –وبشكل كمي وليس كيفي– علاقة أوروبا وجنوب شرق آسيا بالإطار نفسه. إن هذا الإطار –كما أسلفنا– سيسهل علينا مراقبة أشكال مناهضة العولمة من خلال فهم شامل لصورة النشاطات والحركات الاجتماعية المناهضة لها.

خلال السنوات الماضية بدأ عدد كبير من الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية بشكل خاص في أوروبا والولايات المتحدة، وحتى في العالم الثالث، ممن يمثلون وجهات نظر سياسية متنوعة، بالتحرك ضمن مظاهرات ضخمة في الشوارع في جميع أنحاء العالم. يتظاهرون ضد مؤسسات بريتون وود وتشكيلات دولية كقمة الثماني، أو الاتحاد الأوروبي. إلا أنه، وبعيدا عن مراقبة متفحصة لهذه المظاهرات، يصعب على المرء أن يحدد ماهية هذه الحركة ككل، أو معرفة العناصر الفردية المكونة لها وتحليلها، وكذلك دراسة تكتيكها وأهدافها وآليات عملها. كما يصعب فهم الظاهرة دون فهم عناصر الالتقاء والاختلاف للأجزاء المكونة لها، إلا أن أحد الأطر المهمة للفهم هو نقاط معارضة هذه الحركات للعولمة التي قد تعطينا فهماً لما تتفق عليه.

من الصعب بمكان أن نعطي صفة الكلية لحركة مناهضة العولمة، إلا أن الصيغة الأفضل أن نصف هذه الحركة بحركة متعددة الحركات أو حركة اجتماعية فضفاضة الكيانية والمكونات التي تجتمع على نقد متشابه لمشكلات العالم، على الرغم من اختلافها حول الأسباب الأساسية لهذه

المشكلات، أو طرق حلها. أخيراً، وضمن هذه المقدمة، لا بد من ذكر التباين الحاصل بين الحركات الاجتماعية في العالم غير الغربي وشريكاتها في العالم الغربي. ولكن قبل الدخول في إشكاليات العلاقات الداخلية لحركة مناهضة العولمة، يجدر بنا أن نعمل على رسم صورة للتنوع القائم على المستوى النظري، وكذلك على مستوى النشاط والأهداف والرؤى السياسية لهذه الحركة.

الخارطة النظرية للعولمة / مناهضة العولمة

إن فهم عناصر الطيف النظرية في العالم اليوم سيساعدنا كثيراً في فهم التوجهات المختلفة اتجاه العولمة. ومن المناسب جداً في هذا المجال أن نتبع الأنموذج نفسه الذي استخدمه هيلد/ماغرو[٨٥] لرسم خارطة نظرية القوى العالمية من أقصى طرف يساند العولمة إلى الطرف الآخر الأكثر مناهضة لها، مروراً بالنظريات الإصلاحية. وفي هذا الإطار الذي يمثل طيفاً واسعاً من الأفكار والتصنيفات التي جاءت أو كانت موجودة كردود على ظاهرة الانفتاح العالمي والعولمة النيوليبرالية يسهل علينا عملية فهم ظاهرة العولمة ومناهضيها من خلال فهم ستة أطر نظرية –سياسية تحاكي الواقع من خلال فلسفات متعددة هي النيوليبرالية ذاتها: الليبرالية المؤسساتية، الإصلاحية المؤسساتية، مدرسة التحول الكوني، الدولاتية أو الحمائية، وأخيرا الجذرية بتفصيلاتها.

النيوليبرالية؛ (Neoliberalism)

إن التطور النيوليبرالي الذي استطردنا في طرح رؤاه في الفصل الأول يعتمد بالأساس على مفهوم السوق الحرة (laisses faire economy). الذي يقول بضرورة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، بناءً على الافتراض بعقلانية السوق، وقدرتها على تحقيق أكبر فائدة للمجتمعات. ويقوم هذا الطرح على سياسات مالية تغطي العالم من خلال فكرة أن اللاضبط في الأسواق هو أفضل وسيلة للضبط الذاتي. ويعتمد على تعميم هذا النمط على مستوى العالم، ويروج إلى أن هذه العولمة ستعمل على خلق نظام دولي جديد يزيد من حرية الإنسان بالتزامن مع تحطيم بيروقراطية الدولة وسياسات القوة داخلها.

الليبرالية العالمية؛ (Liberal Internationalist)

بعد تجربة الحربين العالميتين (الأولى والثانية)، ظهر هذا التصور النظري القائل إن الضرورة السياسية تتطلب وسوف تساعد على إيجاد نظام عالمي أكثر تعاونياً، وذلك من خلال ثلاث فرضيات سوف تزيد من الازدهار على مستوى جمعي بين دول العالم، وهي:

١. زيادة الاعتمادية بين الدول يزيد من التعاون بينها.
٢. انتشار الديمقراطية سوف يعمل على نشر السلام العالمي؛ لأن الديمقراطية محكومة بالمحاسبة الشعبية.
٣. الحاجة إلى قانون دولي ومساواة بين الدول من أجل الوصول إلى تناسق في النظام، كذلك تنظيم سلوك الدول وتفعيل التعاون والاعتمادية.

إن التوجه الليبرالي المؤسساتي يعتقد بضرورة الاعتراف بالحاجة إلى الديمقراطية، الشفافية والمحاسبية، وحكم القانون، والإصلاح الداخلي، وكذلك زيادة فعالية الأمم المتحدة، والمجتمع المدني الدولي، كوسائل لزيادة الازدهار، وانتهاء عصر الحروب في العالم.

الإصلاحية المؤسساتية؛ (Institutional Reformers)

تقوم هذه النظرية على أن أزمة السياسات العامة على المستوى الكوني، سواء زيادة الاحتباس الحراري، أو انتشار الإيدز، يمكن فهمه وحله من خلال تطبيق نظرية الصالح العام في الاقتصاد؛ أي أن المصلحة المشتركة يمكن حمايتها من خلال فهم الصالح العام كونياً، وأن البنية الدولية الحالية لا تتطرق إلى هذه الإشكاليات التي تواجه العالم لغياب ثلاثة عناصر عن السياسة الدولية العامة. وهذه العناصر عبارة عن أزمات تواجه العالم، وهي:

١. أزمة قانونية: أي وجود تناقض بنيوي ما بين الإشكاليات العالمية في الوقت الحاضر، وبين الحدود القومية ومفاهيم السيادة.

٢. أزمة مشاركة: وهي الفشل في إيجاد نظام دولي يعطي صوتاً كافياً للعناصر المكونة للعالم؛ سواء الدول أم غيرها.

٣. أزمة الحافز: وهي غياب جسم فوق قومي يضبط عملية توفير الصالح العامة، حيث تعمل بعض الدول على الحصول على خدمات الصالح العام (بيئة نظيفة، ظروف صحية مناسبة) على حساب دول أخرى، وبالتالي يزيد هذا الفشلَ في إيجاد حلول للمشاكل ذات الطابع العالمي لغياب الحافز عند الدول لدفع استحقاقاتها لحل المشكلات العالمية.[٨٦]

وبناء على ذلك يدعو هؤلاء الإصلاحيون إلى إصلاح دور الدولة والمؤسسات الدولية لزيادة توفير الإمكانيات اللازمة من أجل قضايا الصالح العام على المستوى الكوني، ومن أجل الوصول لذلك، وبما أن الدولة هي العنصر الأساسي في السياسة الدولية، فيجب أن يكون هناك تغيير في عملية صنع القرار داخل الدولة، كذلك تغيير في علاقتها مع المستوى الدولي.[٨٧]

مدرسة التحول – التغيير الكوني؛ (Global Transformers)

أصحاب هذا المنهج يرون أن العولمة كفضاء منظم من العلاقات والتعاملات الاقتصادية– الاجتماعية ومجموعة من الصيرورات المتعلقة ليست بالضرورة غير عادلة أو غير ديمقراطية. وإن السؤال الحقيقي يتعلق بطبيعة العولمة، وإن الواقع الحالي يمتاز بعولمة غير متكافئة في توزيع القوة والفرص. ويقولون إن العولمة يمكن أن تكون أفضل وأكثر عدالة وأكثر ضبطاً وتشكيلاً.[٨٨]

وكذلك يرون أن عولمة بشكل آخر ممكنة من خلال ديمقراطية حديثة تمكن كل مواطن من الوصول والحصول على قدرة على محاسبة المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمعه التقليدي، وأن كل مواطن في دولة ما يجب أن يتعلم أن يكون مواطناً كوزموبوتياً "كونياً"، بحيث يكون قادراً على التوسط بين مواطنته التقليدية والشكل الحديث للحياة البديلة في ظل العولمة. ومن خلال القيام بذلك، يحاول منظرو هذا المنهج تصوير النشاط السياسي كوسيلة لتحرير الإنسان من القيود

المفروضة عليه من قبل مجتمعه التقليدي في إقليم معين. وبهذا يحاولون تصوير النشاط السياسي كأساس لتنظيم ديمقراطي عالمي يمكن أن ينتج من خلال تحصينه بمؤسسات مضبوطة ذاتياً، تبدأ بالمدن فالأقاليم حتى الوصول لشبكة علاقات عالمية.[٨٩]

تعتقد هذه المدرسة بضرورة النظر إلى الأزمات الناتجة عن العولمة الحالية كالفقر والأزمة البيئية والصحة، وطريقة معالجتها من خلال تغيير المؤسسات الدولية الحالية من مؤسسات ذات توجه للأسواق (ربح)، واستبدالها بمؤسسات تضمن تطبيق الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي فيما يتعلق بحفظ السلام وصنع السلام الدولي. ومن أجل تسهيل هذه المهمة، تقترح هذه المدرسة فرض ضريبة على انتقال المصادر على المستوى الدولي كفرض ضريبة على انتقال رأس المال، أو أي مصادر مستخدمة في العمليات التجارية والإنتاجية، وذلك من أجل دعم مشاريع الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي، وفي الوقت نفسه يطالبون بإلغاء ديون العالم الثالث.

ويعتبر ولدين بيلو أكثر منظري هذه المدرسة شهرة، حيث يقول إننا اليوم لا نحتاج عولمة ذات مؤسسات ممركزة، وإنما يجب أن نقلل سيطرة ومركزية سلطة المؤسسات من أجل خلق نظام متعدد من المؤسسات والمنظمات يمكنها التفاعل مع بعضها لإنتاج اتفاقيات مرنة وتفاهمات وسطية.[٩٠]

الدولاتية / الحمائية؛ (Statist/ Protectionist)

على عكس الداعين إلى إصلاح العولمة الحالية، يقوم طرح هذه المدرسة على الدعوة إلى زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد إلى درجة "الحمائية". ويدعو أصحاب هذه المدرسة إلى زيادة سيطرة الدولة كوسيلة لضبط العمليات فوق القومية الناتجة عن العولمة. وتعتمد هذه المدرسة على الافتراض بأن الدولة القومية هي الحاضنة والوكالة التي يتم تطبيق سياسات العولمة النيوليبرالية من خلالها. ومن هنا، يحاول أصحاب هذه المدرسة أن يستخدموا الدولة من أجل حماية المصالح القومية. وقد تعزز موقف أصحاب هذه المدرسة من خلال ربطهم العولمة بالثقافة واللعب على وتر تحطيم الثقافة الوطنية. فمثلاً، في دول الشمال ظهرت

أحزاب عدة تعارض العولمة من هذا المنطلق (الأحزاب القومية الشوفينية)، أما في الجنوب فظهرت من خلال حركات قومية أو دينية سياسية (بعض الحركات الإسلامية).

ويتفق أصحاب هذا الطرح مع نظرائهم التقدميين على نقد منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي. وقد تستخدم هذه المدرسة الحجج نفسها من أجل دغدغة مشاعر الناس المتأثرين بالعولمة، وكسب تأييد جماهيري كالجبهة الوطنية في فرنسا، التي كانت ترفض الاتحاد الأوروبي، وقد حققت مكاسب كبيرة في الانتخابات الفرنسية.

الجذرية؛ (Radicals)

تتنوع المشارب الفكرية للمنضوين تحت راية التجذر أو المواجهة أو حتى الانقلاب أو الثورة ضد العولمة والرأسمالية ذاتها. فبالنسبة للراديكاليين فالأمر مبدئي، أي خلق مجتمع مبني على العدالة والصالح العام والانسجام مع الطبيعة من خلال تمكين المضطهدين والبناء من القاع إلى القمة من أجل تحقيق الغايات. والجماعات الجذرية متنوعة الاتجاهات، فمنها البيئية، ومنها دعاة حقوق العمال، ودعاة حقوق المرأة، وكلهم يعملون على تحدي سلطة الدولة، والوكالات الدولية من خلال التحرك العبر–وطني من أجل المقاومة والتضامن. ويصر الراديكاليون على أن تحقيق هذا التضامن يتطلب بالأساس نظام قيم مختلفاً يغلب مصالح البشر على الربح، والعمل على تقويض النظام العالمي القائم، من خلال كشف زيف منطقه وإبراز تناقضاته.

يتباين الجذريون حول وسيلة تحقيق غاياتهم وإستراتيجيها؛ كونهم يرفضون بالأساس وضع مخطط مسبق، سواء أكان دولياً أم دستورياً لتحقيق العالم الأكثر ديمقراطية. وبالتزامن، فإنهم يعملون على إيجاد مبادئ معيارية يمكن أن تبنى عليها الحياة السياسية دون اعتبار للشكل المؤسساتي الذي يمكن أن تأخذه. وهذه المبادئ المعيارية تضمن الالتزام بتحقيق مجتمعات ديمقراطية (ديمقراطية اجتماعية وسياسية) وعادلة.

في هذه القراءة سنحاول التطرق إلى الحركات التي تقع في حدود المدرسة الإصلاحية المؤسساتية ودعاة التحول العولمي، وأصحاب التوجه الراديكالي الجذري. ولن نتطرق إلى النيوليبراليين والليبراليين العالميين؛ كونهم يمثلون الواقع الراهن المتمثل بالنظام الدولي والدول، وبخاصة في أمريكا الشمالية وأوروبا. أما الدولاتيون الحمائيون، فقد تم استبعادهم عن قصد؛ كونهم يمثلون رداً رجعي الطابع على العولمة، مبنياً على المفاهيم العنصرية والرهاب من الأجانب. في حين سنجهد في تحليل الردود التقدمية على العولمة.

ولتوضيح معنى الردود التقدمية، يمكن الاسترشاد بـ باري جلز الذي وضع "بيان الحقوق الاجتماعية"، وهو إطار مهم لفهم المبادئ الأساسية التي تجتمع عليها معظم التيارات التقدمية. وتتلخص هذه الحقوق في:

١. حقوق الأفراد والأسر والمجتمعات في العمل والرفاه والعدالة والاستقرار الاجتماعي.
٢. حق العمال؛ سواء المنظمين أم غير المنظمين في مقاومة البطالة، والأعمال الشاقة، وعدم الاستقرار في العمل، والاغتراب، والمكننة، والنقل من العمل.
٣. حق الفقراء والمهمشين في كل مكان في مقاومة تبعات الفقر والاستقطاب الاجتماعي.
٤. حق الشعوب في الوصول إلى السلطة ومواجهة الدولة وقوتها، سواء من خلال العمل الثوري الراديكالي أم الإصلاحي باعتباره دفاعاً عن النفس.
٥. حق الشعوب في تشكيل أطر للتضامن والحكم الذاتي خارج عن نطاق سيطرة الدولة والسوق.
٦. الحق في تخيل عالم ما بعد العولمة، وتخيل طرق بديلة للتطور الاجتماعي الإنساني.[٩١]

فلسفة المقاومة

بناءً على القيم التي تحاول الحركات المناهضة للعولمة أن تحققها في مسيرة التحول العالمي، تواجه هذه الحركات سؤالاً مهماً حول الوسائل والآليات للوصول إلى هذا الهدف الطموح.

إن الأهداف والقيم التي تحملها تلك الحركات لا تعتبر جديدة على تاريخ البشرية، وإنما تعبر عن استمرارية لتراث الحركات التقدمية –وبخاصة الماركسية والفوضوية– والداعية إلى عالم خال من الاستغلال والحرب، والعيش المتناغم مع البيئة، والتحرر والتنمية الإنسانية. لقد شكل هذا الموروث موضوعاً وملهماً لثورات متعددة في التاريخ البشري الحديث، حققت بعض النجاحات ومنيت بكثير من الفشل لأسباب متعددة لسنا بصددها الآن.

بناءً على ما سبق، فإن الحركات المناهضة للعولمة تمثل تيارات متنوعة ومشارب فكرية متنوعة، إلا أن هذه الحركات، ولغاية اليوم، تعاني من عدم وجود إستراتيجية مواجهة واضحة، وعدم وجود آلية لتحقيق غاياتها، كما أن التنوع الموجود في هذه الحركات بارز، سواء في البعد النظري أم على المستوى العملياتي.

في هذا السياق، لا بد من العودة إلى تأطير لنموذج المقاومة الذي تتبناه الحركات المناهضة للعولمة، وفي هذا الإطار يمكن استخدام **نموذج الهيمنة/ الهيمنة النقيضة** للمفكر الإيطالي انطونيو غرامشي، الذي يرى[٩٢] أن الدولة (في واقع العولمة ينطبق على الوكالات والعناصر إلى تحدد السياسات النيوليبرالية) لا تقوم باستخدام القوه العنيفة والمجردة (الجيش وأجهزة الأمن) فحسب، وإنما تزاوج بين القوة العنيفة مع القوة السلسة، لتنتج ما أطلق علية نموذج الهيمنة. فالهيمنة هنا تشكل نموذجاً كلياً للحياة، فالعلاقات الاجتماعية، والبنى، والتنظيمات داخل المجتمع، تكون تعبيراً عن توزيع غير متكافئ في القوه والتأثير، تتركز في يد الطبقة المسيطرة. ويؤكد غرامشي أن "المجتمع المدني" بكل تجزءاته يشكل الحامل الأساس للهيمنة، سواء من خلال الكنيسة، أو مؤسسات الإعلام، أو المدرسة، أو مؤسسة العائلة، أو المؤسسات التجارية، حيث تعمل هذه المؤسسات على تنظيم الحياة للأفراد والمجتمعات دون

استخدام للقوة العنيفة. أي أن الهيمنة تتأسس من خلال عملية الضبط والسيطرة الاجتماعية الممارسة من الدولة على الأفراد والمجتمعات، من خلال عمليات الضبط الذاتي الذي يمارسه المجتمع على أفراده، ومنع إمكانية مواجهة الطبقة المسيطرة والمتمثلة بالدولة.

إن المجتمع المدني في هذه الحالة يصبح فضاء الصراع الطبقي والنضال الشعبي، فهو من ناحية يمثل مجمل عملية الهيمنة، في المقابل يمثل الفضاء الذي تعمل فيه الطبقات التابعة من أجل معارضة تلك الهيمنة وتكوين بديل عنها.

إذا ما أخذنا هذا التأطير كنموذج، فإننا نرى أن الحركات المناهضة للعولمة تحاول بناء خطاب وأدبيات نقيضة للهيمنة، ورؤى مبنية على النقد الواسع للهيمنة الناتجة عن ثقافة العولمة، وتشكل بديلاً عنها. في ظل هذا الهدف، أصبحت لهذه الحركات إمكانيتان لمقاومة مشروع العولمة النيوليبرالية صاغهما المفكر ذاته، وهما: "حرب الحركات"، و"حرب المواقع".

وبشكل أقل تجذرياً، فان الهيمنة النقيضة، ومن خلال أدواتها، تعتمد هذين النموذجين بشكل أساسي. فحرب الحركات تعتمد على المواجهة المباشرة مع الدولة من خلال الإضرابات العمالية أو المواجهة الشعبية المسلحة، بينما تعتمد حرب المواقع على أدوات أقل عنفاً مثل المقاطعة المراد بها تعطيل قدرة الدولة على العمل. وتعتمد حرب المواقع على بناء المؤسسات والمنظمات اللاتي تشكل مواقع "قلاع" في المواجهة طويلة الأمد مع مواقع الهيمنة.

إن هذا الشكل من الصراع أصبح يحمل معنى مختلفاً نتيجة التحولات التي حصلت في بنية النظام العالمي، ونتيجة التطور التقني، إلا أن هذا النمط في العمل ما زال قائماً وممكناً ولكن مع تغيير في آفاقه واتجاهاته، حيث تحاول الحركات الاجتماعية أن تحتل مواقع في المستوى المحلي والوطني وعبر القومي من خلال خلق حالة اتصال على مستوى كوني، وتوسيع فضاء العمل النقيض للهيمنة.[٩٣]

إن المسيرات التي تقوم بها الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة تعتبر الخطوة الأولى لتأسيس الوعي لمخاطر العولمة. كذلك تعمل على توفير المناخ لاستثمار الطاقات في عملية التشبيك بين التيارات والمنظمات

التي تعمل كأجنحة في جيش حرب المواقع، في محاولة –الآليات غير واضحة المعالم إلى حد ما– لرفض تسليع العمال، ورفض منطق السوق وتدمير المصادر الطبيعة، واستبدال هذا بمنطق الحق الجماعي والمحاسبة الديمقراطية. ويمكن القول بنجاح الحركة المناهضة للعولمة إلى حد كبير في خلق أدبيات بديلة للثقافة المعولمة، من خلال تسليط الأضواء على ممارسات النيوليبرالية وخطايا الرأسمالية، من خلال النقد السياسي لتلك الممارسات وعدم الرضوخ للأمر الواقع.

خصائص عامة لحركة مناهضة العولمة

تمايز المقاومة من خلال التنوع

خلق تنوع التأثيرات السلبية للعولمة النيوليبرالية تنوعاً آخر من المجتمعات أو الجماعات المتأثرة بها والمقاومة لها. وتتأثر طبيعة المقاومة وشكلها بالمطلق بطبيعة النتائج المرتبة على العولمة في تلك المجتمعات نتيجة للطبيعة التقسيمية للعولمة النيوليبرالية بالأساس. وعادة ما كانت مقاومة سياسة ما لإحدى الدول أو لرأسمالية دولة معينة (بتجلياتها الاجتماعية والسياسية) ترتكز على التأثر في حدود الدولة القومية بحد ذاته. فتمثلاً ظهرت الحركات المناهضة للأسلحة النووية أو الحركات النسوية وحركة رفض التمييز العنصري كحركات مناهضة لحالة مخصصة أو سياسة محددة. أما اليوم، مع توسع العولمة، فإن حركات متعددة ظهرت في مواقع جديدة، تتشابك مصالحها وتصوراتها مع الحركات القديمة نسبياً كالحركات المدافعة عن حقوق الشعوب الأصلية أو العمالة غير المنظمة، إضافة إلى تحول السياق الذي تقاوم فيه هذه الحركات من محلي أو وطني إلى إقليمي ومن ثم عالمي. أكثر فأكثر يدرك الأفراد القائمون والمشاركون في هذه الحركات أهمية التحالف على مستوي أممي، وضمن ائتلاف اجتماعي أوسع من ذي قبل.

لم يعد البعد الجغرافي والأهداف العامة أكثر قرباً وتآلفاً فحسب، وإنما أصبحت الشعارات متجانسة إلى حد كبير، حيث أصبح هنالك دمج بين المواضيع التي يتم النضال من أجلها. وأصبحت الحركات المتعددة التوجهات تتحد خلف شعارات تلوم فيها العولمة المنقادة بمنطق الأسواق.

فتم دمج مطالبات حق الأرض للشعوب الأصلية بالإصلاح الزراعي على مستوى وطني، أو دمج المطالبة بالعدالة الاجتماعية بطلب رفض التعديلات البنيوية لاقتصاديات الدول، أو مسح ديون العالم الثالث.[٩٤]

جعلت اهتمامات وتوجهات الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة، ومن خلال القرب في الرؤى والنقد للنيوليبرالية من العبث العمل بشكل منفصل، كون التأثير السلبي للعولمة هو حالة جمعية وكونية. كذلك، فإن العمل على قضايا محلية صرفة غير مجدٍ للسبب ذاته، فالعمل في قضايا محلية أو منفصلة عن بعدها العالمي تساعد على تأكيد انتصار السياسات النيوليبرالية في تجزئة العالم، وسلب تسييسه، وتحويل المجتمعات إلى كيانات معزولة عن واقعها الطبقي ونضالها السياسي.[٩٥]

إن ما يميز الحركات المناهضة للنيوليبرالية، بالإضافة إلى حالة التنوع والتشابك، هو العلاقة بين المحلي والكوني، التي يمكن رؤيتها في عنصرين أساسيين، هما: المحلية كموقع مقاومة، وعلاقة المقاومة بالواقع المصالحي.

على الرغم من أن الإعلام ركز ويركز في وصف المظاهرات الكبرى التي تقام ضد العولمة على المظهر العام دون الخوض في تفصيل واتجاهات الحركات الاجتماعية منفردة، وعلى الرغم من أن سياسات العولمة تعمل على التجزئة من ناحية، وعلى الشمولية من ناحية أخرى، في محاولة منها لجعل المحلي أقل أهمية، فإن التناقض يكمن في تحويل كل موقعٍ محليٍ موقع استغلال، وبالتالي جعل كل موقع من المواقع المحلية موقعاً متقدماً من مواقع المقاومة ضد السياسات النيوليبرالية. فمثلاً، عندما قام الناشط جوزيه بوفيه، وبشكل رمزي، بتحطيم المحاصيل التي تزرعها شركة ماكدونالد في الريف الفرنسي، أخذ هذا العمل طابعاً محلياً (الريف الفرنسي) وطابعا عالمياً من خلال رفض واقع العلاقات التجارية الناتجة عن السياسات النيوليبرالية في آن معاً.

أما العنصر الآخر، فهو البعد المصالحي، فالحركات المناهضة للعولمة (في الغرب خاصة) لم تعد تعبيراً عن ترف فكري أو فهم أخلاقي وطوباوي للنظام العالمي والاستغلال، وإنما بات مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالواقع التاريخي والتحولات الحاصلة في الغرب نتيجة للتغيير الحاصل من

تحطيم للدولة الكنزية، وخسارة المواطنين للتأمين الصحي والضمان الاجتماعي وكثير من المكتسبات التي حصلوا عليها في السابق.

كذلك نلاحظ أيضاً أن كثيراً من الحركات ذهب أبعد من التظاهر لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية. فأخذت بعض الحركات منحي العمل الثوري في مواجهة السياسات النيوليبرالية كحركة الزباتيين في المكسيك أو حركة العاملين غير المالكين للأرض في البرازيل، (MST) مع التركيز في الوقت نفسه على نماذج اقتصادية محلية الطابع تناقض جوهرياً نموذج الاقتصاد المرتبط بالسوق، ذلك التركيز على نشر ثقافة الرفض لنموذج السوق المعولم، وحتى رفض الاقتصاد الرأسمالي.

بالتالي، فإن الحركات الاجتماعية، أو حركة مناهضة العولمة كما يحب الإعلام أن يسميها، تتميز بالتنوع والمحلية–العالمية، وبالثورية، في محاولة ليس لإصلاح النظام العالمي فحسب، وإنما أيضاً لتغييره عند كثير منهم.

القطاعات التي تقاوم العولمة

لفهم القطاعات التي تقاوم العولمة بشكل عام، يمكن الاعتماد على تقسيم جيمس باتريس وهنري فيلتيمير،[٩٦] حيث قسما القطاعات التي تنضوي تحت لواء رفض العولمة إلى:

الفلاحون

يتركز المناهضون للعولمة من الفلاحين في أمريكا اللاتينية، وإلى حد ما في آسيا وأفريقيا، فمجتمعات الفلاحين من أولى المجتمعات التي شهدت التراجع في الحالة المعيشية نتيجة لسياسات اقتصاد السوق. فالشركات الزراعية الكبرى أصبحت تسيطر على الأراضي في معظم دول العالم الثالث، ما جعل من الصعب على الفلاحين منافسة الإنتاج الغزير والأسعار لهذه الشركات. كذلك أصبح من الصعب عليهم منافسة الإنتاج الزراعي المستورد. أما إيقاف الدعم المقدم من الدول للإنتاج الزراعي، فعمل على تقليص رقعة الأراضي المملوكة من قبل الفلاحين، كذلك عملت

الشركات الكبرى على زيادة مكننة القطاع الزراعي، ما أفقد الأيدي العاملة في الزراعة مصادر رزقها، إضافة إلى دخول الشركات الزراعية الكبرى القادمة من الدولة الإمبريالية في قطاعات زراعية طالما اعتبرت تقليدية، كالقهوة في أمريكا اللاتينية، ما أفقد الفلاحين أسواقهم، وبالتالي سبل عيشهم. وهذا ما جعل بعض الحركات الفلاحية تتخذ منحى راديكالياً في مناهضتها للعولمة.

العمال

من الملاحظ وبصوره عامة أن مشاركة الحركة العمالية في مناهضة العولمة اعتمد على موقعها (شمال–جنوب) أو كونها مؤطرة في اتحادات نقابية أم لا. إلا أنه، وبشكل عام، تعتبر الحركة العمالية من القطاعات الأساسية في النضال ضد العولمة. ففي دول الشمال يشارك العمال في النضال ضمن مجموعة من المطالب المتعلقة بالأمن الوظيفي والتأمين الصحي والمستحقات، أما العمال في دول الجنوب كالبرازيل وجنوب أفريقيا – على سبيل المثال لا الحصر– فإن نضالهم يركز على تحديد ساعات العمل والأجور والعمل اليومي (المياومة)، ومخاطر العمل، وغياب الضمان الاجتماعي. أما على مستوى المؤطرين نقابياً فمن الملاحظ أن المنضوين تحت راية النقابات كانوا أقل مشاركة من العمال غير المؤطرين، فالطابع غير السياسي الذي أخذته النقابات أثر بشكل كبير على مستوى المشاركة ومدى راديكاليتها، ولكن ومن أجل الإنصاف نوضح أن مشاركة النقابات التي تحمل بعداً سياسياً كانت فاعلة ومؤثرة لارتباط التنظيم مع الوعي السياسي.

العاملون في القطاع العام

شارك العاملون في القطاع العام بشكل فاعل في المظاهرات المناهضة للعولمة، محتجين بشكل أساسي على التخفيضات في الوظائف والاقتطاعات الحاصلة نتيجة التعديلات البنيوية المفروضة من قبل المؤسسات الدولية المالية. فالموظفون في القطاع العام يفهمون أن السياسات الاقتصادية للدولة تهدد مكانتهم الاجتماعية، وبخاصة أن

الكثيرين منهم يفقدون موقعهم الطبقي وينحدرون أكثر فأكثر نحو أسفل السلم الاجتماعي، إضافة لفقدانهم الضمان الاجتماعي الذي وفرته الدولة الكنزية في مرحلة ما في الغرب.

أصحاب المشاريع الإنتاجية الصغيرة

إن الاعتماد على توصيات المؤسسات المالية الكبرى من وقف للدعم لبعض السلع وإزالة الحواجز الجمركية أفقد أصحاب المشاريع الصغيرة قدرتهم على منافسة الشركات العملاقة. كما دفع تدفق السلع الرخيصة إلى الأسواق، وبخاصة في دول الجنوب، أصحاب المشاريع إلى الإفلاس، ما جعل الكثير منهم يشتركون بفاعلية كمتضررين من العولمة في الحركة المناهضة لها، وبخاصة في بلدان مثل كوريا الجنوبية والهند.

طريقة النضال "غير البرلمانية"

إن أهم المظاهر النضالية والأدوات التي استخدمت كحاله مناهضة للعولمة، وركزت عليها الدعاية الإعلامية، هي المظاهرات الكبرى والإضرابات الكبرى في الدول الغربية، أو الدول التي تسمى بالديمقراطيات الليبرالية. وقد يتساءل البعض لماذا تقوم تلك المظاهرات والإضرابات على الرغم من إمكانية استخدام وسائل "ديمقراطية" كالضغط على البرلمانيين وصانعي السياسات من أجل تغييرها.

إن هذا التساؤل الكبير وهذه الملاحظة تشير إلى مسالة مهمة، وهي فشل الديمقراطيات الغربية في تمثيل مصالح الشعوب الحقيقة. ففي رأي الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة، فإن العمل السياسي ضمن الوسائل "الديمقراطية" أثبت فشلة إلى حد كبير. فالأحزاب المنضوية في إطار العمل البرلماني، لم تضع في أجندتها وبشكل حقيقي مشروعاً لضبط جموح الرأسمالية وسياساتها.

ويجادل كثيرون منهم بأن الأحزاب التقليدية التي تعتبر المدافع عن الحقوق الاجتماعية؛ أي أحزاب اليسار من اشتراكيين وشيوعيين وخضر، التي استطاعت قديماً بدعم الجماهير أن تحقق الكثير من

المكاسب الاجتماعية كتخفيض ساعات العمل، والعطل الأسبوعية، والتامين الصحي، والضمان الاجتماعي، ما فتئت اليوم تفقد دورها التاريخي في الدفاع عن هذه الحقوق. كما أن الكثير منها أصبح اليوم يتبنى معظم السياسات النيوليبرالية كحزب الخضر في ألمانيا، وحزب العمل البريطاني. أضف إلى ذلك التماهي المطلق مع سياسات اليمين الإمبريالي، وبالتالي فقدت هذه الأحزاب في أعين مناهضي العولمة دورها التاريخي نتيجة لتحولها نحو النيوليبرالية، ما دفع الحركات الاجتماعية المختلفة إلى تشكيل علاقات شبكية غير حزبية، واتجهت نحو العمل المباشر في الشارع بوسائل غير برلمانية.

ويرى أحمد شوقي أحد نشطاء اليسار في الولايات المتحدة مثلاً، أن الأحزاب اليسارية التقليدية بعمومها تراجعت عن موقعها كبديل للنموذج الرأسمالي، واتجهت أكثر فأكثر نحو اليمينية.[٩٧] إن غياب التمايز البرامجي لدى هذه الأحزاب ليس حكراً على اليسار في دول الشمال، إنما ينطبق أيضاً على حركات التحرر الوطني في الجنوب والعربية منها، من خلال تسابقها على تبني النموذج الاقتصادي النيوليبرالي واقتصاد السوق. إن هذا التحول كان له تأثير كبير على بنية الحركة المناهضة للعولمة والمكونة من حركات، أو أفراد، أو أحزاب يسارية ما زالت تحافظ على الخط الفكري ذاته، فغياب اليسار التقليدي جعل الحركة المناهضة للعولمة غير ممركزة وغير هرمية، وإنما شبكية مسطحة وغير منتظمة إلى حد ما.

من الملاحظات المهمة حول التظاهرات والعمل غير البرلماني غياب التنظيم والقيادة، وغياب الرؤية في آليات العمل، فمن النادر أن ترى مثلاً مؤتمراً صحافيا ممنهجاً، أو قيادة مركزية لتوجه الجموع، ويرى البعض أن هذا ناتج عن طبيعة العمل التنظيمي المعتمد على الشبكة المعلوماتية (الشبكة العنكبوتية)، بالتالي أوجدت طبيعة مسطحة للعمل الاحتجاجي.[٩٨] إن هذه الخصائص لآلية العمل الاحتجاجي تبين أن الناشطين ضد العولمة ليسوا من البساطة، بحيث يقبلوا فرضية إمكانية التغيير من خلال العملية الانتخابية، ويرون أن العولمة أيديولوجياً تعاني من أزمة تمثيل حقيقي في جوهرها.

أزمة اليسار وغياب النظرة الشاملة وانعكاسه على حركة مناهضة العولمة

إن توجه اليسار بشكل عام إلى سياسات أكثر يمينية لم يكن وليد مرحلة العولمة، إنما له جذور تاريخية يجب الإشارة إليها وتوضيحها. فهذه الأحزاب تاريخياً وقعت فريسة البديل للرأسمالية وثنائية الاشتراكية والرأسمالية خلال فترة الحرب الباردة. فمعظم الأحزاب الشيوعية كانت تعتبر الاتحاد السوفييتي نموذج الاشتراكية ورائدها في العالم (معظم الناشطين اليوم يرفضون هذا النموذج من منطلق أن الاتحاد السوفييتي لم يمثل الاشتراكية، وإنما يمثل ما أطلق عليه رأسمالية الدولة)، ما دفعها إلى الدفاع عن السلوك غير الديمقراطي والستالينية، وقهر الثورات الشعبية، كما حصل في هنجاريا أو تشيكوسلوفاكيا. كذلك اعتبرت الصين، في السياق نفسه، اشتراكية على الرغم من توجهاتها الرأسمالية الواضحة.

إن انهيار الاتحاد السوفييتي خلق عند الأحزاب اليسارية نوعاً من أزمة الهوية، ما دفع الكثير منها إلى التخلي عن محاولة خلق البديل للرأسمالية، بالتالي اتجه اليسار إلى قضايا فرعية مع غياب النظرة الشاملة في تفحص أسباب هذه القضايا، وربطها ببنية النظام الرأسمالي وأسسه.

أثر الواقع بشكل كبير على البعد الأيديولوجي والتنظيمي لحركة مناهضة العولمة والحركات الاجتماعية المكونة لها. فالتصور الرئيس لهذه الحركة يعتمد على مفهوم "المقاومة من الداخل" مع غياب الشمولية الأيديولوجية للحركة التي تحاول الابتعاد عن الشكل التقليدي وغير المحبذ للأحزاب اليسارية التقليدية. إن هذا الشكل التنظيمي الشبكي الطابع للحركة، يحمل بحسب المشاركين فيه إيجابيات وسلبيات، فمن إيجابياته أن غياب البعد الأيديولوجي والتنظيمي التقليدي الذي وجد في الأحزاب يجعل من السهل العمل على تشبيك أكبر عدد من المجموعات والحركات الاجتماعية التي تعمل على قضايا متنوعة الطابع، كما يجعل من السهل استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، وبخاصة شبكة المعلومات الدولية، من أجل بناء التظاهرات والاحتجاجات والعمل التوعوي والتنظيري للقضايا المنادى بها. أما سلبياته، فتكمن في غياب النظرة الشمولية، وبالتالي الشعور بصعوبة إمكانية خلق بديل قابل للتطبيق، واقتصار العمل على قضايا فرعية. أما على المستوى التنظيمي، فان طبيعة العمل تحمل في طياتها

عدم المساواة من حيث إمكانية وصول الأفراد إلى المصادر التكنولوجية. ففي دول الشمال تتوفر إمكانيات أكبر من دول الجنوب، ما يخلق نوعاً من عدم تكافؤ الفرص وينطبق الشيء ذاته على فرص المرأة في الوصول إلى تلك المصادر. كذلك، يمكن الحديث عن غياب المحاسبة التنظيمية في هذه الحركة وغياب التفاعل الإنساني المباشر، والوصول إلى خلاصات مشتركة كما هو متوفر في الأحزاب المركزة، وبالتالي البقاء على شكل حركات معزولة إلى حد ما في رؤاها الإستراتيجية وأهدافها المشتركة طولية الأمد.

الفصل الثالث

الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة

الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة

في هذا الفصل سنحاول إعطاء توصيف لأبرز الحركات الاجتماعية والتيارات المشاركة في مناهضة العولمة ضمن ما يطلق علية حركة الحركات، حيث سنبين بعض الجوانب التنظيمية والفكرية لهذه الحركات ومساهمتها في نقد العولمة، وتقديم نماذج بديلة على المستويين المحلي والعالمي.

حركة العاملين غير المالكين للأرض (Movement Sem Terra MST)

تعتبر هذه الحركة من أكبر الحركات المطالبة بالإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي، وهي تعمل في البرازيل، حيث تعتبر من أهم الحركات لرمزية دورها في مقاومة العولمة، ولدورها في تنظيم عدد كبير من العمال والفلاحين الذين لا يملكون أراضي في البرازيل. فقد استطاعت هذه الحركة من إسكان ٢٠٠,٠٠٠ عائلة وتمليكهم أراضي لزراعتها، وتحقيق استقرار للفلاحين الفقراء في البرازيل.

تعمل الحركة بشكل غير ممركز ومتنوع المعالم، إلا أنها تحافظ على وجود صوت واضح وموحد من أجل التفاوض مع الحكومة أو الإعلام. كما تتميز بديمقراطيتها العالية في اتخاذ القرارات، حيث أن معظم قيادتها هم من الفلاحين الذي يعيشون في مخيمات الإسكان (المستوطنات)، التي تدار بديمقراطية ومشاركة عالية من قبل الجميع، وتعمل على تطبيق شعارها القائل إن عدم وجود الإصلاح الزراعي والتوزيع العادل للأرض يعني غياب الديمقراطية.

يقول أحد المؤسسين للحركة والقائد الحالي لها، إن الحركة بدأت وتأصلت خلال نضال الفلاحين في بداية الثمانينيات، حين أخذ الفلاحون زمام

المبادرة بطريقتهم وشيئاً فشيئاً، اكتشفنا أن جميع الفلاحين يواجهون المشاكل والصعوبات نفسها، ويسعون إلى حلول متشابهة. وخلال العامين ٨٣ و٨٤ استطعنا إجراء نقاش على مستوى واسع حول إمكانية بناء منظمة تحمل على عاتقها عملية نشر النضال وتوسيعه، من أجل الإصلاح الزراعي وتحويل النضالات المحلية إلى عملية إصلاح زراعي كامل على مستوى الوطن. ويضيف أن الحصول على قطعة أرض وإسكان أسره فيها لا يغير الكثير طالما لا يتمكن الفلاح من إدراك ذاته والوصول إلى الوعي الطبقي اللازم لمواجهة الصعوبات الجمة التي تواجهه. فالحصول على قطعة أرض لا يعني تخلص الفلاح من الاستغلال. إن الهدف من بناء حركة كهذه، التحول إلى قوة اجتماعية تسعى إلى ما هو أبعد من الحصول على قطعة أرض فقط.[٩٩]

من الخصائص المهمة لهذه الحركة عملها المستقل تنظيمياً عن الأحزاب السياسية، وذلك لاعتقاد الفلاحين أن خضوع الحركة الفلاحية لحزب سياسي هو إضعاف للحركة نتيجة الانقسامات الداخلية والصراعات الفصائلية. هذا لا يعني بحسب أعضاء الحركة عدم تقدير للأحزاب السياسية أو لفكرة الحزب، وإنما تشعر الحركة بحرية أكثر وبالبعد عن الضغط السياسي بابتعادها عن الأحزاب.

من أجل تحقيق أهدافها فهمت الحركة إنها تحتاج إلى أوسع شعبية ممكنه، من أجل تحمل القمع المتوقع كونها تهاجم فكرة الملكية الخاصة. ويضيف القائد ذاته أن الحركة كانت مقتنعة بأن الصراع من أجل الإصلاح الزراعي لا يمكن أن يتقدم دون أن يكون هنالك نضال جماهيري، لذلك توجب عليها إشراك أكبر عدد ممكن من الأشخاص في هذا النضال. ومن هنا قامت الحركة بإشراك الأب والأم والأبناء وكبار السن في كل عملية احتلال أرض.

تتبنى الحركة إستراتيجية رفع الوعي لدى الفلاحين وأسرهم، بناء على الفهم بأن الفلاحين حين يتوكلون بأنفسهم تحرير الأراضي فإنهم يستطيعون الدفاع عنها. في هذا الإطار تشجع الحركة التحرر الذاتي وتتجنب الاستعياظ، أي أن تقوم الحركة بالعمل بدلاً عن العائلات، وذلك خوفاً من أن تتراجع العائلات تحت الضغوط. وفي هذا الإطار تعمل الحركة على موازاة نشاطها مع مستوى المشاركة والتضحية المطلوبة

من الفلاحين وأسرهم، حيث يقوم الناشطون من الحركة بزيارة القرى والتجمعات التي يتواجد فيها فلاحون من غير الملاك للأرض، وحينها تبدأ عملية نشر الوعي والشرح للفلاحين بحقهم في الحصول على الأراضي، وإن الدستور يكفل هذا الحق وإن الحكومة لا تعمل به، وثم نطلب من الفلاحين إرشادنا إلى الأراضي غير المستعملة، لأن القانون واضح في هذا الأمر: فأينما وجدت أراض غير مستعملة على الحكومة أن تعمل على السيطرة عليها. بعد مشاركة الفلاحين في النقاشات وتأكيد وعيهم بحقوقهم تبدأ عملية اتخاذ القرارات. فالحكومة لن تعطي الحق في التملك من خلال التراسل معها، فممثلوها ليسوا مهتمين بالأمر، وبخاصة إذا ما كانوا من مالكي الأراضي، وبالتالي فإن الطريقة الوحيدة هي في العمل المنظم وأخذ الأرض بالقوة.[١٠٠]

ويضيف أيضاً أن من مبادئ الحركة الاعتماد على المشاركة في دفع التكاليف اللازمة من قبل الفلاحين، لأنه وبغير هذه الطريقة تبدأ الأمور بالتعقيد نتيجة لخشية الفلاحين من الدولة، ولوجود إمكانية أن يقولوا إن الآخرين أحضروهم إلى تلك الأرض من ثم يغادرونها، وذلك لعدم اعتقادهم بأن الصراع هو نتيجة تضحيات الآخرين. كما يؤكد أن الحركة تستطيع خوض نضالات أوسع وتحركات أكبر إذا ما تلقت دعماً خارجياً، إلا أن ذلك يقود إلى أثر كارثي على المستوى الفكري والأيديولوجي. بالمقابل، فإن كل عائلة تشارك في احتلال أرض تقضي شهوراً في العمل من أجل الحصول على المواد اللازمة لبناء بيت وتحقيق الحياة الكريمة. كما يعلم الفلاحون بأنهم قد يحتاجون إلى الصمود لأسابيع أو أكثر، قبل أن تبدأ عمليات التضامن في إيصال الدعم لهم.

كغيرها من الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة، تعكس هذه الحركة فشل الأحزاب اليسارية التقليدية ونظرياتها في تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، فبحسب قيادة الحركة كان صعود هذه النماذج ناتجاً عن خيانة الأحزاب اليسارية للناشطات والناشطين القاعديين. وهذا ما دفع إلى صعود مثل هذه الحركات القاعدية بشكل مستقل عن الأحزاب، مسلطة الضوء على هدف وحيد ومحدد هو الأرض والفلاح، مؤكدة (الحركات القاعدية) أن مأسسة الأحزاب أبعدتها بشكل كبير عن الجماهير، كأن اليسار قد نسي أن القوة الوحيدة القادرة على تحقيق التغيير الاجتماعي

هي قوة الجماهير المنظمة، وأن هذه الجماهير تنتظم من خلال التحركات النضالية وليس التصويت الانتخابي. فالتصويت هو تعبير عن المواطنة وليس تعبيراً نضالياً، مؤكدة أن على اليسار استعادة الاعتقاد بأن تغيير ميزان القوى يأتي من النضال الجماهيري ضد البرجوازية.

تتحدث الحركة عن انتقادها لأداء النشاطين اليساريين السابقين، وتؤكد تعلمها من التجربة السابقة. فقد كان النشطاء لا يتحلون بالصبر للعمل مع الجماهير غير المسيسة. وتعطي الحركة أمثلة حول دعوة النقابات إلى مظاهرات الأول من أيار دون أن تشارك قيادات تلك النقابات فيها.

تعتبر الحركة أن التربية والتثقيف السياسي عنصراً أساسياً في عملها، خلافاً لمعظم الأحزاب اليسارية التقليدية التي لم تستطع الاستدامة في برامجها التوعوية لأعضائها. فالعناصر الناشطة يجب أن تقرأ الأدبيات الكلاسيكية من أجل التحكم بالأدوات الضرورية لتفسير حقيقي للواقع. فاليسار هجر الأدبيات الكلاسيكية وحتى من منظور نظري بحت تخلى عن دراسة الواقع البرازيلي ذاته، وأصبحت هذه الأحزاب كسولة في تحليل أوضاعها الذاتية وتناقضاتها والصراع الطبقي والواقع المعيشي للطبقة العاملة. إنها تعتمد على التعاميم التي لا توصل إلى فهم حقيقي للواقع. لذا، توجب أن نحيي الشعور بضرورة التدريب النظري للنشطاء دون الإغراق في التنظير، بما يؤمن المزاوجة بين التعليم النظري والعمل السياسي، فمن المحزن النظر إلى ما ينتهي إليه الشباب اليوم وطبيعة اهتماماتهم.[١٠١]

وتؤكد الحركة أن على اليسار البرازيلي اليوم تجاوز من سبق ذكره من إشكاليات من أجل إعادة بناء ذاته بحركة جماهيرية كبيرة ذات هدف ثوري ثابت من أجل تحقيق مشروع بديل لصالح المجتمع البرازيلي.

اتحاد الفلاحين

اتحاد الفلاحين هو أحد الفاعلين الأساسيين في حركة مناهضة العولمة، وهو ينشط في قضايا الإصلاح الزراعي من خلال سياق التنمية المستدامة وتشجيع التضامن بين فلاحي العالم.

إن احد أهم المتحدثين باسم هذه الحركة هو جوسيه بوفيه (Jose Bove) الذي ظهر للعالم من خلال مشاركته في أنشطة مناهضة العولمة المتعددة، بما فيها العملية الرمزية بتدمير محصول سلسلة مطاعم ماكدونالدز. ففي كتابه **العالم ليس للبيع: فلاحون ضد الغذاء الرديء** يصف بوفيه الدوافع وراء تأسيس اتحاد الفلاحين بالإدراك للمصير الجماعي للفلاحين المنفردين عندما يجبرون على العمل في محيط السوق المعولم والمسيطر علية من قبل الشركات العملاقة. فبالنسبة لبوفيه يمثل الاتحاد وسيلة دفاعٍ عن مصالح الفلاحين كعمال، والتوضيح بأن الفلاحين مستغلون أيضاً من قبل البنوك والشركات التي تشتري الإنتاج والمؤسسات التي تبيع الأسمدة والحبوب وغذاء الحيوانات والأدوات الزراعية. كذلك يمثل الاتحاد النضال ضد نظام الزراعة المكثفة، التي تهدف إلى تشغيل أقل عمالة وتحقيق أكبر إنتاج قابل للتصدير دون الاهتمام بالبيئة أو جودة الغذاء المنتج.[١٠٢] ويحوي الاتحاد اليوم أكثر من ٤٠ ألف عضو في فرنسا وحدها، وقد نجح في إيصال أعضاء منه إلى هيئة صنع السياسات الزراعية في فرنسا.

تكمن مساهمة اتحاد الفلاحين في الحركة المناهضة للعولمة في مفهوم الزراعة المستدامة، الذي يمثل تحدياً لجشع نموذج السوق في الزراعة. فالتنمية المستدامة تمثل بالنسبة للاتحاد –بحسب قول بوفيه– زهرة متعددة البتلات، حيث وضع الفلاح، الدخل، والمشاركة في العمل، ونوعية الإنتاج، وملكية المزرعة، والاهتمام بالمصادر الطبيعية، والمساواة بين مزارعي الشمال والجنوب العالمي. فكل هذه العناصر تمثل البتلات التي لا يمكن فصلها عن الزهرة، وإذا ما فقدت إحداها تنتج فجوه ما. ويضيف أننا لا نتحدث عن أنموذج بل عن توجه مفاهيمي للعمل.

بعد النجاح في تأسيس الاتحاد عمل بوفيه ورفاقه على توسيع مفاهيمهم المتعلقة بإشراك فلاحين آخرين يعانون من المشكلات نفسها في أوروباٍ وحول العالم، حيث تم بناء شبكة تدعى (Via Campesina) إدراكاً بأن نموذج الزراعة المستدامة لا يحمل أي تأثير في عالم يتمحور حول التجارة الحرة والربح أسست له منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي. لذلك، فإن العمل على توحيد الحركات الفلاحية التي تعمل بنموذج الزراعة المستدامة كان نتيجة للبحث الجماعي عن إستراتيجيات لمقاومة تدمير

الظروف المعيشية للفلاحين حول العالم، حيث يوضح بوفيه أن الاتحاد شعر بضرورة عدم البقاء فقط في فرنسا، طالما هنالك شبكات للفلاحين في سويسرا وألمانيا وغيرها من بلدان أوروبا، فقد تبينت الحاجة إلى بنية مشتركة من أجل مواجهة السياسة الزراعية الأوروبية التي تعمل فقط لصالح الشركات الزراعية الكبرى، ما دفع الاتحاد إلى إقامة مكتب تنسيق في بروكسيل. ومن خلال تلك الحركة استطاع الاتحاد التشبيك مع الفلاحين حول العالم، فقد كانت الفكرة مختمرة في العام ١٩٩٢ لتشكيل المنظمة الدولية (Via Campesina).

استطاعت (Via Campesina)، ومن خلال مشاركة مجموعة من الحركات الفلاحية من بينها (MST) حركة العاملين غير المالكين للأرض المذكورة سابقاً، وحركات الفلاحين في الهند، وحركات فلاحية في فيتنام من الوصول إلى برنامج مستقل عن التوجهات الفردية لكل حركة فلاحية في كل بلد من أجل حل إشكاليات وأزمات فلاحي العالم. فعلى المستوى الدولي، يجب أن يحصل إصلاح زراعي ودمقرطة لملكية الأرض كشرط أساسي للديمقراطية السياسية. كذلك يجب أن يبنى نموذج زراعي مختلف. فكرة أن ملكية الأرض تعود لمن يعمل بها هي الملهم لبعض الحركات الفلاحية كالزباتيين في المكسيك، والفلاحين في البرازيل. تعمل (Via Campesina) على الذهاب أكثر من ذلك، فالفلاحون في الهند وفيتنام لهم نظرة مختلفة وأسلوب زراعي آخر، لذلك فإن هذه المنظمة الدولية تحاول تشكيل تصور عالمي وبرنامج زراعي بديل، بحيث يتحول الفلاح إلى حارس للأرض وللتوازن البيئي، ويضمن عدم تحول الأرض إلى الملكية الخاصة.[١٠٣]

تركز أدبيات (Via Campesina) على مفهوم السيادة الغذائية، التي تشير إلى حق المجتمعات المحلية في إنتاج غذائها لتصبح مكتفية ذاتياً، وبالتالي تعمل على مقاومة إرادة الشركات الزراعية الكبرى. وبحسب تعبير بوفية، فللناس حق أساس في إنتاج ما يحتاجونه في أماكن سكنهم، ما يعني مخالفة ومناقضة التوجه الأوروبي والأمريكي في الزراعة وفي عمليات نقل المزارع إلى دول أخرى، حيث العمالة رخيصة، والشروط على جودة البيئة غير معقدة، وبالتالي تعمل هذه المزارع على تحطيم أسلوب الزراعة وإجبار الفلاحين على ترك أراضيهم، وفي الوقت نفسه استخدام المحاصيل المنتجة للتصدير، ما يؤدي إلى فقدان الفلاحين ملكية الأرض والغذاء في آن معاً.[١٠٤]

إن الحق الأساسي في إنتاج الغذاء يعاكس ممارسات شركات الغذاء متعددة الجنسيات التي تستفيد من المحددات غير العادلة في العلاقات التجارية من أجل تدمير الإنتاج الزراعي المحلي، ولخلق اعتمادية على هذه الشركات. فهذه الشركات تعتمد أسلوب إغراق الأسواق بالأغذية الرخيصة ورديئة الجودة بالاعتماد على الدعم للصادرات، وبدعم من المصالح المالية الكبرى، ومن ثم تقوم برفع الأسعار بعد التأكد من تدمير الفلاحين الصغار. فما حصل في أفريقيا من نفوق للماشية، كان نتيجة لإغراق الأسواق باللحوم المدعومة من قبل شركات الإنتاج الحيواني الأوروبي.[١٠٥]

إن مفهوم السيادة الغذائية يتطلب أن تصبح التجارة الزراعية خاضعة إلى حق الناس في إنتاج غذائهم بأنفسهم. كذلك تقوم (Via Campesina) بالدفاع عن فكرة أن البذور هي ملكية للإنسانية، وأن تقنيات الزراعة يجب ألا تخضع لقوانين البراءة المسجلة، حيث تعمل الشركات الكبرى على خصخصة وتسجيل سلالات جينية غذائية وتقنيات زراعية مختلفة، من أجل السيطرة الكاملة على الأسواق وإدارة ظهرها إلى الحاجة لحماية البيئة أو الإنسان الذي يأكل ذلك الإنتاج الزراعي.[١٠٦]

إن النشطاء أمثال بوفية ليسوا جذريين، أي أنهم لا ينادون بإنهاء الرأسمالية والتجارة العالمية. بالمقابل يوجد اتجاه عالمي لضبط التجارة العالمية وإعطائها وجهاً إنسانياً يغطي حاجات البشر. وفي هذا الصدد يقول بوفية إن مفهوم السيادة الغذائية يمكن الناس من التفكير لصالح ذواتهم، دون فرض لنموذج محدد للمجتمع والزراعة، وأن يعيشوا بتضامن فيما بينهم. إن هذه السيادة تعني الوصول المستقل للغذاء من خلال الكفاية الذاتية، وأن يكون الناس قادرين على اختيار ما يأكلون. وأكثر من هذا، فإن عولمة التجارة يجب تحديها على مستوى عالمي وليس على مستوى الدول الوطنية الضيق، وهو يرحب بالتجارة العادلة، والتبادل الثقافي، والتضامن، ويقول إنه يقف مع الحياة الحرة والكريمة والديمقراطية الحقيقة.[١٠٧]

الإصلاح الحضري

توجد حركة الإصلاح الحضري في معظم المدن الأوروبية من خلال حركات وضع اليد (Squat). وتنشط هذه الحركات بالتحديد في ألمانيا

والدنمرك وسويسرا وهولندا. وعلى سبيل المثال، فإن إحدى الحركات في سان فرانسيسكو وتدعى بيوت وليس سجون (Homes not Jails) تحاول متابعة مشكلة الأشخاص الذين يفترشون الشوارع، ولا يملكون منازل من خلال احتلال منازل ومبان فارغة من أجل إسكانهم. وتعتمد هذه الحركات على القناعة من أن حق الإنسان في السكن أكثر أهمية من حق التملك. وهذه الحركات تعمل على تحدي المعايير المزدوجة بفرض القانون على واضعي اليد، وليس على أصحاب الأملاك الذين يخرقون قوانين الاستئجار والإخلاء لزيادة الربح.

كما توجد حركة الإصلاح الحضري في الجنوب العالمي أيضاً، حيث تشكل الأحياء الفقيرة أكثر من ثلث المدن في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ففي تشيلي، تقوم الحركات السياسية في هذه الأحياء الفقيرة بعمل سياسي، وكذلك عمل مقاوم، وتتوزع هذه الحركات أيديولوجياً بين الشيوعيين والمحافظين. وفي بعض المناطق في العالم تعمل الحركات في المناطق الحضرية على إيجاد السكن وتوفير الخدمات العامة للناس، وفي مناطق أخرى تعمل هذه الحركات لصالح الأقليات والمرأة والجيل الشاب لتوفير السلف المالية والإسكان وخدمات النظافة، والمشاركة السياسية في الحكومات المحلية. وأخيراً، فإن معظم هذه الحركات تعمل على تحدي منطق الشركات المبني على الربح والنمو الاقتصادي والخصخصة أو "تسييج الأملاك".

أتاك (ATTAC)

تعمل المنظمة الفرنسية الجذور على مفهوم "ضريبة توبن" التي تقول بفرض ضريبة على انتقال رأس المالي على مستوى دولي، بحيث نوفر الأموال اللازمة لإزالة الفقر. والفكرة جاءت من أحد الاقتصاديين الحاصلين على جائزة نوبل الذي اقترح وضع ضريبة صغيرة على الأموال المنتقلة عالمياً تعادل ٠,٠٥٪ على حركة المضاربات المالية كطريقة لضبط حرية انتقال الأموال وإسقاطاتها المدمرة. وبناء على أدبيات هذه الحركة، فإن تطبيق هذا النظام الضريبي على الأموال المنتقلة (داخلة وخارجة) في المناطق المالية المهمة في الاقتصاد العالمي هو كرمي الرمل في عجلات الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولكنه سينتج ويولد ٤٥ بليون دولار شهرياً.[١٠٨]

إن مصدر فكرة هذه الضريبة ناتجة من المذهب الاقتصادي الإصلاحي ليسار الوسط الذي يقوم مشروعه على إصلاح المؤسسات المالية العالمية لتصبح أكثر محاسبة وشفافية، وتأخذ بعين الاعتبار دور الدول النامية في اتخاذ القرارات، وأن تكون أقل توجهاً نحو التجارة الحرة.

تأسست حركة أتاك في العام ١٩٩٨ بعد أن كتبت إحدى المقالات من قبل الناشط والصحافي اغناسيو رأومنية "تجريد السوق من الأسلحة" التي نشرت في صحيفة **لوموند**، حيث قام الكاتب بالدعوة إلى إقامة مؤسسة تدعو لهذا النوع من العمل ضد دكتاتورية الأسواق وجشع رأس المال، ما ألهب حماس الكثيرين الذين قاموا بمراسلته، حيث تأكد له أن هذه الفكرة يجب أن تتحول إلى حقيقة بعد أن كانت مجرد تصور مستقبلي. وبالتالي، عمل المؤلف مع رفيقه برنارد كاسين على تأسيس هذه المنظمة مع بعض المؤسسات والنقابات التي دعمت الفكرة.

وجدت هذه الحركة أنها تلعب دوراً تثقيفياً في أوروبا من أجل تشكيل الوعي لمواجهة السياسات النيوليبرالية للاتحاد الأوروبي. ومن هنا، وصفت دورها كمؤسسة ذات توجه عملي لنشر الوعي على مستوى جماهيري. وهذا يعني أن الناشطين اليوم يجب أن يتسلحوا بالمعرفة والجاهزية الفكرية من أجل العمل. وتقوم المؤسسة في هذا المضمار بعقد الندوات والمؤتمرات الدورية لأعضائها. وتعتبر إحدى أهم المؤسسات الناشرة لنوعية جيدة من المطبوعات المناهضة للعولمة.[١٠٩]

خلال الفترة الماضية استطاعت أتاك أن توسع نشاطها لتشكل فروعاً في معظم الدول الأوروبية والانتقال إلى العالم، حيث أصبحت لها فروع في أمريكا اللاتينية كالبرازيل مثلاً، وأفريقيا كما في المغرب. وقد بلغ عدد أعضاء الحركة في فرنسا وحدها ٣٠ ألف عضو. لكن على الرغم من شهرتها في أوروبا، فإنها غير معروفة بشكل كبير في أمريكا، ما يدلل على الفرق في مستوى الوعي السياسي بين أوروبا وأمريكا الشمالية.

ويشكل الدور التثقيفي لـ أتاك دلالة على ضعف الدور التثقيفي والتنظيمي للأحزاب اليسارية حيث يتشابه دورها مع (MST) في البرازيل. ومن الدلالات المهمة هو أن صعود نجم أتاك كان مرتبطاً بالأساس بصعود الاتحاد الأوروبي وتشكيله، وما يمثله في سياق العولمة النيوليبرالية.

على الرغم من الدور التثقيفي الجيد لـ أتاك، فإنها تطالب بضبط السياسات النيوليبرالية، ولا تسعي إلى انتقاد قيم الرأسمالية والدعوة إلى خلق قيم بديلة ونموذج اقتصادي بديل، أي أنها تعتمد على مفهوم الإحسان وليس الحق. وكونها حركة اجتماعية، فإن مستوى دورها التأثيري غير جدي كون الأحزاب السياسية هي الأقدر برأينا على مواجهة السياسات وخلقها أيضاً. فواقع العالم اليوم هو نتيجة إرادة سياسية وليس -كما يعتقد البعض- نتيجة ندرة الموارد الاقتصادية أو نضوبها. ومن هذا الإطار فإن أتاك لا تسعي إلى تحطيم الرأسمالية، وإنما جعلها أقل إيذاءً، وهذا لا يعني أن ما تقوم به الحركات الاجتماعية الإصلاحية غير ذي جدوى، وإنما هو خطوه مهمة لاكتساب الخبرة للوصول للقناعة بضرورة وجود تصور ثوري لتغيير نموذج الاقتصاد العالمي اليوم.

الحركات الفوضوية (Anarchism)

هي من المركبات الأساسية للحركة المناهضة للعولمة أصحاب التوجه الفوضوي. والفوضوية بشكل عام تعود إلى المدرسة الفكرية التي تطورت في أوروبا أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وهذه الفلسفة السياسية العامة تدعو إلى اللامركزية وتحطيم هرمية القوى والبني السياسية التسلطية، وتعمل لصالح المساواتية التحررية. وتعددت التيارات الفوضوية خلال التاريخ الحديث، ولكن أغلبية الفوضويين المشاركين في الحركة المناهضة للعولمة لا يشاركون بفعل فلسفتهم السياسية، وإنما من منطلق الرغبة بالعمل ضد الرأسمالية بطريقة فوضوية، لذلك يجب التمييز بين الفوضوية كفلسفة سياسية، وبين طريقة العمل غير الممركز وغير المنظم.

كتبت باربرا ابستين حول دور الفوضويين في المظاهرات والنشاطات المناهضة للعولمة تقول: إن من النادر أن يكون فوضويو اليوم قد قرأوا باكونين الأب الفعلي للفلسفة الفوضوية. وبالقابل، فإنهم فسروا الفوضوية بالسعي نحو البنى غير المنظمة بالاعتماد على مجموعات صغيرة قريبة في تصورتها السياسية للعمل سوياً بطريقة غير مستمرة، والاعتماد على اتخاذ القرارات بالإجماع.[١١٠] إن الفوضوية بالنسبة لهم هي المساواتية: أي معارضة كل الهرميات، والشك بالسلطة، وبخاصة سلطة

الدولة، والالتزام بالعيش بناء على المبادئ والقيم الذاتية. يتميز الشباب الناشطون ممن يعتبرون أنفسهم فوضويين بالعدائية ليس فقط للشركات وسياساتها، وإنما للرأسمالية ككل. الكثير منهم يتصورون الحياة بدون وجود الدولة، وفي مجتمعات صغيرة ومتساوية. والفوضوية بالنسبة لهؤلاء الشباب نمط تنظيمي والتزام بالمساواتية.

تعتبر الفوضوية فكراً سياسياً يدور حول كشف الحقيقة التي يحتاجها العالم، وليس حول إستراتيجية في العمل لتحقيق تلك الحقيقة. ومن هذا المنطلق، فإن ثقافة الحركة المناهضة للعولمة يمكن وصفها كفوضوية ليس بالضرورة من الناحية العقائدية، وإنما من غياب فكر أيديولوجي شامل.

وكما تقول ابستين، فإن لهذه المسألة إيجابيات مختلطة، كونها عمومية الوصف للمجتمع المستقبلي الأفضل، مع غموض في الموقف الأيديولوجي الذي يسمح لها أن تشمل على تنوع يتراوح بين المعارضة الماركسية للاستغلال الطبقي وبين الاحتجاجات الليبرالية على خرق الحقوق الفردية. في هذا الصدد، يصف أحد المناهضين للعولمة الفوضوية في المظاهرات "كالليبرالية المحقونة بمنشطات"، فهي مع القيم الليبرالية كحقوق الأفراد وحرية الحديث والتجمع والتنوع الفكري والثقافي بتطرف. إن الفوضوية تسمح بوجود توجه أيديولوجي مائع ومرونة في التصورات في داخل الحركة، ما يسمح للحركة باستقطاب ناشطين من مشارب فكرية عدة. وفي هذا تقول الناشطة ناوومي كلاين إن هذا التنوع من التنظيم يسمح للحركة باتخاذ تنوع في الأساليب والوسائل والأهداف، وتشبهها "بسرب من البعوض".

وعلى الرغم من كون هذا النمط من العمل يحمل في طياته بعض الإيجابيات، فإن له محددات وإشكاليات تنعكس من خلال فقدان الإجماع الفكري حول سبب المشاكل وتكتيكات أو إستراتجيات العمل لتجاوزها: فالناشطون يتأرجحون بين مجموعة من الرؤى أو يبقون غير متأكدين أو يجمعون بين عناصر وأفكار متناثرة بين الماركسية والفوضوية والليبرالية. وهذا قد يقود إلى إبداع أيديولوجي حسب رأي البعض، إلا أنه في الوقت ذاته قد يقود إلى اتخاذ مواقف متزامنة، التي إذا ما فحصت بتمعن سيتبن أنها متناقضة.

تحذر ابستين من أن تؤدي هذه الحالة إلى إضعاف الحركة ككل، ومنعها من إنجاز أهدافها: "فسرب البعوض جيد للإزعاج وتعطيل سهولة السيطرة، وجعلها مرئية بشكل أوضح، ولكن يوجد حدود لعدد الأفراد الذين قد يلعبون دور البعوض". وتضيف أن حركة قادرة على تغيير علاقات وبنى القوى في العالم، يجب أن تعمل على بناء تحالفات، وهذا يتطلب تشكيل بنى أكثر صلابة وقابلة للاستمرار أكثر مما هو موجود في واقع الحركة المناهضة للعولمة.

الحركات المناهضة للشركات الكبرى

انطلاقاً من الشكل التنظيمي الفوضوي، ظهرت بعض الحركات التي تحمل برنامجاً محدداً ضد الشركات الكبرى. هذه الحركات تحدد بعض الشركات المتعددة الجنسيات في محاولة لكشف بعض أعمال هذه الشركات وفضحها للعامة، من خلال النقد وحتى المقاطعة، كمعاملتها للعمال أو لنوعية الإنتاج أو للنتائج التدميرية للبيئة الناجمة عن ذلك الإنتاج، ودورها في تدمير الصناعات المحلية بسبب غياب التكافؤ في القوة معها.

خلال المظاهرات الكبرى ضد العولمة، تعرض العديد من الشركات الكبرى مثل ماكدونالدز –غذاء، ستار باكس–قهوة، نايكي وجاب–ملابس للاستهداف لفظياً، وكذلك مادياً من خلال مهاجمة أملاكها. فالشركات الكبرى أصبحت تمثل الرمز الأكثر بروزاً في مسيرة العولمة، وهذا ما أغضب الكثير من الناشطين ودفعهم لاتهام هذه الشركات بخصخصة العالم، وتشكيله بسكانه لمصالحها الربحية. ومن الأمثلة المهمة على ذلك ما تقوم به شركة والت ديزني التي كانت هدفاً لشبكة من المجموعات النشطة ضد العولمة، الذين قاموا باستهدافها بالمظاهرات والمنشورات والمؤتمرات التي سعت لكشف الوجه القذر لهذا الشركة التي كانت تدفع للعمال في هاييتي مثلا ٦ سنتات عن كل قطعة من الملابس، والتي كانت تبيعها بعشرين دولاراً؛ أي أن الربح الصافي لهذه الشركة كان يعادل أكثر من ٣٣٠ ضعف ما يدفع للعامل. في حملة مشابهة ضد شركة نايكي ١٩٩٨، استطاع القائمون على الحملة دفع الشركة إلى رفع أجور العمال بـ ٥٦٪، والكشف عن مواقع مصانع نايكي للعامة. وفي تجربة أخرى،

قام أحد التحالفات في الولايات المتحدة ضد الشركات المستغلة للعمالة الرخيصة في دول الجنوب– أو ما يطلق عليه النشطاء "مصانع العرق" دلالة على مدى الجهد الذي يبذله العامل ولا يحصل إلا على القليل– بجلب عمال من الدول الفقيرة في حملة أطلق عليها حق الناس في المعرفة، حيث طالب التحالف بالكشف عن أماكن إنتاج البضائع، وتحت أي ظروف تعيش عمالة هذه المصانع. وقد كانت هذه الحملة مهمة في توعية عامة الناس بدور هذه الشركات، ما دفع الكثير من اتحادات الطلبة إلى رفض بيع منتجات هذه الشركات في الحرم الجامعي في كثير من الولايات في أمريكا.

بجانب دوره في المظاهرات ضد العولمة، يتبنى هذا النموذج من الحركات أسلوب نشر الوعي والتعليم حول دور الشركات في السيطرة على الاقتصاد العالمي وتحويل حياة البشر اليومية إلى عبودية مأجورة، ونشر الجوع، وتحطيم الاكتفاء الذاتي للمجتمعات المحلية، وإساءة الاستخدام للمصادر الطبيعة، وقمع رغبات الناس الحقيقة.[١١١]

في بعض الحالات، تقام حملات المقاطعة لبعض الشركات في محاولة للتأثير على مستوى الربح الذي تحققه هذه الشركات. ومن الأمثلة على حملات المقاطعة للشركات ما قامت به الحركة الاجتماعية المسماة شبكة الغابات الماطرة ضد شركة بورغر كنج، التي استهدفت بهذه الحملة لقيامها باستخدام لحوم الماشية التي تربى في مناطق الغابات الماطرة، ما يعمل على تدمير البيئة الطبيعية في تلك.

أما الأسلوب الآخر الذي يستخدمه الناشطون، فهو ما يطلق عليه الفعل المباشر (Direct Action)، أي المواجهة المباشرة مع الشركات. هذا الأسلوب يستخدم لجذب انتباه الإعلام من خلال إحراج هذه الشركات أمام العامة. على سبيل المثال، يقوم تحالف (ACT UP) المساند لمرضى الإيدز بمواجهة السلوك الربحي للشركات الدوائية من خلال المشاركة والتدخل أمام الإعلام في كل مؤتمر خاص بالإيدز أو بالأدوية المعالجة له.

كذلك تعمد معظم هذه الحركات إلى تشكيل منابر إعلامية خاصة بها، فهي تعتمد على مصادر إعلامية مستقلة في عملية جمع المعلومات، بحيث تصبح المصدر الموثوق للمعلومات. فمثلاً معهد بولارس يركز على

صناعة النفط والمناجم (انظر الملحق ٢) من أجل إيصال الصورة الحقيقة لظروف العمل وطبيعة الاستغلال الذي تقوم به الشركات الكبرى.

وعلى الرغم من أهمية هذه الحملات وما قد ينتج عنها من إنجازات ملموسة، فإنها في الواقع غير كافية لإيقاف الاستغلال الكلي الذي تقوم به الشركات. وقد يقود إلى قيام الشركات بإخفاء هذه الممارسات بطرق أكثر تعقيداً. فالحملات المعتمدة على تحقيق تعاطف شعبي تتجاهل حقيقة أن هذه الشركات تستمر بممارساتها الاستغلالية بسبب الطبيعة الربحية لآليات السوق التنافسية، وليس لكونها شركات "شريرة". فالمقاطعات وحملات التشهير هي أساليب ضعيفة إلى حد ما لأنها موجهة نحو المستهلكين وليس نحو النظام الذي ينتج مثل هذه الممارسات. فهذه الحملات تفشل في معظم الأحيان كون النظام الرأسمالي يعمل بنمط إنتاج غير منظم، ما يتطلب تخفيض تكاليف الإنتاج بسبب المنافسة وحتى لا تخرج تلك الشركات من السوق الرأسمالية. هذه الحملات، ومن أجل إيقاف السباق نحو القاع، يجب عليها أن تركز على طبيعة النظام الذي يخلق هذا النوع من قوى السوق، وفي الوقت نفسه تنظم العمال في مواقع الإنتاج، وليس تنظيم الجانب المستهلك.

الحركة العمالية

إن مظاهرات سياتل في العام ١٩٩٩ التي اعتبرت بداية المشاركة للحركة العمالية وتشبكيها مع حركات عدة تعمل على مناهضة العولمة بما فيها الخصخصة والفقر و"مصانع العرق" والبيئة – تم التعبير عنها بوضوح في حديث رئيس نقابة عمال الميناء في سياتل نفسها التي أغلقت الميناء في يوم المظاهرات. وقد قال: "بإغلاق الميناء فإن النقابة تثبت لمديري الشركات ووكلائهم في سياتل أن الاقتصاد العالمي لن يستمر في المضي قدماً دون موافقة العمال، ليس عمال الميناء فحسب، وإنما عمال العالم جميعاً".[١١٢]

ويضيف ماكوليمز رئيس النقابة لعمال ميناء سياتل: "عندما قاطع الاتحاد النقابي لعمال سياتل ما تحمل سفن السلفادور ونظام الأبارتهايد الجنوب إفريقي كان ذلك تعبيراً عن صلابة مفهوم أن مصالح الطبقة العاملة هي

أكثر أهمية ومتفوقة على الحدود القومية. إن التضامن العمالي في الحقيقة يعني أننا سوف نقوم بعمل على أرض الواقع عند الضرورة، لهذا نحن هنا اليوم معكم لنقول لوكلاء رأسمالية العالم إننا –العمال– نعنى بالعدالة الاجتماعية وحماية حقوقنا وكوكبنا، ولن نجلس بهدوء عندما يجتمعون خلف الأبواب المغلقة لتقسيم العالم لمصالحهم". ويضيف: "إن الحركة العمالية مدركة لما يدور في عقول الرأسماليين الذي يريدون إدخالنا في السباق نحو القاع وتحطيم القوانين الحمائية، ولإجبار عمال العالم على التنافس بينهم، لذلك فإننا لن نشارك في سياسة كهذه، ونشير لهم إلى ألا ينسوا أن قوه العمل لدى الطبقة العاملة هي بالأساس المنتجة للثروة. لذلك، وعندما نقول إننا نريد تجارة عادلة، فإننا نطالب بعالم يوفر كرامة ومعاملة حسنة وعادلة لجميع العمال، حيث توزع المكاسب بالتساوي، وحيث التجارة تجلب السلام والتنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية الاجتماعية".[١١٣]

لسوء الحظ، فإن نغمة التشدد التي نراها في خطاب مكوليمز لا تمثل كل بيروقراطية نقابات العمال، وبخاصة في الولايات المتحدة. وفي الحقيقة، فإنه وخلال مظاهرات سياتل لم تشارك قيادات نقابات الحركة العمالية الأمريكية في المظاهرات التي وصلت إلى موقع اجتماعات منظمة التجارة العالمية، وبالمقابل دعيت للقاء مع بيل كلينتون ومديري منظمة التجارة العالمية. وهذا يوضح لنا الذهنية الإصلاحية في نقابات العمال المنظمين في أمريكا.

إن هذا التناقض يبين لنا نقاط الضعف الأيديولوجية والتنظيمية الموجودة في الحركة العمالية، التي لا يوجد لها حلول سريعة برأينا، حيث أن مشاكل الحركة العمالية تكمن في غياب حزب عمالي، وفي تدمير التراث الجذري لنقابات العمال خلال فترة المكارثية، ووجود شريحة بيروقراطية في هذه النقابات تحصل على أجور عالية ومقصاة عن مشاكل العمال اليومية، كما تدعم هذه البيروقراطية الحزب الديمقراطي الرأسمالي. إن هذه المشاكل المعقدة تحتاج إلى صبر وإستراتيجية طويلة الأمد إذا ما أردنا الوصول إلى حركة عمالية قوية ومستقلة في أمريكا.

وأخيراً، إذا ما أرادت الحركة العمالية النقابية أن تستعيد دورها المؤثر الذي أنتج تحسينات اجتماعية على ظروف العمل كالتأمين الصحي،

وساعات العمل، والضمان الاجتماعي، فيجب عليها إعادة بناء النقابات بشكل مستقل سياسياً كي تستطيع استخدام أساليب قادرة على تحقيق طموحات العمال، وكذلك توحيد الجهود بين العمال ومجتمعاتهم- وليس قيادات النقابات فقط- وأن تكون مستعدة للدخول في نضالات أكثر تشدداً كالإضرابات وغيرها. وفي هذا السياق، وتحت ظروف العولمة، يجب أن يكون التنظيم النقابي بالقدرة نفسها على مستوى عالمي حتى تستطيع الحركة العمالية أن تعمل بشكل مؤثر لمواجهة الإمكانيات الكبيرة التي باتت بيد الشركات الكبرى في ظل العولمة.

مجموعات السلام وحقوق الإنسان

تتواجد مجموعات السلام وحركات حقوق الإنسان بشكل دائم في النشاطات المناهضة للعولمة، وهذا غير مفاجئ إذا ما أخذنا الهموم الأخلاقية الناشئة عن العولمة النيوليبرالية.

إن مجموعات السلام ذات خصوصية ومتمايزة عن غيرها من الحركات، حيث تتظاهر بطريقة لا عنفية، وترى أن العنف لا يحل المشاكل، وإنما يجعلها أكثر تعقيداً. العديد من هذه المجموعات تستلهم أفكارها من غاندي ومارتن لوثر كينغ وتجارب الحركة غير العنفية في التاريخ كحركة الحقوق المدنية، ومظاهرات رفض الحرب الفيتنامية في أمريكا، أو حركة رفض الأسلحة النووية في أوروبا. وهذه الحركات هي حركات غربية الطابع -أي من الدول الغربية- وهي معنية بإيقاف وحشية الإمبريالية الغربية بأشكالها الاقتصادية والعسكرية. فعلى سبيل المثال، "حركة تحويل السيف إلى محراث" هي مجموعة أمريكية كاثوليكية تعمل على اختراق القواعد الأمريكية وتحاول تعطيل الآليات والأدوات العسكرية وتلطخها باللون الأحمر، دلالة على الدم، في محاولة رمزية لإيقاظ البعد الضميري في المواطن الأمريكي.

بعض مجموعات حقوق الإنسان في حركة مناهضة العولمة تشارك بناء على القناعة بأن الوصول إلى المعلومات الدقيقة ضروري لبناء الشرعية الأخلاقية من أجل نقد بنى القوة الموجودة، ومن أجل بناء نموذج أخلاقي بديل. لذلك، عادة ما تقوم بالدعاية للمواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان كميثاق جنيف والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

يعتقد معظم أعضاء هذه الحركات أن العولمة النيوليبرالية والشركات المتعدية الجنسيات تهدد السلم الدولي وحق تقرير المصير وحقوق الإنسان والنقاء الثقافي للمجتمعات. وقد عملت بعض تلك المجموعات بشكل رائع، على سبيل المثال، في الكشف عن ممارسات شركة شل النفطية في نيجيريا، وبخاصة دورها في قتل ٩ ناشطين نيجيريين كانوا يحاولون تنظيم المجتمع ضد ممارسات الشركة.

وعلى الرغم من دورها النبيل قيمياً، تعاني هذه النماذج من الحركات من إشكالية أدوات التطبيق اللازمة لتحقيق أهدافها، كما تعاني من أزمة بعدها عن الأحزاب السياسية بشكل عام.

المجموعات المناصرة للبيئة

تلعب المجموعات البيئية دوراً في مناهضة العولمة من منطق أن بيئة العالم لا تعترف بالحدود الدولية، فإذا ما أردنا حماية نظامنا البيئي الهش، فيجب علينا خوض المعركة عالمياً. وتتضمن الأمور البارزة بشكل دائم على أجندة هذه الحركات العمل من أجل تغيير القوانين التي لا تشتمل على محددات لحماية البيئة، والدفع إلى إقرار قوانين لمنع التلوث في البحر والجو والبر، بما في ذلك تطبيق معاهدة كيوتو البيئية، ومنع استخدام مناجم التعرية – الأسلوب المستخدم لتحطيم الجبال من أجل الحصول على المصادر الطبيعية– ومنع المفاعلات النووية، والمحافظة على الكائنات المهددة بالانقراض وحماية الحياة البرية.

البيئيون في الوقت الحالي يختلفون إلى حد ما عن المجموعات البيئة السابقة. فهم يسعون إلى توسيع مفهوم البيئة ليشمل البيئة الطبيعية، وحقوق الشعوب الأصلية، وحقوق الإنسان. وترى هذه المجموعات أن استغلال مصادر الطبيعة لا يعرض البيئة للخطر فحسب، وإنما حق تقرير مصير الشعوب، والديمقراطية، وإمكانيات العيش لمجتمعات الشعوب الأصلية. ومن أهم المجموعات هي السلام الأخضر، ومجموعة الدفاع البيئي، ومجموعة الأرض أولاً، والأخيرة عادة ما تستخدم أساليب عنيفة وراديكالية في الدفاع عن البيئة. فعلى سبيل المثال، تقوم هذه الحركة بإدخال قضبان حديدية في جذوع الأشجار لمنع تقطيعها، ويعتبر هذا العمل خطير جداً كونه قد يدمر أدوات القطع ويسبب الأذى للعاملين.

التيارات الاشتراكية والاشتراكيون

إن حضور الاشتراكيين في مظاهرات مناهضة العولمة ليس بالمفاجئ، إذا ما أخذنا بالاعتبار أن النقد الماركسي للرأسمالية يبقي إحدى أقوى أدوات التحليل إلى يومنا هذا. وعلى الرغم من تلك الأداة، فإن تجربة الاتحاد السوفييتي والصين أثرت بشكل كبير سلباً على فكر الاشتراكيين وممارساتهم. ولكن التناقضات الأساسية داخل النظام الرأسمالي التي أنتجت الأفكار الاشتراكية تاريخياً كأنساق التدمير الاجتماعي والاقتصادي ما زالت موجودة في عالم اليوم، ما يزيد من الحاجة إلى الاشتراكية كنظام بديل عن النيوليبرالية.

توفر حركة مناهضة العولمة للحركات الاشتراكية إمكانية نشر أفكارها لقطاع واسع من الناس. كولن باركر عضو حزب العمال الاشتراكي في بريطانيا والعضو النشط في مناهضة العولمة يشرح هذه الظاهرة بالقول: "إنه الوقت الأفضل لجيل كامل أن يصبح اشتراكياً، فالتجربة الاشتراكية المنحرفة – من أعلى إلى أسفل– شوهدت في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي ورفضت من الشعوب التي قهرتها هذه التجربة. أما الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فقد هجرت ادعاءها الزائف بكونها اشتراكية بتبنيها النيوليبرالية. لذلك، ومن أجل حقوق العمال، والبيئة، والسلام، ومن أجل من يعانون من مرض الإيدز ولا يتلقون الدواء، من أجل من يرفضون الهمجية والبربرية في هذا العالم، ألا يجب أن نسأل أي نظام نحيا فيه؟ ألا يمكن أن نتخلص منه؟".[١١٤] بهذه الكلمات يحاول الاشتراكيون المشاركون في مناهضة العولمة أن يبرروا وجودهم ورؤاهم وتطلعاتهم إلى عالم خالٍ من الطبقات والاستغلال.

ما يميز الاشتراكيون أنهم يدركون أن العولمة لا تمثل ظاهرة جديدة، وإنما هي استمرار معمق للرأسمالية، وبالتالي فإن النضال ضدها يعتبر استمراراً للنضال ضد النموذج الرأسمالي ككل. وعلى الرغم من الفهم النظري المتكامل عند الاشتراكيين، فإنهم يواجهون مشكلة جدية في عملية نشر الفكر الاشتراكي بين أعضاء حركة مناهضة العولمة، وذلك لأسباب تتعلق بالمشاكل الفكرية والتنظيمية عنهم، وانقسامهم بين تيارات مختلفة كالماوية، والتروتسكية، والستالينية، ما قدم تصورات مختلطة وغير مفهومة عن الاشتراكية. أما من نجوا من الأزمة الفصائلية التاريخية،

وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فعادة ما كانوا معزولين عن الحالة الشعبية. ولكن تكمن المشكلة الموضوعية المتعلقة بحركة مناهضة العولمة في شكوك معظم أعضائها والمشاركين فيها في أي فكر شمولي قد يذكرهم بتجربة اليسار القديم.

مما سبق يمكن القول إن صيغاً كالطبقة العاملة أو الصراع الطبقي ليست جزءاً من خطاب حركة مناهضة العولمة، هذا على الرغم من أن الاشتراكيين يرون أن تنظيم الطبقة العاملة في مرحلة العولمة هو الوسيلة الأكثر نجاعة لتوليد إنجازات حقيقية. وعلى الرغم من التعقيدات في مرحلة العولمة التي أدت إلى نقل الصراعات الطبقية من المحلية إلى العالمية، فإنها لم تغير الأساس الذي يقوم علية الصراع الطبقي. لذلك، ومن خلال فهمهم للعولمة، يحاول الاشتراكيون أن يطوروا علاقات أممية الطابع للنشطاء العماليين من أجل الوصول إلى ذلك التغيير.

لكن التيار الاشتراكي نفسه يعاني من تحول مجموعات منه عن الفهم النظري للاشتراكية، وعن الدور المركزي للطبقة العاملة في التغيير الاجتماعي وتوجهها إلى طبقات/شرائح اجتماعية أخرى كالفلاحين والفئات المهمشة الأخرى من أجل تحقيق ذلك التغيير.

بعض المجموعات الاشتراكية تحاول اليوم بشكل جدي أن توضح نقاط الضعف التاريخي عند الاشتراكيين ونقاط الضعف الأيديولوجي لحركة مناهضة العولمة. ويعقب أحمد شوقي أحد قادة الاشتراكية الأممية في هذا الأمر بالقول: إننا نحتاج أكثر من الأعداد في المظاهرات، إننا نحتاج إلى أفراد ومجموعات لم يكونوا مشاركين في السابق، أفراد يستطيعون إحضار قوتهم المنظمة إلى مظاهرات أكبر، أفراد لديهم وزن اجتماعي أكبر من المظاهرة – ويقصد هنا الطبقة العاملة– لا نحتاج أن ننظم مظاهرات أكبر بشكل دائم، ولكننا نحتاج إلى الذهاب أبعد، أي نحو الأحياء والتجمعات السكنية، وأكثر من ذلك إلى أماكن العمل من خلال النقابات. ويضيف: إن ثنائية المحلي– العولمي أي التظاهر أمام القمة، والتظاهر في الأحياء المحلية، لا يكمن أن تجسر إلا من خلال حركة تعبر عن طموحات الأغلبية وآمالها.[١١٥] وفي هذا يقصد غياب الرؤية الأيديولوجية وغياب الحزب الممثل.

بالإضافة إلى النقد الفكري الذي يقوم به الاشتراكيون لحركة مناهضة العولمة، فإنهم ينتقدون كذلك آليات العمل، حيث يقول أحمد شوقي في هذا المطاف إن تركيز الاشتراكيين على الطبقة العاملة يجب أن يؤثر بالضرورة على إستراتيجيتها في العمل، فرمي حجر على نوافذ شركة متعدية الجنسيات –كماكدونالدز– يمثل إيماءة أخلاقية، إلا أنها غير كافية، أما تنظيم العمال في تلك الشركات فهو أصعب، إلا أنه أكثر تأثيراً ومؤلم لأصحاب الشركة أكثر مما لتلك الإيماءة.

يمثل الجدل حول التكتيكات والاستراتيجيات داخل حركة مناهضة العولمة الاستمرار لجدالات سابقة عند حركات تاريخية مشابهة. فحركة الحقوق المدنية في الستينيات، وبعد عشر سنوات من استخدام أساليب نضالية كالعصيان المدني، واللاعنف، والإقناع الأخلاقي، واجهت أسئلة مشابهة لما هو عليه الحال في حركة مناهضة العولمة. ففي العام ١٩٦٧ وجه مارتن لوثر كينغ خطاباً للحركة، قال فيه إن على الحركة أن تسأل نفسها سؤالاً حول إعادة بناء المجتمع الأمريكي ككل، ويجب عليها أن تسأل لماذا يوجد ٤٠ مليون فقير في أمريكا. وعندما تحاول الإجابة تجد نفسك أمام السؤال عن النظام الاقتصادي، وعندها تسأل عن الاقتصاد الرأسمالي، وهنا تسأل من يملك الحديد– المصادر– ولماذا علينا أن ندفع ثمن الماء في عالم ثلاثة أرباعه ماء. إن هذه الأسئلة يجب أن تسأل اليوم من قبل حركة مناهضة العولمة، وتصل إلى قناعة كما في الستينيات بأنه إذا ما أردنا للصراع أن ينجح يجب علينا أن نعمل على تحدي الرأسمالية كنظام. إن اليسار اليوم يعيد بناء نفسه عالمياً، فالنظام الكوني يخضع للمساءلة، بالتالي يجب إخضاع أي تساءل عن التغيير الاجتماعي أو الاشتراكية إلى كلمات كارل ماركس التي قالها قبل مئة وخمسين عاماً في البيان الشيوعي من أن انعتاق الطبقة العاملة يجب أن يكون بمبادرة الطبقة العاملة ذاتها.

من الملاحظ أن الاشتراكيين المنضوين تحت لواء حركة مناهضة العولمة انقسموا في رؤيتهم وتقييمهم للحركة المناهضة للعولمة إلى مجموعتين؛ فمنهم من اعتبر الحركة حركة مناهضة للرأسمالية ومبشرة بالتغيير الاجتماعي والثورة. أما الجزء الآخر –الذي أثبتت صحة طرحه بعد ما حصل من تشرذم للحركة (في أمريكا بوجه خاص) بعد أحداث ١١

سبتمبر وبداية الهجمة الإمبريالية على العراق –فقد طرح أن حركة مناهضة العولمة هي حركة اجتماعية إيجابية الدور، إلا أنها لا تمثل أداة التغيير الاجتماعي الثوري، كونها تعاني أزمة نظرية وتنظيمية. وفي هذا يرى أصحاب هذه الرؤية أن حركة مناهضة العولمة لا تقوم فكرياً على نقد أسس الرأسمالية كالملكية الخاصة مثلاً، ولا تدعو بوضوح سياسي إلى بديل اشتراكي كالسيطرة على وسائل الإنتاج، ولا تعتبر أن الطبقة العاملة هي صاحبة الدور المركزي في التغيير الثوري، ولا تعمل من أجل إنجاز التغيير الثوري من أسفل إلى أعلى كنهج إستراتيجي. إلا أن هذا الاتجاه يرى في حركة مناهضة العولمة بداية تكوين اتجاه يساري أو قوة اجتماعية عامة، ويعتقد أن دوره فيها هو بناء هذه القوة الاجتماعية –بدءاً بحركة مناهضة العولمة– بحيث تعمل على تنظيم الطبقة العاملة من أجل تحطيم النظام القائم اليوم.

حركات السيادة – الزباتيون (ZAPATISTAS)

لن تكون أية دراسة لحركة مناهضة العولمة مكتملة إذا استثنت الحركات السيادية للشعوب الأصلية، وبخاصة حركة الزباتيين في إقليم تشابس (Chiapas) في المكسيك. وبشكل عام، فحركات السيادة تنظم من قبل الشعوب الأصلية لتحقيق نوع من السيادة السياسة، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية. وقد انبثقت هذه الحركات نتيجة للخطر الذي تواجهه تلك المجتمعات من عملية العولمة، وما تسبب من تهديد لنمط حياتهم، ونتيجة خوفهم من سيطرة ثقافية واحدة متجانسة على العالم، ومن تسليع مصادرهم الطبيعية، وفتح أسواق جديدة، ما يؤثر على مستقبل مجتمعاتهم.

ترى الحركات المنبثقة عن الشعوب الأصلية العولمة كاستكمال للاستعمار الغربي. لذلك تطالب بإيقاف عملية التطهير الاجتماعي الذي تعرضت وتتعرض هذه الشعوب لها. كما تطالب بإعادة أراضي هذه الشعوب، والاعتراف بحقها في السيادة على أرضها ومصادرها وحمايتها. بالإضافة إلى المطالبة بوقف الاجتياح الثقافي واحترام طريقتها في العيش ولغتها وتاريخها.[١١٦]

من أهم حركات السيادة التي اعتبرت إحدى المصادر الملهمة لحركة مناهضة العولمة حركة الزباتيين. فهذه الحركة تطالب بحق تقرير المصير للشعوب الأصلية والفلاحين في إقليم تشابس، وهي تستخدم قضيتهم بشكل واعٍ كرمز للعولمة ومقاومتها.

قفز الزباتيون إلى المسرح الدولي في كحركة اجتماعية في يناير من العام ١٩٩٤، عندما قام ألفان من مقاتلي الزباتيين (جيش التحرير الوطني الزباتي – EZLN) بالاستيلاء على أربع قرى في جنوب المكسيك. وقد تزامن هذا العمل –عن قصد– مع يوم إعلان تطبيق اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA)، ليكون عملاً رمزياً يكشف ويفضح رغبات الطبقة الحاكمة المكسيكية في تقوية علاقاتها مع الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية على حسابهم وحساب فقراء المكسيك عامة.

فالزباتيون ليسوا حركة تمرد عسكرية فقط، فهم كذلك حركة لها تمايز خاص على المستوى السياسي، حيث أبدعوا فلسفة نضالية أطلقوا عليها اسم "زاباتيزمو"، وهي مقاومة القهر والاضطهاد كتعبير عن حق تقرير المصير والكرامة.

عمل الزباتيون منذ البداية على تشكيل جبهة مقاومة مساندة لهم على صعيد عالمي. ففي العام ١٩٩٦ استضافوا مؤتمراً دولياً تحت اسم "مؤتمر الملاقاة القاري ضد النيوليبرالية ومع الإنسانية في تشابس"، حضره أكثر من ثلاثة آلاف مدعو قادمين من ٤٣ دولة.

في أول بيان سياسي لهم أعلنوا: "إننا نتاج خمسة قرون من النضال. أولاً ضد العبودية، ثانياً ضد الاستعمار الأسباني، ثم ضد امتصاصنا في الإمبريالية الأمريكية الشمالية، وثم ضد الدكتاتورية المكسيكية التي منعتنا من تحقيق سيادتنا، ما دفع الناس ليثوروا بقيادة فلاحين فقراء **كزاباتا** [قائد فلاحي أخذت الحركة اسمها منه[مثلنا اليوم".[١١٧]

تشكل الجناح العسكري (EZLN) من المجموعات التي وجدت للدفاع الفلاحين ضد مالكي مزارع القهوة وأصحاب مزارع البقر الذين كانوا يقومن بطرد الفلاحين من أرضهم.[١١٨] وقد طور الزباتيون جناحهم السياسي من منظمة ماوية مكسيكية تدعى السياسة الشعبية (Popular Politics) التي كانت تعتقد أن على الطلاب الثوريين والمثقفين أن يعيشوا مع الجماهير،

ويعملوا على تنظيمها. كما أن الحركة حصلت على مساندة الكنيسة الكاثوليكية، وبخاصة قساوسة لاهوت التحرر، حيث استخدم الزباتيون الكنائس لاختراق المناطق الريفية، حيث عملوا على زيادة الوعي حول حق العمل، والأرض، والإسكان، والغذاء، والصحة، والتعليم، والحرية والاستقلال، والعدالة والسلام.

إن الإصلاح الزراعي هو أحد الأعمدة الأساسية في مبادئ الزباتيين، من منطلق أن الأرض هي ملك من يعمل بها ويعمرها. وأن الأراضي الإقطاعية يجب أن تتحول إلى مزارع جماعية غير خاضعة للضرائب، وأن هدف الإنتاج هو أن يطعم الفلاحين عائلاتهم، وأن تشطب كل ديون– الديون للدول الأجنبية أو النخبة الحاكمة– الفلاحين الصغار.

يشرح القائد ماركوس رؤية الحركة بالقول: "إنك لا تستطيع إعادة صياغة العالم والمجتمع، ولا بناء الدولة على قاعدة فرض هيمنة على المجتمع (الوصول للسلطة فقط). فالعالم والمجتمع المكسيكي يتكون من مجتمعات متنوعة، والعلاقات بينها يجب أن تكون مبنية على الاحترام والتسامح. فالاستيلاء على السلطة لا يبرر لأي حركة ثورية فعل ما تشاء، فالغاية لا تبرر الوسيلة عندنا، ونعتقد أن الوسائل هي الغايات. إننا نحدد أهدافنا بالطريقة التي نختار بها وسائلنا النضالية".[١١٩]

إن هذه الفلسفة المذكورة سابقاً هي جوهر مبادئ الزباتيين ودليل ممارساتهم، بما في ذلك أن القائد يعمل لخدمة مجتمعه ونضالاته وليس العكس، وأن التغيير هو عملية بطيئة وطويلة الأمد، وهي ليست نصراً سريعاً في الانتخابات أو الوصول إلى السلطة، وأن من حق الجميع التعبير عن رأيهم كوسيلة لاتخاذ القرار.[١٢٠]

إن هذا الأسلوب في الحوار وصنع القرار صمم من أجل الوصول إلى أكبر مشاركة من المجتمعات، وليقود إلى أوسع إجماع ممكن.[١٢١] وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب يجعل الزباتيين يقضون وقتاً طويلاً لاتخاذ أي قرار، فإنهم يهدفون إلى تجنب الأخطاء التي وقعت فيها الأحزاب الثورية السابقة، التي عانت من غياب الإجراءات الديمقراطية، وتسلط البنية التنظيمية الفوقية في اتخاذ القرارات، ما أدى إلى اغتراب أنصارها عن مبادئها.

والزباتيون يعتقدون أن الثورة الزباتية لن تنتهي بوجود طبقة جديدة تسيطر على السلطة، وإنما بهامش حر وديمقراطي من النضال السياسي.[١٢٢] ومن الأهمية بمكان تبيان أن الزباتيين يعملون على ربط ثورتهم بجميع ثورات المضطهدين في العالم وآمالهم وآلامهم. وفي هذا السياق، وعندما سأل القائد ماركوس عن هويته أجاب: أنا شخص مثلي الجنس في سان فرانسيسكو، أسود في جنوب إفريقيا، فلسطيني في "إسرائيل"، يهودي في ألمانيا، غجري في بولندا، امرأة وحيدة تسيير ليلاً، فلاح بدون أرض، عامل عاطل عن العمل، وزابتيستا في أحد الجبال، إن ماركوس هو كل المستغلين، كل المضطهدين وكل الشعوب المقهورة، وكل الشعوب المقاومة التي تصرخ كفى. ثم أضاف: أنا كل ما يزعج أصحاب القوة.

الفصل الرابع

المنتدى الاجتماعي العالمي (World Social Forum WSF)

المنتدى الاجتماعي العالمي (World Social Forum WSF)

اتخذت الطاقات والحركات الممثلة في حركة مناهضة العولمة والنشاطات المناهضة للعولمة خطوة نوعية إلى الإمام في العام ٢٠٠١، فمن أجل إيصال رسالتها والتخطيط حول إنجاز أهدافها كان المنتدى الاجتماعي العالمي وملتقيات مماثلة تقام على المستوى الإقليمي والوطني وحتى على مستوى مدن بذاتها.

إن مفهوم المنتدى الاجتماعي العالمي كان من إبداع ناشطين من البرازيل هما اوديد جراديو وفرنسسكو ويتاكر، بالإضافة إلى الفرنسي برنارد كاسنز، الذين كانوا مهتمين بخلق قمة مقابلة للملتقي الاقتصادي الدولي الذي يعقد سنوياً في دافوس. وهو الملتقي الأكبر للشركات والاقتصاديات الكبرى والنخب الحكومية من أرجاء العالم المختلفة، الذي يقام لتدارس السياسات الاقتصادية العالمية، حيث يصف ويتاكر الملتقى الاقتصادي الدولي بالمكان الذي بني فيه وطبقت فيه النظرية الاقتصادية للهيمنة على العالم من خلال النيوليبرالية.[١٢٣]

من خلال التعاون الذي قام به الناشطان البرازيليان وبمساعدة الناشط الفرنسي ومجموعة أتاك وصحيفة **لوموند** تمت صياغة فكرة استضافة القمة المقابلة لقمة دافوس. وبحسب تعبير ويتاكر، فإن القمة المقابلة هي مكان تلتقي فيه الأفكار من أجل تطوير ردود ملموسة للتحديات من "أجل بناء عالم آخر"، حيث الاقتصاد يخدم الشعوب وليس العكس. ولإعطاء بعد رمزي لهذا المنتدى، فقد تم اختيار إقامة تلك القمة في اليوم نفسه لانعقاد قمة دافوس.[١٢٤]

بعد الاتفاق على إقامة المنتدى الاجتماعي العالمي، اقترح كاسنز أن المنتدى يجب أن يعاكس رمزياً كل ما تأتي به قمة دافوس، فكانت البرازيل المكان

المثالي لعقد المنتدى. فالرد على دافوس يجب أن يأتي من الجنوب العالمي، كما أن البرازيل مثالية، كونها دولة عالم ثالثية مع مراكز حضرية كبيرة وريف مأساوي الوضع، وأيضاً تنشط فيها حركات اجتماعية قوية وقواعد سياسية صديقة. وتم اقتراح مدينة بورتواليغري كمكان رمزي لبناء البديل للنموذج النيوليبرالي.

وقد اختيرت هذه المدينة كونها عاصمة لولاية برازيلية معروفة عالمياً بتجربتها في الديمقراطية التشاركية، حيث بلدية المدينة تدار بواسطة حزب العمال البرازيلي (PT) الذي يتكون من نشطاء اجتماعيين، ومجموعات لاهوت التحرر، ودعاة الحقوق المدنية، والتروتسكيين، والماويين ونقابيين جذريين.

في يناير ٢٠٠١ عقد أول منتدى اجتماعي عالمي، حيث تم الاتفاق على ميثاق مبادئ (ملحق ١)، ومن يومها تحول إلى حدث سنوي. هذا الحدث لم يأخذ طابع المنظمة المأسسة، وإنما يحاول القائمون علية وصفه بأنه اجتماع مفتوح للتفكير المعمق، والحوار الديمقراطي للأفكار، وتشكيل المقترحات، والتبادل الحر للتجارب والخبرات والتشبيك من أجل الوصول إلى ممارسات مؤثرة من قبل المجموعات والحركات في المجتمع المدني، التي تناهض النيوليبرالية، وسيطرة رأس المال، وأياً من أشكال الإمبريالية، والالتزام ببناء مجتمع متمحور حول الإنسان.

كون الملتقى الاجتماعي العالمي ليس منظمة فهو لم يعمل على نشر أي وثيقة رسمية الطابع غير ميثاق المبادئ، كذلك لم يصادق كمؤسسة حتى على البيانات أو المقترحات المقدمة، أو المناقشة في جلسات المؤتمرات المنعقدة تحت مظلة المنتدى.[١٢٥]

على الرغم من أن المنتدى يعبر عن التنوع والتعددية دون الاعتبار للجنس والعرق والقومية والدين ضمن نشاطاته، فإن من أهم ركائز ميثاق المبادئ كانت منع مشاركة أي من الأحزاب السياسية أو المنظمات العسكرية، ولكن قد تتم دعوة بعض الأشخاص الحكوميين أو البرلمانيين بصفتهم الشخصية لا الحزبية. هذا التقييد فرض من أجل تجنيب الملتقى من أن يصبح مساحة للأحزاب السياسية السائدة، ويكون منصة إضافية لنشر فكرهم السياسي، كونهم يتمتعون بتلك المنصة في الإعلام التجاري.

وعلى الرغم من منطقية هذا التقييد، فإنه أضر ببعض الأحزاب الراديكالية، وفتح المجال بشكل واسع لمثلي المنظمات غير الحكومية على حسابها.

من أهم التجارب لهذا المنتدى كان عقده في مومباي في الهند، حيث حضر أكثر من مئة ألف مشارك، وشهد ١٧٠٠ ندوة وورشة عمل. واشتمل برنامجه المكون من ١١٦ صفحة الذي نشر باللغة الهندية والإنجليزية والأسبانية على عناوين ورش عمل متنوعة الطابع؛ فمن عمالة الأطفال، وحقوق الطبقات المنبوذة في الهند (دليت)، إلى الإمبريالية الاسترالية، إلى التحديات القانونية للشركات العالمية والسياحة والأصولية والخصخصة حتى حق تقرير المصير.

وعلى الرغم من التنوع في المواضيع المناقشة والتيارات الفكرية المشاركة في الملتقى والاختلافات العرقية والوطنية، فإن جميع المشاركين اتفقوا دائماً على الشعار الرئيس للملتقي، وهو أن "عالماً آخر ممكن".

برنارد كاسنز أحد مؤسسي الملتقى الاجتماعي العالمي ينصح الدارسين بأن لا يروا المنتدى كمكان أو كيانية مستقلة، وإنما الأجدر بهم أن ينظروا إليه كصيرورة تجمع قوى تتطور في الاتجاه نفسه دون أن يكون لها أي تنسيق أو وعي بوجود الآخرين. إن الحركات الاجتماعية على المستوى العالمي تتشكل اليوم فكرياً على الخطوط نفسها والمفاهيم الإستراتيجية نفسها، وتحاول أن تربط المشاكل اليومية للجميع من أجل تكوين سلسلة جديدة من التضامن. ويضيف أن هذا يتم اليوم بسرعة مذهلة. إن ما نراه اليوم هو حركة تتبني لأول مرة الرؤى نفسها وتهاجم الأهداف نفسها وتتطور عالمياً رابطة النضالات المحلية مع الأهداف الكونية.[١٢٦]

من الصعب في دراسة من هذا الحجم تقديم تفاصيل كثيرة عن المواقف المحددة، والمواضيع التي شهدتها المنتديات في جميع السنوات. وبشكل عام، فإن كل منتدى يوفر نظرة على الجدل الدائر حول مجموعة من المواضيع المختلفة. فمثلاً عادة ما تتم مناقشة ديون العالم الثالث، والتنمية المستدامة، والظروف البيئة للأرض، وقضايا النوع الاجتماعي، والحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتغيير الاجتماعي، وقضايا التحرر الوطني وآليات مواجهة الإمبريالية. وعادة ما يتطرق المشاركون في مختلف الندوات إلى السؤال الأعمق: كيف يمكن ترجمة

المثالية السياسية إلى قوه فعلية على الأرض على المستويين الجزئي والكلي أي المحلي والعالمي؟

نقاط القوة والضعف عند المنتدى الاجتماعي العالمي

على الرغم من أن ظاهرة جمع الطاقات التقدمية والأفكار والحركات الاجتماعية في إطار المنتدى الاجتماعي العالمي تمثل خطوة مهمة إلى الأمام من ناحية التثقيف الجماعي والتواصل، والتلاقح المتوقع بين الأفكار المختلفة والتشبيك بين الحركات الحليفة، فإن النموذج يعاني من نقاط ضعف منظورة. فالملتقى الاجتماعي العالمي ليس بديلاً عن حركة منطلقة من دافع أيديولوجي ثابت تذهب أبعد من الحديث الثوري. إن الالتقاء بين الحركات الاجتماعية المختلفة والمناهضة للعولمة لا ينطلق من رؤية متشابهة للنتائج، ولكن يكمن في المشاركة ذاتها.[١٢٧] ولأن المنتدى ليس آلية بحد ذاته، وغير معني في بناء آلية للتغيير الاجتماعي، يبقى دوره محدوداً ومنحصراً في تسهيل الحركات الاجتماعية الموجودة من قبل وتقويتها. وهذا يعني أن المسؤولية نحو التغيير الاجتماعي تظل ملقاة على الحركات نفسها في بيئتهم، وبحسب تصوراتهم السياسية. وعلى الرغم من أن الصيرورة المتوفرة في المنتدى يمكن أن تكون غنية، فإنها قد تعمل على تكريس الخلافات والفروق. لذلك، فإن المنتدى لا يقدم بالضرورة حلولاً للمشاكل السياسية، أو يحل مسألة تطبيق الحلول السياسية، فالمسؤولية الفردية على كل حركة اجتماعية تبقى مركزية ضمن الإطار التاريخي والموضعي لهذه الحركة.

عادة ما يتطرق المنتدى الاجتماعي العالمي إلى موضوع الوكالة، أو أداة التغيير وتطبيقه السياسي، إلا انه وعلى الرغم من استلهامه الأفكار وحتى مكان عقده من الحركات الاجتماعية السياسية والأحزاب السياسية التقدمية (حزب العمال البرازيلي PT)، فإنه يمنع مشاركة الأحزاب السياسية في الملتقى، ما يشكل تناقضاً برأينا، ويدلل على أن المنتدى لا يثق بالحزب كأداة للتغيير الاجتماعي، ويستعيض عن تلك الأحزاب أو الحركات الاجتماعية بالمنظمات غير الحكومية ويدعوها "حركات". أما التناقض الأعمق، فهو معرفة أن كثير من المنظمات غير الحكومية هي ممولة بشكل مباشر من أحزاب سياسية، وعادة ما تمثل امتداداً لتلك الأحزاب.

قد يكون من أكثر نقاط النقد التي يمكن توجيهها إلى المنتدى هو مشاركة كثير من المنظمات غير الحكومية الإشكالية التمويل. فمثلاً شاركت منظمات غير حكومية فلسطينية في أكثر من سنة في المنتديات على الرغم من أن مصادر تمويلها هي من المؤسسات المالية الصانعة لسياسات العولمة كالبنك الدولي، أو من بنى إقليمية تمثل أعلى مراحل تطبيق النيوليبرالية كالاتحاد الأوروبي، وحتى أن البعض الآخر من تلك المنظمات مول من المركز الإمبريالي المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية.

أمير صدر ناقش إشكالية الحجم غير المتوازن للمنظمات غير الحكومية في المنتدى الاجتماعي العالمي، فقال: "إن الملتقى يركز على ما يسمى المجتمع المدني، ويستثني الدول والأحزاب السياسية، ويضع حدوداً غير ضرورية، فالملتقى قرر إبعاد نفسه عن مواضيع متعلقة بالدولة، والفضاء العام، والقيادة السياسية، وحتى بالصراع الأيديولوجي ذاته. إن استبعاد الدول والأحزاب السياسية يضر بشكل كبير عملية تشكيل بديل للنيوليبرالية، ويضيق ذلك الإلهام إلى مستوى محلي وحتى شرائحي، وهذا يتركنا أمام تكرار الشعارات غير الواضحة وشبة الفارغة التي ترددها المنظمات غير الحكومية مثل: "فكر عالمياً واعمل محلياً"، و"أفكار للتجارة العادلة"، و"التنمية البيئية المستدامة"، ويجعلنا نتنازل عن محاولة بناء هيمنة نقيضة حقيقية، أو أي مشروع عالمي لهزيمة المشروع الرأسمالي النيوليبرالي".[١٢٨]

إن تعريف تلك المنظمات لنفسها كغير حكومية هو إخراج لذاتها ورفض قاطع لأي مشروع للحصول على القوة التي هي بالأساس كامنة في الحكومة والدولة، حيث تتركز واقعياً القوة السياسية والاقتصادية. وعلى عكس تصورات غرامشي الثورية عن استعمال فضاء المجتمع المدني، تحمل المنظمات غير الحكومية تصوراً ليبرالياً يقوم على القبول بالأمر الواقع دون العمل للوصول إلى مصادر القوة.

وإلى ما سبق، تضيف الناشطة الهندية أرون داتي روي، التي شاركت في الملتقى في مومباي أن المنتدى يعاني من أزمة غياب بديل، وتنادي بضرورة العمل على الأرض، وتقول: إن المنتدى يجمع أفضل العقول في العالم لتبادل الأفكار عما يحدث حولنا، وهذه النقاشات تغني رؤانا لنوع العالم الذي نناضل من أجله، إنها مسيرة مهمة ويجب ألا يقلل من

قدرها، ولكن إذا ما كانت طاقاتنا الجماعية والموجهة هنا على حساب العمل السياسي الحقيقي، فإننا نخاطر بأن يكون الملتقى منفعة فعلية لأعدائنا. لذلك، علينا أن نتوجه نحو أهداف حقيقية، ونخوض معارك حقيقية، ونبتلي أعداءنا بأضرار حقيقية، فمسيرة الملح عند غاندي لم تكن استعراضاً سياسياً، وإنما كانت عملاً حقيقياً كسر من خلاله الشعب الهندي إرادة المحتل بفرض قوانين صنع الملح، وكانت ضربة مباشرة ضد ركائز الاقتصاد الإمبريالي البريطاني، لذلك يجب ألا يتحول الملتقى إلى مكان لالتقاط الصور والاستعراض، إنما يجب أن يتحول إلى شكل حقيقي في العمل.[١٢٩]

إن الحاجة إلى عمل سياسي حقيقي لمقاومة العولمة هو أيضاً نداء كثير من النشطاء داعين إلى أن لا يحول المنتدى الاجتماعي العالمي إلى مكان لتبادل المعلومات فقط. يقول مايكل ألبرلت مسؤول شبكة (Z) للنشطاء (انظر الملحق) في السياق نفسه إنه يجب على المنتدى أن يتبنى برنامجاً ومقترحاً فعلياً كأن يشارك كجسم في حملة مقاطعات أو الوقوف بشكل واضح ضد الحرب.[١٣٠]

إن النقد السابق الموجه من روي وألبرت للملتقى يقودنا إلى قلب التحديات التي تواجه الملتقي وجميع الناشطين ضد النيوليبرالية، وهي بشكل واضح كيف يمكننا أن نخلق حركة سياسية حقيقية على الأرض يمكن أن تتحدى جذور المشكلة، وليس إطاراً تثقيفياً يواجه فروعها أو حتى الإشكاليات السطحية؟

أخيراً، يجب أن نوضح الإشكالية التنظيمية المتعلقة بمكونات المنتدى الاجتماعي العالمي. فقد لوحظ وبشكل محدد في المنتديات الثلاثة الأولى وجود غير متوازن للقادمين من أوروبا والأمريكيتين، وغياب المشاركة من آسيا وأفريقيا، حيث يسكن ثلثا العالم. وهي الملاحظة نفسها التي لاحظها المنظمون أنفسهم، ما دفعهم إلى إقامة الملتقى الأخير في الهند. هذا يعيدنا بالأساس إلى ما قاله كاسنز أحد مؤسسي المنتدى، عن ضرورة أن يكون المكان لانعقاد المؤتمر في البرازيل، ليظهر الرد على أنه قادم من الجنوب. لكن المثير للاستغراب هو غياب الحضور الآسيوي الإفريقي الكبير، كما أن اقتراح أن يكون الرد قادماً من الجنوب هو بحد ذاته قادم من شخص أوروبي ككاسنز، ما يعطى الانطباع بوجود عنصر جوهري في الجنوب

أو الشمال، وهذا ما نرفض أن يتم التحليل على أساسه، فالشمال والجنوب هما تقسيم جغرافي مرتبط بالتطور الرأسمالي للاقتصاد، ونتاج للتطور غير المتكافئ بين المركز والمحيط في النظام الرأسمالي.

إن محاولات إضفاء الحالة الرومانسية على الشمال أو الجنوب هو موقف لا سياسي بالأساس، فهو يغفل المشكلة الأساسية في العولمة وطريقة الحل. فالانتصار على النيوليبرالية لا يأتي نتيجة الانتماء إلى موقع جغرافي أو إلى أحد نصفي الكرة الأرضية، فالفكر السياسي الواضح والممارسة السياسة المنهجية هي القادرة على الانتصار على النيوليبرالية.

خلاصة

إن تجربة الملتقى الاجتماعي العالمي والحركات المناهضة للعولمة، سواء في إنجازاتها أم إخفاقاتها، توفر تجربة غنية لنا وتعطينا نظرة شاملة على ماهية المتطلبات اللازم توفرها في أي حركة اجتماعية تعمل أو ستعمل مستقبلاً ضمن إطار النظام العالمي الحالي.

إذا ما فهمنا أن جوهر النيوليبرالية يتمحور حول الاستغلال، وإنكار الحقوق الإنسانية لأغلبية شعوب العالم، فيجب علينا أن نحارب من أجل بناء عالم جديد كلياً، عالم يرفض القيم القديمة ويعمل بقيم تقدس حقوق الأفراد والمجتمعات. وفي هذه العملية لا يوجد اختصارات أو قفزات، فهي مسيرة بطيئة وتحتاج مثابرة وجهداً عالياً، وتعتمد في الأساس على عملية جدلية من اكتساب الخبرات ومواجهة الحقائق الصعبة وتحديد وتعريف ما هو صحيح وما هو خاطئ، ومن يستفيد ومن لا يستفيد، وماذا يجب أن نقاوم وعلى ماذا يجب أن نحافظ.

أخيراً، يجب علينا أن نثمن عالياً دور الملتقى الاجتماعي الدولي في زيادة الوعي، وفتح النقاش حول قضايا مهمة تواجه البشرية جمعاء، إلا أن هذا الملتقى –كما حاولنا أن نوضح خلال الفصل الحالي– لا يمكن أن يوفر البديل عن العمل السياسي على الأرض، ولا البرنامج الجدي الذي يواجه العولمة النيوليبرالية. كما لا يمكن له أن يكون الرافعة الحقيقية لإنجاز سياسي، ولا يمكن أن يكون بديلاً عن الحزب السياسي وعن البرلمانات

ومواقع القوة كالدولة والحكومة، كونه لا يسعى بشكل منهجي للوصول لها ولا حتى إلى البحث عن آلية للوصول إلى مصادرها، التي يمكن من خلالها إحراز تغيير سياسي ملموس.

الفصل الخامس

فلسطين في سياق العولمة ومناهضتها

فلسطين في سياق العولمة ومناهضتها

مقدمة

هذا الفصل يعمل على البناء على الأفكار الواردة في الفصول السابقة، في محاولة لفهم كيف تنطبق تلك الأفكار في حالة فلسطين، وكيف يمكن لحركة التحرر الفلسطيني أن تستفيد منها في نضالها من أجل قضيتها العادلة.

حاولنا في الفصول السابقة تقديم عرض نظري وأيديولوجي وتأريخي من أجل إشراك القارئ في عملية تطبيق المنطق المقدم مسبقاً بطريقته على الحالة الفلسطينية. وفي هذا السياق، فإن الفصل الحالي هو محاولة من محاولات عدة نأمل أن تقوم بهذا الربط، ونأمل أن يكون مدخلاً أولياً لحوار جاد تقوم به حركة التحرر الفلسطيني من أجل الاستفادة من تجارب وتصورات ورؤى الحركات الاجتماعية في العالم، سواء التنظيمية منها أم الأيديولوجية. إننا نعتقد بجدية المهمة بناء على الواقع الحرج الذي تواجهه الحركة الوطنية الفلسطينية. ونعتقد أن الخروج من الأزمة يعتمد على ضرورة قيام حوار سياسي صريح ومنظم ديمقراطياً، مدعوماً بنظرة معمقة تاريخياً وفكرياً في مناخ حيوي من النقاش.

إذا ما استخدمنا المجهر التفكيكي المعتمد على **نموذج العولمة/مناهضة العولمة** للنظر إلى القضية الفلسطينية، فإننا سنكون أمام حالة فريدة. فمن ناحية، نجد أن العلم الفلسطيني قد أصبح رمزاً أساسي الوجود في مظاهرات المناهضين للعولمة في الغرب، بالإضافة لدوره كرمز أساسي في العالم الثالث، ما يجعلنا نفترض أن العلم الفلسطيني أصبح رمزاً للتحدي، إضافة لكونه رمزاً لقضية عادلة.

من ناحية أخرى، نجد أن هناك غموضاً في فهم الرابط بين العولمة والقضية الفلسطينية. فالقضية الفلسطينية هي قضية مستمرة منذ مئة عام، وبالتالي فإن النظرة السطحية قد تقود إلى الاستنتاج بأن القضية الفلسطينية ليست ذات علاقة بالإشكاليات التقليدية كالبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وسياساتهما أو ديون العالم الثالث أو المشاكل البيئية التي يطرحها مناهضو العولمة. ففلسطين اليوم، ليست كياناً سياسياً مستقلاً، ولا إثبات واضحاً على احتوائها في النظام الاقتصادي النيوليبرالي أو علاقتها بالتعديلات البنيوية التي يقترحها البنك الدولي، ولا حتى الديون المتراكمة على دول العالم الثالث منطبقة في الحالة الفلسطينية، فهي قليلة؛ كون معظم الأموال المقدمة للفلسطينيين هي على شكل هبات.

بناءً على ما سبق، كيف يمكن النظر إلى فلسطين من خلال سياق العولمة؟ وكيف يمكن أن ننظر إلى الحركة المناهضة للعولمة؟ وما نتعلم من الحركات المناهضة للعولمة وتجاربها؟

الجـزء الأول
موضعة الصراع العربي/الفلسطيني-الصهيوني في سياق العولمة

إن مناقشة القضية الفلسطينية وعلاقتها بالعولمة هو عديم الجدوى إذا استثنينا علاقة الإمبريالية في خلق الصراع الفلسطيني الصهيوني خلال المائة عام الماضية والمحافظة على استمراره. وأكثر من ذلك، إنه من المستحيل أن نقوم بذلك دون ربط فلسطين بالواقع العربي الأوسع. فمن المعروف أن فلسطين والشعب الفلسطيني لا يملك أي مصادر كبيرة الأهمية للسوق العالمية، ولا القوة العاملة الفلسطينية أو السوق الفلسطينية ذات قيمة عالية بالنسبة للرأسمال العالمي. ولكن تكمن أهمية فلسطين في القيمة التاريخية التي أعطتها الإمبريالية لفلسطين نتيجة لموقعها الاستراتيجي وللمصادر المهمة المتوفرة في الوطن العربي، وأيضاً ما تمثله فلسطين من مصدر إلهام رمزي للعالم العربي.

إن هذا الفهم يضع لنا الأسس لفهم أسباب الدعم التاريخي للحركة الصهيونية والدعم الغربي الإمبريالي لوجود دولة إسرائيل، على الرغم من وجود منطق خاص مرتبط بالصهيونية ذاتها لا يمكن إغفاله، كالعنصرية

التي واجهها اليهود في أوروبا ونشوء الفكر القومي (القوميات) في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر.

إلا أن الأمر الأهم لفهم مجادلتنا في هذا الفصل هو فهم ماهية العلاقة الإستراتيجية بين الصهيونية والإمبريالية الغربية، التي تأطرت واستمرت كذلك من خلال الدعم الغربي لإسرائيل. لذلك، من الضروري أن نوضح الدور الذي لعبته وتلعبه إسرائيل لصالح الإمبريالية تاريخياً وإلى يومنا هذا.

دور إسرائيل في الإمبريالية والرأسمالية

حتى قبل أن تأتي إلى الوجود، رأى مؤسس الحركة الصهيونية ومفكرها ثيودور هيرتسل دور هذه الدولة المستقبلية كدولة خادمة للمصالح الإمبريالية في المنطقة، حيث قال: إنها حصن ضد آسيا، وموقع متقدم من الحضارة ضد الهمجية.[١٣١] إن كل القادة الصهاينة من قبل قيام إسرائيل إلى اليوم، فهموا أن الوفاء إلى أهداف الإمبريالية الغربية سيضمن الدعم لهذه الدولة والسيطرة على العالم العربي. أحد المؤسسين للمؤتمر الصهيوني ماكس نوردال قال ذلك جلياً في العام ١٩٢٠ في لندن لأعضاء وفد برلماني بريطاني: "في لحظة خطرة من الحرب، اعتقدتم أننا اليهود يمكن أن نقدم لكم خدمة كبيرة، اتجهتم إلينا بإعطائنا وعوداً عامة ولكنها مرضية (يقصد وعد بلفور) وقد أخذناها بعين الاعتبار، ونحن أوفياء لمقترحاتكم، ونريد أن نبقى كذلك، لقد عقدنا صفقة معكم، ونعرف جيداً خطورة الالتزام وثقله، نعلم ماذا تريدون منا: يجب أن نحمي لكم قناة السويس، ونكون حراس طريقكم إلى الهند عند مروركم من الشرق الأوسط، نحن مستعدون أن نقوم بهذا الدور العسكري على أكمل وجه، لكن هذا يتطلب أن تسمحوا لنا أن نصبح أقوياء، لنكون قادرين على القيام بدورنا، الوفاء مقابل الوفاء والإخلاص مقابل الإخلاص".[١٣٢]

بعد حرب العام ١٩٦٧، حلت الإمبريالية الأمريكية محل بريطانيا وفرنسا في دعم إسرائيل، ولكن طبيعة العلاقة ودور إسرائيل لم يتغير، وإنما توسع ليشمل ليس حماية قناة السويس فحسب، وإنما الأكثر أهمية من ذلك، وهو توفير الوصول إلى منابع النفط العربي. وفي هذا السياق، كتبت صحيفة **هآرتس** أن إسرائيل يجب أن تصبح كلب الحراسة في

المنطقة، ليس هنالك خوف من أن تقوم إسرائيل بعمل عدائي ضد الدول العربية إذا تعارض ذلك مع إرادة الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن – ولأي سبب كان– إذا ما فضلت القوى الغربية إغلاق أعينها، فإن إسرائيل ستكون من يعتمد عليه في عقاب دولة أو أكثر من الدول المحيطة إذا ما أصبحت فظاظة (أي مواقف مناقضة لمصالح الغرب) إحداها أكثر من المسموح به.[١٣٣] بناء على ذلك، فإن دور إسرائيل أو حتى تخصصها هو اقتلاع قوى القومية العربية، وتأمين منابع النفط العربي، وحتى أنها وصفت من قبل حكومة الولايات المتحدة بـ "الجائزة الأعظم في التاريخ البشري". فالقومية العربية طالما كانت وستبقى تهديداً كبيراً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وأي إمبريالية أخرى، كونها تدعو إلى تقرير المصير للشعوب العربية وسيادتها على مصادرها.

المنطقة العربية منطقة مهمة اقتصادياً وجيو–سياسياً للرأسمالية الغربية، لذلك لن تسمح الولايات المتحدة لهذه المنطقة بالتطور أو الاستقرار أو السيطرة على مصادرها، أو أن تقع في نفوذ تأثير إمبريالية أخرى.

للوفاء بالتزامها اتجاه الإمبريالية في حماية مصالحها، لعبت إسرائيل دوراً مهما خلال القرن الماضي، حيث كانت هزيمة القومية العربية المتمثلة بالناصرية في العام ٦٧ الموقعة الأهم التي خدمت فيها إسرائيل مصالح أسيادها، إلا أن هذه الخدمة لم تكن الوحيدة، وإنما هي قمة جبل "الخدمات" التي قدمتها هذه الدولة للغرب الإمبريالي، فهذه الدولة عملت خلال القرن الماضي وإلى اليوم على تحطيم أي أمل في قيام مشروع نهضوي عربي في المنطقة.

وفي هذا المقام، لا بد من ذكر أو المرور على بعض السياسيات التي قامت بها إسرائيل، ليس من أجل إثبات علاقتها بالإمبريالية فحسب، وإنما أيضاً من أجل مناقضة الفكرة السائدة بأن السلوك السياسي الأمريكي في المنطقة مدفوع من قبل "اللوبي الصهيوني المسيطر في الولايات المتحدة" أو "اليهود". ولنوضح، إن ذلك السلوك هو جزء بنيوي في النظام الأمريكي النابع من التطلعات الإمبريالية والمصالح عند الطبقة الحاكمة في أمريكا، وإن هذا السلوك لن يتغير، سواء وجد اللوبي الصهيوني أم لم يوجد.

- منذ نشأتها، دخلت إسرائيل أو هزمت الدول العربية في حروب رئيسة عدة: ٤٨، و٥٦، و٦٧، و٧٣، واجتياح بيروت ٨٢، وفي كل تلك الحروب إسرائيل هي من بدأت الهجوم، ما عدا ٧٣.
- عملت إسرائيل ضمن نظرية ما يسمي "نظرية الإحاطة"، من خلال دعمها للدول المحيطة بالعالم العربي كتركيا وإيران وكينيا وإثيوبيا، وذلك من أجل تشتيت موارد العالم العربي في صراعات مختلفة.
- عملت إسرائيل على دعم الأقليات في داخل العالم العربي، حيث ابتدأت باليهود العرب، ثم الأكراد، والموارنة، وشعوب جنوب السودان، وحتى الأقباط في مصر، ضمن ما أطلق علية نظرية "التحالف مع المحيط"، وذلك من أجل تحطيم القومية العربية من الداخل.
- دعمت إسرائيل الأنظمة العربية الرجعية والموالية للغرب ضد القوى القومية واليسارية، حيث اعترف رئيس الموساد مثلاً بدعم الملكيين في اليمن ضد الجمهوريين المدعومين من عبد الناصر، وذلك لمنع أي تغيير في العالم العربي.
- تورطت إسرائيل بشكل مباشر وغير مباشر في اغتيال الكثير من المفكرين والقادة القوميين، سواء في المغرب، أو الجزائر، أو لبنان، وبالطبع فلسطين.
- عملت إسرائيل على منع أي تحد لهيمنتها العسكرية على المنطقة، من خلال اغتيال العلماء العرب، وحتى قصف المفاعل النووي العراقي.
- عملت وتعمل إسرائيل جاهدة على تدمير الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نشوئها، في محاولة لتحطيم دورها الرمزي كملهم للنهوض العربي، وملهمة لحركات التحرر في العالم الثالث.
- بالإضافة لدورها في تحطيم القومية العربية، تعمل إسرائيل في المرحلة الأخيرة على تحطيم التيار الإسلامي الذي صعد مكان التيار القومي واليساري، حاملاً رؤى تتعارض مع مصالح الإمبريالية.

كل ما سبق يعطينا مؤشرات مهمة حتى دون الولوج في ماهية الخدمات التي قدمتها إسرائيل للإمبريالية الداعمة لها خارج الوطن العربي، كالدور الذي لعبته في دعم نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، أو دورها في أمريكا اللاتينية، والوسطى، وآسيا. ففي كل هذه المناطق، قامت

إسرائيل بالدعم العسكري والتدريب وتقديم الدعم الاستخباراتي من أجل تحصين مصالح أمريكا الإمبريالية، أو مساعدة حلفاء أمريكا ضد أعدائهم. جعلت جميع هذه الخدمات إسرائيل حليفاً لا يمكن استبداله بأي نظام عربي متعاون مع أمريكا، ومفتقد للاستقرار والشرعية الشعبية.

في الوقت نفسه، لا يمكن إغفال المصالح الإسرائيلية الصرفة وتصوراتها للمنطقة، إلا أن المراقب للعلاقة الأمريكية الإسرائيلية يخرج باستنتاج مفاده أن المصالح الإسرائيلية عادة ما تصبح ثانوية عند المفاضلة مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، أو يتم دمج تلك المصالح مع مصالح أمريكا الإستراتيجية الأكبر بالطبع. وفي وصف الدور العظيم الذي تلعبه إسرائيل لصالح الولايات المتحدة يقول الجنرال جورج كيجين: "إن ما سيدفعه دافعو الضرائب الأمريكيون من أجل المحافظة على جيش مساو لإسرائيل هو ١٢٥ مليار دولار سنوياً، بينما العلاقة العسكرية الإسرائيليةً الأمريكية تساوي تكلفة خمسة عناصر من (C. I. A)."[١٣٤]

أهداف ومصالح الرأسمالية الأمريكية في الوطن العربي

من أجل فهم الحالة الفلسطينية في سياق العولمة، يجب ألا نغفل ما سبق ذكره عن الدور الإسرائيلي في خدمة الإمبريالية الأمريكية في المنطقة وامتدادها. ومن أجل ذلك، لا بد من فهم ماهية هذه المصالح ضمن منظومة الحاجات التي تريدها الرأسمالية الأمريكية من المنطقة ذاتها.

تدور المصالح الأمريكية في المنطقة العربية اليوم حول قطبين أساسيين:

استمرار السيطرة على مصادر النفط العربي

إن هذا الهدف ازداد أهمية إذا ما أخذنا في اعتبارنا زيادة الاستهلاك والتوقعات المستقبلية عن الحاجات النفطية وأهمية النفط العربي في ذلك السياق. يصف أنطوني كورتسمان، الخبير في المنطقة العربية والقريب من مركز صنع القرار الأمريكي والاستخبارات بالقول في تقرير كتب قبل احتلال العراق: "يجب علينا تذكر أولوياتنا الإستراتيجية، إن الولايات المتحدة تعتمد أكثر فأكثر على الاقتصاد العالمي، والاقتصاد العالمي يعتمد

أكثر فأكثر على النفط، وبشكل خاص القادم من الخليج، لقد تعودنا أن نأخذ الأمر وكأنة مضمون (الوصول إلى النفط العربي)، وحتى أننا فشلنا في تقدير مدى تلك الاعتمادية ومدى زيادة أهميتها في المستقبل، إننا نتعمد باطراد على الاستيراد العالمي، وما يؤثر على الاقتصاد العالمي يؤثر علينا، يجب ألا يكون الاستيراد المباشر من النفط هو مقياس أهميته لنا. فالولايات المتحدة اتخذت نسق استيراد المواد التي تحتاج في إنتاجها إلى طاقة كبيرة من الدول الآسيوية، وهذه الدول تعتمد بالأساس على النفط العربي في إنتاجها".[١٣٥]

في العام ٢٠٢٠، تصبح حصة النفط العربي من سوق النفط العالمية ٦٠٪، والولايات المتحدة اليوم تحاول تأمين سيطرتها وقبضتها على ذلك النفط من أجل الاستهلاك الأمريكي، وأهم من ذلك السيطرة للي ذراع المنافسين المستقبليين كأوروبا والصين. فالسيطرة على النفط هو محور أساسي في إستراتيجية أمريكا لما بعد الحرب الباردة، حيث يقول بول وليفووتز إن على الولايات المتحدة أن تركز على منع صعود أي منافس رئيسي في العالم، فيجب عليها المحافظة على آلية لردع أي من المنافسين المحتملين من التفكير في اتخاذ دور إقليمي أو دولي أكبر.[١٣٦] ومن المفارقات التي يجب ذكرها هو أن السيد ولفووتز هو أحد المهندسين الأساسين لاحتلال العراق، ويعمل اليوم رئيساً للبنك الدولي أحد ركائز العولمة النيوليبرالية.

عولمة الشرق الأوسط ودمجه في منظومة الاقتصاد الدولي

كما في بقية مناطق العالم، تسعى الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة إلى نشر السياسات النيوليبرالية في المنطقة العربية، من أجل السيطرة على سوقها الاستهلاكية والقوى العاملة فيها. هذا الهدف مهم لسببين: أولاً، تأخر العالم العربي في تبني السياسات النيوليبرالية كما يوضح دانيل كرزولت من معهد كاتو "CATO Institute". فهو يقول إن العولمة بالكاد مرت قرب العالم العربي ويعاني من عزلة يفرضها على نفسه، ويضيف أن متوسط التعرفة الجمركية هي أعلى الجمارك في العالم، لذلك تعاني من قلة حصتها في التجارة الدولية والاستثمارات.[١٣٧]

تقول الإحصائيات الداعمة لهذا الافتراض أن حصة العالم العربي من التجارة الدولية تراجعت من ١٣,٥٪ في العام ١٩٨٠ إلى ٣,٤٪ في العام ٢٠٠٠. وتراجع الاستثمار المباشر في العالم العربي أيضاً من ٢,٦٪ من مجموع الاستثمارات العالمية في الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٠ إلى ٠,٧٪ خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٨. فمثلاً التعرفة الجمركية في الجزائر هي ٢٤٪، وفي تونس ٣٠٪، وأكثر من ٢٠٪ في مصر، وهذا أكثر بكثير من التعرفة الجمركية في الولايات التي تبلغ ٤٪ مثلاً. وعلى الرغم من التصور العام بأن المنطقة العربية معولمة نتيجة المظاهر الخارجية من وجود لثقافة الاستهلاك وصور التطور التقني كالأجهزة الخلوية والاتصالات، فإن الوقائع تشير إلى أن سيطرة الدولة على الاقتصاد الداخلي والخدمات العامة ما زالت قوية ورئيسية، وهو ما يعتبر من موانع الخصخصة والسوق الحر التي هي دعائم الفكر النيوليبرالي.[١٣٨]

يفترض النيوليبراليون أن دمج العالم العربي في الاقتصاد العالمي سيعمل على التخفيف من الاضطراب الداخلي، ويعمل على حل المشاكل الموجودة في المنطقة كالبطالة، ويقلل من معدلات النمو السكاني ومن الفساد، ويقلص من نمو التجمعات الحضرية دون وجود البنية التحتية لذلك، وهجرة الكفاءات، ويخفض من المستوى العالي من الأمية ومن تهميش أوضاع المرأة وتخلفها. وهنا يجب التوضيح أن معظم هذه المشاكل تقع على عاتق النخبة الحاكمة والمرتبطة مع الإمبريالية والمدافعة عنها حتى عسكرياً في بعض الأحيان. لذلك، فإن دمج المنطقة في الاقتصاد الدولي سيعمل على خلق طبقة أعلى من متوسطة، مستفيدة نوعاً ما من الاقتصاد المعولم تعمل على تحقيق قدر أعلى من الاستقرار وتحقيق مصالح الرأسمالية أكثر من مجرد النخبة السياسية الحاكمة غير المستقرة، وبخاصة إذا تزامن هذا مع زيادة في هامش الحريات السياسية والديمقراطية. وهذا ما يفسر التوجه الأمريكي لـ "دمقرطة" الشرق الأوسط، و "خطة الشرق الأوسط الكبير".

على الذين يجادلون بعدم حاجة أمريكا إلى دمج العالم العربي في الاقتصاد النيوليبرالي أن يراجعوا أدبيات وزارة الخارجية الأمريكية ومراكز الأبحاث القريبة منها، التي تقول إن التجارة الحرة ليست الدواء السحري، إلا أنها لبنة أساسية في بناء شرق أوسط مستقر ومسالم. فالتجارة الحرة تقلب التربة باتجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال خلق طبقة وسطى

متطورة ومستقلة،[١٣٩] على حد تعبير الخارجية الأمريكية. وهذا ما يفسر ما تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية إلى قمة الثماني في يونيو ٢٠٠٤ من مشروع أُطلق عليه مشروع الشرق الأوسط الكبير، لإصلاح المنطقة سياسياً واقتصادياً، والذي يحتوي على جانبين أساسيين: أولهما اقتصادي وهو الأهم، ويقوم على التسريع بعمليات الخصخصة وخلق المحاور المالية (نموذج دبي)، وتعزيز دمج الاقتصاديات الوطنية في اقتصاد إقليمي من خلال خلق بنوك ومراكز مالية إقليمية. أما الجانب الآخر فهو الاجتماعي/ السياسي المتمثل في دعم المجتمع المدني وتعزيز فرص المشاركة للمرأة وإصلاح التعليم والتخفيف من الأمية ... الخ.[١٤٠]

لا يمكن فهم هذه "الإصلاحات" آنفة الذكر خارج سياق "سياسة التعديلات البنيوية" (انظر التعديلات البنيوية في الفصل الأول) مع فارق وحيد، وهو أن المطالب بها والساعي إلى تطبيقها ليس البنك الدولي وإنما أمريكا ومجموعة الثماني، حيث تسعى هذه الإصلاحات إلى إعادة هندسة الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الوطن العربي حتى يتماشى مع متطلبات السياسة الاقتصادية العامة في العالم والمسيطر عليها من قبل السوق الحرة.

مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة ستجد مساندين كثر من البرجوازية العربية، فالجزائر ومصر والمغرب والأردن والبحرين بدأت خطوات في هذا الاتجاه من خلال توقيع اتفاقيات التجارة الحرة منفردة مع الولايات المتحدة. أما في فلسطين، فقد سمعنا ما قاله وزير الاقتصاد السابق في السلطة الفلسطينية، وأحد أكبر المستثمرين في الأراضي المحتلة، حيث أوضح أننا نحتاج خطة لنجعل قوانين الدولة الفلسطينية القادمة مطابقة لمقاييس منظمة التجارة العالمية. ويضيف: نحن لسنا أعضاء (يقصد فلسطين) في منظمة التجارة العالمية، ولكننا نرى ضرورة في أن تدرس فلسطين توجهها نحو تلك المنظمة، بحيث لا تخالف هذه القوانين التوجهات الدولية في التجارة.[١٤١]

من خلال موقف اقتصادي كهذا، يأتي من شخصية مركزية في السلطة الفلسطينية، الذي ينظر إلى منظمة التجارة بهذه الإيجابية في الوقت الذي تقول فيه قوى التضامن العالمي مع قضيتنا بضرورة تحطيم تلك المنظمة، يصعب علينا أن ننظر إلى القضية الفلسطينية، أو حركة مناهضة العولمة دون اعتبار للبعد الطبقي والمصالح الطبقية.

فلسطين: العولمة وجهان

تمثل "الإصلاحات" التي تسعى الولايات المتحدة إلى أن تجريها في المنطقة وجهاً واحداً للعولمة، وهذا يعيدنا إلى كلمات وليم تاب: "هنالك دائماً وجهان للطبقة الحاكمة، أحدهما وجه يفترض أنه عقلاني ... اليوم إنه الحكم الصالح والسوق الحرة والتجارة الحرة، التي من المفترض أن تكون في صالح الجميع، أما الوجه الأخر فيظهر عند سقوط القناع، وعندما تفرض القنابل وجهة نظرها على الشعوب والدول المارقة، أي أن من يرفض سيتعلم درساً قاسياً".[١٤٢]

إن ما يحدث اليوم في فلسطين يعبر بشكل واضح عن الوجه الآخر للعولمة، وهذا ما يعيدنا إلى كلمات توماس فريدمان في الفصل الأول، حيث يقول: "لكي تعمل اليد الخفية للسوق بشكل جيد يجب أن تكون هنالك قبضة مخفية، فماكدونالدز لا يمكن أن تزدهر دون ماكدونالد دوغلاس (يقصد هنا مصمم طائرة F15)، ويضيف أن القبضة الخفية التي تحافظ على ازدهار وادي السليكون هي قوات المارينز والقوة الجوية الأمريكية".[١٤٣]

طالما كانت الحركة المناهضة للعولمة تعاني من ضعف في فهم الرابط بين الوجهين، وهذا ما جعلها عاجزة عندما تغيرت الوجوه، وبخاصة بعد ١١ سبتمبر واحتلال العراق. فـ ١١ سبتمبر أعطى الفرصة للطبقة الحاكمة في أمريكا للعمل بصورة أكثر عنفاً للتدخل في المنطقة والعالم، من أجل حماية مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية وتوسيعها. وكون الحركة المناهضة للعولمة ركزت في معظم أطروحاتها على الوجه المالي للعولمة ومؤسسات بريتون وود (الاقتصاد)، فقد بدت هذه الحركة عاجزة عندما استعادت الولايات المتحدة وجهها الإمبريالي التقليدي (الحرب والاحتلال).

إن هذا الإطار يوضح لنا كيف يمكن فهم الحالة الفلسطينية في سياق عالمي. فدور إسرائيل كحامية للمصالح الإمبريالية في المنطقة يوضح لنا أن المقاومة الفلسطينية يجب ألا تفهم كونها فقط مقاومة للاحتلال أو الصهيونية، وإنما يجب أن توضع في موقعها الأساسي، أي مقاومة ضد الإمبريالية الأمريكية ومشاريعها في المنطقة العربية. وهذه المصالح والمشاريع لا تمثل رؤية حزب سياسي أمريكي دون الآخر، وإنما تعبر عن سلوك إمبريالي يمثل مصالح الحزبين الكبيرين في أمريكا، اللذين هما بالأساس تعبير عن مصالح طبقة واحدة تمول كل منهما الأخرى، وهذا

ما يشرح لنا لماذا يجهد الحزبان الديمقراطي والجمهوري في توفير الدعم العسكري والمالي والسياسي لإسرائيل. والسبب يقبع في كون الحزبين يريدان لإسرائيل أن تكمل مهمتها المدعومة على أساسها.

فلسطين: الوجه الأول، المسيرة السلمية والسيطرة الاقتصادية

على الرغم مما سبق حول دور إسرائيل في إخضاع المنطقة، فإن هذا لم يكن النموذج الأوحد، فالفترة التي سميت بمرحلة "السلام"، والتي استخدم فيها الوجه المالي للعولمة أكثر من الوجه العسكري، كانت أكثر شبهاً بالنموذج الذي تعارضه الحركات المناهضة للعولمة. فخلال هذه الفترة تم إطلاق الاتفاقيات النيوليبرالية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، التي وضعت إطارها في اتفاقية باريس الاقتصادية في العام ٩٥. فمرحلة "السلام" شهدت أيضاً اتفاقيات اقتصادية بين إسرائيل ودول عربية أخرى كالأردن، وقطر، وموريتانيا والمغرب، والتي تسعى إلى دمج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد الدولي من خلال إسرائيل.

إن التحول الذي حصل على الرأسمالية الإسرائيلية خلال الخمسين عاماً من الاستيطان، كما يوضح لنا الباحث الفلسطيني آدم هنية قاد في مرحلة التسعينيات هذه الرأسمالية إلى الحاجة إلى التوسع في أسواقها التجارية أو سوق العمالة والموارد الطبيعة (ومن أمثلة ذلك مناطق الصناعية الحرة في الأردن ومصر)، ما جعل النخبة الرأسمالية أكثر المشجعين والمتشجعين للمسيرة السلمية، وذلك بسبب إمكانية رفع المقاطعة العربية، وتشجيع الاستثمارات العالمية، والاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي.[١٤٤] ففي كتابة **الشرق الأوسط الجديد** كان شمعون بيريس المروج الأكبر لهذا الاتجاه والمدعوم من النخبة الرأسمالية التي كانت إلى ذلك الوقت الداعم الأساسي لحزب العمل الإسرائيلي.[١٤٥]

إن النموذج الجديد الذي تطرحه الولايات المتحدة "للإصلاح" الاقتصادي والاجتماعي بني على تجربة العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية–الفلسطينية والإسرائيلية–الأردنية. والدعوة لإقامة منطقة تجارة حرة في منطقة الشرق الأوسط مبنية على نموذج اتفاقية التجارة الحرة في شمال أمريكا نافتا (NAFTA)، حيث تقام المناطق الصناعية الحرة

على الحدود، بحيث تستقدم الاستثمارات العالمية. ونتيجة الانتفاضة الفلسطينية، توقف المسار الأول، بينما استمر المسار الأردني بالوجود من خلال اتفاقية السلام في العام ٩٤، ثم إقامة المناطق الصناعية الحرة وغير الخاضعة للضرائب، وأخيراً الاتفاقية الأردنية الأمريكية للتجارة الحرة.

ففي النموذج الأردني –الذي يمكن من خلاله استشراف مستقبل الشرق الأوسط– نرى أن ١٥٪ فقط من المصانع في المناطق الصناعية الحرة يجب أن تحوي شريكاً أردنياً، بينما يعود ٨٥٪ إلى صالح الاستثمارات العالمية، بالمقابل يصبح للمستثمرين الحق في استغلال العمالة الرخيصة في الأردن، واستخدام الأرض والموارد الأردنية دون دفع ضرائب، ما يعني أيضاً تدمير الصناعة المحلية.

يعبر دوف لوتمان مدير إحدى أكبر الاستثمارات في مدينة الحسن الصناعية الحرة في الأردن وهي شركة دلتا–جليل للصناعات النسيجية عن ذلك بالقول: "إنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقوم بالنسيج في أي من الدول الغربية، ولا حتى في إسرائيل، حيث تكلفة العمال عالية جداً".[١٤٦] فمتوسط الأجر الشهري في إسرائيل حوالي ١٠٠٠ دولار لا يمكن مقارنته بـ ١٠٠–١٥٠ دولاراً التي تدفع شهريا لامرأة من الأردن.

بالإضافة إلى مصالح رأس المال، تستخدم هذه المناطق الصناعية لتشغيل النساء بشكل كبير، وهذا ما يقول عنه صانعو السياسات "التخلص من زخم الكثافة السكانية". فالمرأة العاملة بهذا الأجر المنخفض، على الأرجح ألا تكون قادرة على الاهتمام بعائلة كبيرة، بالتالي تساعد هذه المناطق في تقليل معدل الزيادة السكانية.

كما تستخدم هذه المناطق الصناعة كوسيلة ضغط على الاقتصاديات العربية المجاورة. فعلى سبيل المثال، فإن توقيع اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية–الأردنية أجبر مصر على الدخول في السباق نحو القاع من أجل المنافسة في مجال الصناعات النسيجية (تخفيض الأجور للعمال وتخفض مستوى الظروف الصحية والبيئية في المصانع ... الخ).

النموذج الأردني الراهن هو ما تخطط الولايات المتحدة لتعميمه على مساحة الشرق الوسط ضمن ما يسمى منطقة التجارة الحرة الشرق

أوسطية (Middle East Free Trade Area MEFTA). فقد قال فربوبت زوليك ممثل التجارة في الحكومة الأمريكية خلال لقاء المؤتمر الاقتصادي العالمي الذي عقد في الأردن في العام ٢٠٠٣، وبكلمات لا تخلو من الاستشراق (الاستشراق التقليدي منه): "إن الولايات تهدف إلى أن تضيء الشرق الأوسط بقصص النجاحات بعدد النجوم التي تضيء في سماء الصحراء، وللقيام بهذا فإننا نرسم كوكبة مضيئة من التجارة والاستثمارات". وحتى أنه استخدم الآية القرآنية "إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم"[١٤٧] (النساء، ٢٨) لدعم موقفه في تبرير النيوليبرالية.[١٤٨]

أما بخصوص "الإصلاحات" السياسية والاجتماعية، فإن الولايات المتحدة وقمة الثماني وجدت ضالتها من خلال استخدام النموذج المطبق في الأراضي المحتلة. ففي مرحلة عملية السلام (٩٣-٢٠٠٠)، تم ضخ ملايين الدولارات في هذه المناطق من أجل تطبيق مشاريع تعليم الديمقراطية والمبادرات الشبابية والحكم الصالح وتعزيز مشاركة المرأة، والنتيجة لمجموع هذه السياسات المطبقة بالتوازي مع عملية أوسلو وغياب رؤية إستراتيجية وطنية أدت بالكثير من نشطاء الحركة الوطنية، وبخاصة اليسار، لترك النضالات الشعبية لينضموا للعمل في المؤسسات غير الحكومية التي تدفع أجورها بالدولار، في عملية من التعديلات البنيوية على قيمهم وتصوراتهم السياسية. إن انتقال النشطاء، وبخاصة المثقفين العضويين منهم، من مواقع النضال الجماهيري والأحزاب السياسية إلى مكاتب المؤسسات غير الحكومية، كان له أثر كبير على فاعلية الحركة الوطنية في العموم، واليسار الفلسطيني على وجه الخصوص. إن هذا التحول وضعف اليسار والقوى الشعبية أدى إلى غياب رؤية شاملة يمكنها تهديد النيوليبرالية بوجهها الإمبريالي الأمريكي والاستعماري الإسرائيلي المباشر بنيوياً وإستراتيجياً، أو حتى مواجهة التحديات المحلية من زيادة للتوتر في العلاقات الطبقية، ولا حتى مواجهة الحركة الإسلامية التي صعدت في خضم تطبيق هذه السياسات. بناءً على ما سبق، يمكن فهم المشروع الأمريكي للإصلاح القائم على استخدام النموذج الفلسطيني من خلال خلق مشاريع مشابهة على مساحة الشرق الأوسط، لمنع أية إمكانية لوجود منظم لحالة مقاومة للمشروع النيوليبرالي، وذلك من خلال الخطط المرسومة لزيادة الدعم لمشاريع دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان

والمرأة التي تنفذها مؤسسات مرتبطة مباشرة مع المخابرات الأمريكية كـ (National Endowment for Democracy – NED). وأخيراً، لا بد من القول والتوضيح أن هذا النموذج يجب أن يقرأ كمحاولة لفرض النيوليبرالية، وليشل إمكانية مقاومتها في فلسطين أو المنطقة العربية.

الجزء الثاني: فلسطين وحركة مناهضة العولمة

بعد رسم الصورة العامة لموضع فلسطين والصراع العربي الصهيوني في العولمة النيوليبرالية والمصممة من الولايات المتحدة والرأسمالية العالمية، سنحاول، في هذا الفصل، أن نطرح بعض التصورات عن إمكانية الاستفادة والاسترشاد ببعض التجارب والتصورات التي تطرحها حركة مناهضة العولمة، على الرغم من معرفتنا بأنه من السخف أن نحاول توفير نموذج جاهز وفرضه على الحالة الفلسطينية، ومعرفتنا بالوضع المعقد في الحالة الفلسطينية، وإدراكنا أن الحالة الفلسطينية قد أفرزت نموذجها النابع عضوياً من واقعها، إلا أنه من الضروري على الحركة الوطنية الفلسطينية أن تجد الروابط بين واقعها النضالي وبين ما يحدث عالمياً من نضالات ضد العولمة/الإمبريالية/الاستعمار/القهر/الاستغلال في مواقع كثيرة حول العالم.

من الضروري بمكان أن تعيد الحركة الوطنية الفلسطينية موضعة الصراع الفلسطيني كحالة طليعية في الصراع ضد الإمبريالية الأمريكية والنيوليبرالية الرأسمالية في شكلهما الاستعماري والصهيوني، لأن ذلك سيوضح للتقدميين حول العالم وحتى للفلسطينيين ماهية آليات العمل وجوهر الصراع وهوية حلفائنا في هذا النضال، كذلك هوية أعدائنا.

إن وضع فلسطين في نسيج المعركة ضد العولمة تنظيمياً وسياسياً واجتماعياً كذلك منهجياً (منهجية العمل)، ضروري لتحدي القوى المقابلة لنا، التي هي ذاتها تعادي غيرنا من الشعوب والمجتمعات والطبقات الشعبية والطبقة العاملة في أماكن متعددة على مساحة خريطة العالم. إن هذا الإدراك الثنائي منا كفلسطينيين، ومن قبل المجموعات المقهورة في العالم، سيقوى بالضرورة موقعنا ضد عدونا المشترك. بالتالي، وعلى المستوى الإستراتيجي، ومن أجل تحقيق أهدافنا الوطنية الكبرى كحق

العودة والتحرر الكامل، يجب على الحركة الوطنية إدراك ضرورة رؤية الصراع ضمن سياقه العالمي، وأخذ العبرة والسعي للتواصل مع نضالات الشعوب والمقهورين في مناطق أخرى في العالم.

إن الأممية/العالمية التي شهدتها القضية الفلسطينية خلال الـ١٥ سنة الماضية، على وجه الخصوص، هي عالمية/أممية النخبة، أو هي العولمة من أعلى، الناتجة من اللقاءات والاجتماعات العالمية مع القادة والمؤسسات الدولية، التي قادتنا إلى مزيد من الهزائم والنكوص الوطني، كانت في الوقت نفسه انتصارات لعدونا وعدو حلفائنا، على العكس مما يفترض أن يكون وهو أن الحركة الوطنية الفلسطينية هي جزء من العولمة من الأسفل، والفهم بإن أي هزيمة للنيوليبرالية والولايات المتحدة في أي مكان في العالم هي بالضرورة نصر وخطوه إلى الأمام في صالح الشعب الفلسطيني.

تصور جبهات المقاومة

في هذا الإطار، فإن هنالك جبهات عدة يمكن أن تكون محاور لمقاومة المشروع النيوليبرالي/الإمبريالي، وهي الجبهة الفلسطينية والعربية والعالمية. فعلى المستوى الفلسطيني، يجب أن تكون هنالك رؤية سياسية واضحة في فهم ماذا نريد، سواء المقاومة ضد الاحتلال وحق العودة والنضال ضد العنصرية من قبل الفلسطينيين في فلسطين المحتلة العام ٤٨، أم النضال ضمن رؤية دولة ثنائية القومية، أم النضال من أجل التحرير الشامل لفلسطين وإقامة دولة علمانية لجميع مواطنيها، مع الفهم الواضح بأن أي مشروع من التي سبق ذكرها هو نضال ضد الإمبريالية الأمريكية، والمتمثلة في الاستعمار الصهيوني. أما على المستوى العربي، فالنضال والمقاومة يتمثلان في نضال الطبقة العاملة والطبقات الشعبية ضد النخب العربية الحاكمة، التي تدور في فلك الولايات المتحدة، وهذه النخب هي من تعتمد عليه الولايات المتحدة في إعادة بناء الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بما يخدم مصلحة رأس المال. وأخيراً، على المستوى العالمي، وهو النضال الذي تقوم به الطبقة العاملة والطبقات الشعبية ضد النخب النيوليبرالية، وهنا لا بد من التركيز على نضال الطبقة العاملة في الولايات المتحدة ضد الرأسمالية الأمريكية نتيجة لخصوصية

موقعها، فهي الوحيدة القادرة على إيقاف عجلة الاقتصاد الأمريكي إذا ما تم تنظيمها وتسييسها جيداً، فنضالها في الغالب يحدد مصير نضالات الكثيرين حول العالم بسبب موقعها في "قلب الوحش"، وهو الموقع الذي يمكن أن يوقف عجلة الإنتاج الربحية في الولايات المتحدة، وهذه إيجابية غير متوفرة لغيرها من الحركات في العالم.

وعلى صعيد مقاومة النيوليبرالية ضمن سياق الحالة الفلسطينية وربطها مع أشكال المقاومة في محيطها الإقليمي وفي الإطار العالمي لهذه المقاومة، يجب علينا العمل على خلق حركة اجتماعية قوية وقادرة على صياغة بديل لتلك النيوليبرالية، بالإضافة إلى نضالنا ضد الاستعمار الصهيوني.

نحو يسار فلسطيني قوي وقادر

خلال السنوات الماضية، وبعد انهيار النموذج الستاليني في فهم الاشتراكية والفكر اليساري، بقي اليسار الفلسطيني متخبطاً حول هويته ووجهته السياسية. وفي الحقيقة، وقع كثير من اليسار الفلسطيني فريسة استدخال الهزيمة من خلال العمل مع النخبة البرجوازية الفلسطينية، أو حتى مع مؤسسات دولية جوهرية في النظام الرأسمالي، كالبنك الدولي، وكأنه نسي معنى أن يكون يسارياً، وليس فقط ليبرالياً يطالب بحقوق الإنسان والديمقراطية السياسية، فهذه الهزيمة هي التي أدت إلى تراجع دورة وتأثيره في الساحة الفلسطينية.

لسنا بصدد تقييم أو نقد لليسار الفلسطيني على الرغم من الحاجة إلى ذلك، وإنما نهدف إلى الإيضاح بأن قوة اليسار في الحركة الوطنية الفلسطينية يعني قوه الحركة الوطنية ككل، إضافة إلى ما يحمله اليسار من فهم شمولي، ما يساعد في توجيه الحركة الوطنية الفلسطينية نحو مشروع وطني يقوم على مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية، ويساعد في تطوير رسالة سياسية واضحة للداخل الفلسطيني وللعالم، من أجل اكتساب حلفاء على المستوى الدولي.

إن المشروع الوطني المركزي الذي تقوده حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، بني على رؤية سياسية حاولت أن تتماهي مع النخبة الحاكمة عالمياً في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية أوسلو، بناء على الاعتقاد بأن هذا سيقود إلى الحقوق الفلسطينية. والنتيجة لهذه المحاولات كانت الفشل الذريع؛ كون الحقوق الفلسطينية تتناقض بنيوياً وجوهرياً مع أهداف ومصالح أمريكا والنخبة العالمية في المنطقة، فطالما بقي الاعتماد العالمي على النفط العربي، بقي الدعم الرأسمالي الأمريكي لإسرائيل، وبالتالي لن تعمل أمريكا على إعطاء الفلسطينيين حقوقهم.

أما بالنسبة للحركات الإسلامية، فهذه الحركات نمت بشكل كبير نتيجة لفشل مشروع "فتح"، وكذلك للضعف الذي يعاني منه اليسار الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن هذه الحركات لا تملك إستراتيجية قابلة للحياة في مجال تحقيق الحقوق الفلسطينية، فتركيزها على بناء قوة مقاومة مسلحة كان متمايزاً، إلا أن هذه الحركات لن تستطيع أن تحرز انتصاراً على مستوى الجبهة العالمية كونها لا ترى الصراع في سياقه التاريخي المرتبط بالإمبريالية والرأسمالية، وإنما من خلال رؤيته كصراع ديني أو حضاري محدد جغرافياً. وهذا ما يجعلها عاجزة عن إيجاد حلفاء على الصعيد العالمي خارج حدود الحالة العربية والإسلامية. كذلك فهذه الحركات غير واضحة في أطروحاتها اتجاه الرأسمالية كمرحلة تاريخية واقتصاد سياسي.

بناءً على ما سبق، فإننا نعتقد بضرورة وجود يسار فلسطيني قوي ومؤثر، قادر على إدراج مسائل نظرية مهمة كعلاقتنا مع النيوليبرالية/ والإمبريالية الأمريكية ضمن الخطاب الوطني الفلسطيني، وقادر على استخدام الخطاب التقدمي للحوار مع الحلفاء الحقيقيين للقضية الفلسطينية؛ سواء الحركات الاجتماعية أم الطبقات الشعبية حول العالم، قادر على رؤية الصراع خارج إطار الفهم الجغرافي، كصراع على قطعة أرض، وفي الوقت نفسه خارج إطار الأزلية، وكأن الصراع هو حالة لا تاريخية أي لا تنتهي بانتهاء الظروف التاريخية التي أدت إليها، وقادر على تصويب رماح العمل الوطني إلى قلب القضية، وهي الفكر الصهيوني الاستعماري والإمبريالية الداعمة له.

خلاصة

بالاعتماد على ما سبق كمحاولة لقراءة الواقع العالمي بعيون نقدية وضمن رؤية واضحة تربط بين ما يسمى اليوم بالعولمة مع تاريخ تطور الرأسمالية كمرحلة تاريخية، ومن خلال قراءتنا لماهية السياسات المفروضة على العالم اليوم، من قبل الأجهزة الدولية في شكليها الاقتصادي الرأسمالي والعسكري الإمبريالي، ومن خلال قراءتنا لأصناف المقاومة لهذه العولمة، سواء نظرياً أم من خلال الحركات الاجتماعية المناهضة لها، وأخيراً من خلال محاولة موضعة القضية الفلسطينية في سياقها العالمي، أصبح بإمكاننا أن نستخلص بعض الاستنتاجات:

- إن رؤية الصراع العربي/الفلسطيني- الصهيوني خارج سياق بعده العالمي هو بالضرورة شطط سياسي لن يوصلنا إلى حقوقنا لا السياسية ولا الاجتماعية.
- إن غياب الفهم بأن حقوق الشعب الفلسطيني والأمة العربية تتناقض جوهرياً مع مصالح النخبة الحاكمة في الغرب لن يقودنا إلا إلى مزيد من الهزائم.
- إن الحلفاء الحقيقيين للشعب الفلسطيني هم مجموع المهمشين والمستغلين والطبقات الشعبية حول العالم، وليس المؤسسات الدولية، أو الرأسمالية الأمريكية، أو الأوروبية.
- إن تجارب الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة غنية، ويمكن الاستفادة منها من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية، سواء في آليات التنظيم ديمقراطياً أم نماذج العمل عند الحركات السيادية أم عمليات التثقيف الداخلي.

أخيراً نأمل أن تكون تلك القراءة المتواضعة والاستخلاصات -التي قد تبدو بديهية- نافعة من أجل بناء حالة وطنية ذات رؤية نظرية شاملة وذات قدرة على العمل السياسي والتنظيمي، من أجل قيادة المشروع الوطني نحو واقع حر من الاحتلال وخالٍ من الاستغلال.

الملاحـق

ملحق ١

ميثاق مبادئ المنتدى الاجتماعي العالمي

بعد تقييمه لنتائج منتدى بورتواليغري الذي انعقد في الفترة بين ٢٥ و٣٠ يناير ٢٠٠١، ترى الهيئات البرازيلية التي يرجع لها الفضل في إرساء وتنظيم أول منتدى عالمي من نوعه، أنه من اللازم ومن المشروعية استمرارية هده المبادرة. على كل طرف يريد المشاركة في هذا الإطار وتنظيم دورات جديدة للمنتدى الاجتماعي العالمي احترام المبادئ التي يتضمنها هذا الميثاق، وأن يدعم القرارات التي كانت وراء إخراج المنتدى إلى النور، والتي تحدد التوجهات التي تنبثق منطقياً من هذه القرارات:

١- المنتدى الاجتماعي العالمي فضاء مفتوح للقاء يهدف إلى التفكير النظري ونقاش الأفكار الديمقراطية وصياغة المقترحات وتبادل التجارب بكل حرية، والتنسيق من أجل حركة فعالة من قبل هيئات وحركات المجتمع المدني المعارضة للنيوليبرالية ولسيطرة رأسمال، أو أي شكل من أشكال الإمبريالية على العالم، التي تعمل من أجل بناء مجتمع كوني يجعل الإنسان محوراً له.

٢- يعتبر المنتدى الاجتماعي العالمي لبورتواليغري تظاهرة محددة في الزمان والمكان، لكن من الآن فصاعداً، وبفضل الاعتقاد المعلن ببورتواليغري، بأن "عالماً آخر ممكن"، صار مساراً مستمراً للبحث، ولإعداد البدائل، ولا يقتصر فقط على التظاهرات على الرغم من أهميتها.

٣- يعتبر المنتدى الاجتماعي العالمي ذا صبغة عالمية. وكل اللقاءات التي تدخل في إطاره تأخذ بعداً دولياً.

٤- تتعارض البدائل المقترحة من المنتدى الاجتماعي العالمي مع مسلسل العولمة الرأسمالي المملى من قبل الشركات المتعددة الجنسيات والحكومات والمؤسسات العالمية خدمة لمصالحها. وتهدف هذه البدائل إلى تشجيع عولمة متضامنة كمرحلة جديدة من تاريخ العالم، تحترم الحقوق العالمية للإنسان، وحقوق كل مواطني ومواطنات كل الأمم، وحقوق البيئة كمرحلة تدعمها أنظمة ومؤسسات دولية ديمقراطية في خدمة العدالة الاجتماعية، والمساواة، وسيادة الشعوب.

٥- لا يضم المنتدى الاجتماعي العالمي سوى الهيئات والحركات المدنية لكل دول العالم، لكنه لا يعتبر نفسه هيئة ممثلة للمجتمع المدني العالمي.

٦- لا تكتسي لقاءات المنتدى الاجتماعي العالمي طابعاً تقريرياً كمنتدى اجتماعي عالمي، لهذا فلا أحد له الحق في الحديث باسم المنتدى، أو اتخاذ مواقف باسم كل المشاركين في أي دورة كانت. كما أن هؤلاء غير مدعوين لاتخاذ قراراتهم بالتصويت أو التصفيق، كتجمع لمشاركين على بيانات أو مقترحات عمل تلزم المشاركين كافة أو أغلبهم إذا كانت ترجع للمنتدى كمنتدى. فهو بهذا لا يشكل هيئة ذات سلطة يمكن أن يتنازع حولها المشاركون في اللقاءات، ولا يدعي أنه الهيئة البديلة الوحيدة للتنسيق والعمل للهيئات والحركات التي تنتمي إليه.

٧- يجب أن تتأكد الهيئات -أو مجموعة الهيئات- المشاركة في اللقاءات من إمكانية التداول بكل حرية خلال جلسات النقاش حول البيانات أو برامج العمل التي يقرر خوضها بشكل مفرد، أو بتنسيق مع مشاركين آخرين. يلتزم المنتدى بالتعريف بهذه القرارات بشكل واسع عبر الوسائل التي يوفرها، دون أن يفرض توجهات أو ترتيبات معينة أو رقابة أو قيود، لكن كمداولات للهيئة - أو مجموع الهيئات - التي تتحمل مسؤولية ذلك.

٨- يعتبر المنتدى الاجتماعي العالمي فضاء متعدداً ومتنوعاً غير عقدي وغير حكومي وغير حزبي، وينسق بشكل مركزي عن طريق نظام شبكي، بين الهيئات والحركات الملتزمة بالعمل الملموس على المستوى المحلي أو العالمي بهدف بناء عالم آخر.

٩- يمثل المنتدى الاجتماعي العالمي فضاء مفتوحاً في وجه التعددية وتنوع الالتزامات وعمل الهيئات والحركات التي تقرر المشاركة فيه. كما يشكل مجالاً مفتوحاً أمام تعدد الأجناس والإثنيات والثقافات والأجيال والقدرات الجسمانية في حدود احترام ميثاق المبادئ. ولا يمكن أن تشارك في المنتدى الأحزاب ولا المنظمات العسكرية. ويمكن دعوة الحاكمين والبرلمانيين الذين يلتزمون بهذا الميثاق للمشاركة في أعمال المنتدى.

-١٠ يتعارض المنتدى الاجتماعي العالمي مع كل نظرة شمولية واختزالية للاقتصاد والتنمية والتاريخ، كما يتعارض مع استعمال العنف كوسيلة للسيطرة الاجتماعية للدولة ويواجهها باحترام حقوق الإنسان وبالممارسة الحقيقية للديمقراطية التشاركية وبالعلاقات المتساوية والمتضامنة والسلمية بين الأشخاص والأعراف، والأجناس والشعوب، ويدين المنتدى كل أشكال السيطرة كالاستعباد.

-١١ يعتبر المنتدى الاجتماعي العالمي فضاءً للنقاش، وحركة للأفكار تنمي إمكانية التفكير والتعريف بكل شفافية بثماره حول آليات ووسائل سيطرة الرأسمال، وحول وسائل وتحركات المقاومة، وكيفية تجاوز هذه السيطرة، وحول البدائل المقترحة لحل مشاكل التهميش والتمايز الاجتماعي الذي خلقته العولمة الرأسمالية بكل مكوناتها العنصرية، والجنسية، والمدمرة للبيئة على المستوى العالمي، وفي كل دولة على حدة.

-١٢ يتيح المنتدى الاجتماعي العالمي، كفضاء لتبادل التجارب إمكانية التعرف والاعتراف المتبادل بين الهيئات والحركات المشاركة، وذلك عن طريق تقييم هذه التجارب، وبصفة خاصة ما يقوم به المجتمع من أجل تركيز النشاط الاقتصادي والعمل السياسي في خدمة الحاجيات الإنسانية باحترام للطبيعة آنياً ومستقبلياً.

-١٣ يهدف المنتدى الاجتماعي العالمي إلى تقوية وخلق تنسيقات وطنية ودولية جديدة بين هيئات وحركات المجتمع المدني التي تزيد، في المجالين العمومي والخاص، من قدرات المقاومة الاجتماعية السلمية أمام مسلسل نزع الطابع الإنساني الذي يعيشه العالم حالياً، وعنف الدولة، وتقوية المبادرات الجارية من أجل الأنسنة عبر تحركات هذه الهيئات والحركات.

-١٤ يحث المنتدى الاجتماعي العالمي الهيئات والحركات المشاركة على تحديد عملها وتحركها على المستويين المحلي والوطني، كقضايا المواطنة العالمية، بالبحث عن المشاركة النشيطة في الهيئات الدولية، وذلك بإدماج الممارسات التحويلية المجربة في المذكرة العالمية من أجل بناء عالم جديد.

ملحق ٢

مواقع عربية على شبكة المعلومات الدولية يمكن أن تكون مفيدة للاستزادة حول العولمة والحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة

- موقع غني بمقالات مترجمة لنشطاء مصريين وعرب من أجل عولمة بديلة: www.zmag.org/arabic
- موقع لمجموعة من النشطاء المصريين مهتمين بقضايا الحركات الاجتماعية: www.kefaya.net
- موقع المجموعة المصرية لمناهضة العولمة: www.ageg.net
- موقع أتاك المغرب في مواجهة العولمة الليبرالية: www.maroc.attac.org
- اشتراكيون: http://www.e-socialists.org/
- مركز الدراسات الاشتراكية–مصر: http://www.mdar.org

للاطلاع على مزيد من المواقع بلغات أخرى، يمكن الذهاب إلى المواقع التالية:

- Adbusters Media Foundation: http://www.adbusters.org/
- AFL-CIO – Umbrella group of major US unions: http://www.aflcio.org/home.htm
- ALAI – The Latin America Information Agency: http://alainet.org
- Alliance for Sustainable Jobs and the Environment: www.asje.org/
- Amnesty International: http://www.amnesty.org/
- Anarchist Federation: http://flag.blackened.net/af/
- Applied Research Center: http://www.arc.org/
- Association for the Taxation of Financial Transactions for the Aid of Citizens
- ATTAC: www.attac.org
- Bank Information Center (BIC): http://www.bicusa.org/
- CES – The European Trade Unions Confederation: http://www.etuc.org
- CIDSE - International Cooperation for Development and Solidarity:

- http://www.cidse.org/
- ICFTU - International Confederation of Free:
  http://www.icftu.org
- Clean Clothes Campaign: http://www.cleanclothes.org/
- Confederation Paysanne: www.confederationpaysanne.org
- Corporate Watch: http://www.corporatewatch.org/
- CorpWatch: http://www.corpwatch.org/
- COSATU - Congress of South African Trade Unions:
  http://www.cosatu.org.za/
- Drop the Debt: www.debtlinks.org
- Earth First!:http://www.earthfirstjournal.org/efj/
- Electronic Civil Disobedience:
  http://www.thing.net/~rdom/ecd/ecd.html
- EZLN (Ejercito Zapatista de Liberacion Nacional):
  http://www.ezln.org/
- FIDH - Fédération Internationale des droits de l'Homme:
  http://www.fidh.org/
- Fifty Years is Enough: http://www.50years.org/
- Friends of the Earth International: http://www.foei.org/
- Global Exchange: http://www.globalexchange.org/
- Global Trade Watch: http://www.citizen.org/trade/
- Globalize Resistance: http://www.resist.org.uk/
- Greenpeace: http://www.greenpeace.org/
- Human Rights Watch: http://www.hrw.org/
- International Development Economics Associates:
  http://www.networkideas.org/
- International Forum on Globalization:
  http://www.ifg.org/
- International Socialist Organization: www.isreview.org
- Independent Media Center: http://www.indymedia.org/
- Jobs With Justice: http://www.jwj.org/

- LabourStart: http://www.labourstart.org/
- Multinational Monitor : http://www.essential.org/monitor/
- Oxfam International: http://www.oxfam.org/eng/
- People and Planet: www.peopleandplanet.org
- People's Global Action (PGA): http://www.agp.org
- Protest.Net: http://www.protest.net/
- Reclaim the Streets: http://www.reclaimthestreets.net/
- Ruckus Society: http://www.ruckus.org/
- Third World Network (TWN): http://www.twnside.org.sg/
- Transnationale: http://www.transnationale.org/
- Via Campesina: http://www.viacampesina.org
- World Development Movement (WDM: http://www.wdm.org.uk/
- World Social Forum: http://www.forumsocialmundial.org.br/index.php?cd_language=2
- Women in Development Europe (WIDE: http://www.eurosur.org/wide/home.htm
- WTO Watch: http://www.wtowatch.org/
- Ya Basta!: Zapatista inspired anarchist movement
- www.yabasta.it
- Znet: http://www.zmag.org/ZNET.htm

الهوامش

[1] Robert Went. *Globalization: Neoliberal Challenge, Radical Responses*. (London: Pluto Press, with the International Institute for Research and Education 2000), p.25.

[2] James Petras and Henry Veltmeyer. *Globalization Unmasked: Imperialism in the 21st Century*. (London: Fernwood Publishing/ Zed books 2001), p.26.

[3] Barry K. Gills *(ed.), Globalization and the Politics of Resistance*. (Hampshire, UK: Palgrave 2000), p.5.

[4] Amory Starr. *Naming the Enemy: Anti-Corporate Movements Confront Globalization*. (London: Zed Books 2000), P.16-7.

[٥] المصدر نفسه، ص١٥.

[6] Walden Bello. *Deglobalization: Ideas for a New World Economy*, (London: Zed Books 2002) p.61.

[٧] المصدر نفسه، ص٥٩.

[8] US Treasury Department, *Assessment of US Participation in the Multilateral Development Banks in the 1980s* (Washington, DC: US Treasury Department, 1982), chapter 3, p. I) cited in Bello, 2002 p. 59-61.

[9] William K. Tabb. "The World Trade Organization? Stop World Takeover". (New York: *Monthly Review Press*), January 2000.

[١٠] المصدر نفسه، www.monthlyreview.org/100tabb.htm

[١١] المصدر نفسه، www.monthlyreview.org/100tabb.htm

[12] William K. Tabb. *The Amoral Elephant: Globalization and the Struggle for Social Justice in the Twenty-First Century*. (New York: Monthly Review Press, 2001) p. 9

[13] Richard Barnet and John Cavanaugh. *Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order.*, (New York: Simon and Schuster 1994), p. 423

[14] Robert Went. *Globalization: Neoliberal Challenge, Radical Responses*. (London: Pluto Press with the International Institute for Research and Education, 2000) p. 42.

[15] *J*. Brecher and T. Costello. *Global Village or Global Pillage?*, (Boston: South End Press 1994), p. 62, cited in Boris Kagarlitsky, *The Twilight of Globalization: Property, State and Capitalism*, (London: Pluto Press, 2000) p.2

16 Harry J. Gray. Chairman and CEO of United Technologies Corporation. in J. Brecher and T. Costello, *Global Village or Global Pillage?*. Boston: South End Press. (1994), p. 69

[17] UNDP. *Human Development Report 1998*. (New York, Oxford University Press 1998), p. 28.

[١٨] المصدر نفسه، ص ٣٠.

[19] Cox, R. W. "A Perspective on Globalization", in: J. H. Mittelman (ed.), *Globalization: Critical Reflections* (Lynne Rienner, 1996), p. 26

[20] Jan Nederveen Pieterse. "Globalization and Emancipation: From Local Empowerment to Global Reform" in Barry K. Gills (ed.). *Globalization and the Politics of Resistance*. (New York: St. Martin's Press). p.190

[21] Sarah, Anderson and John Cavanagh with Thea Lee. "Field Guide to the Global Economy". (New York: New Press. c2000) p. 53.

[٢٢] Tabb (2001) ، مصدر سابق، ص ١٦٣.

[23] Michael Albert. *The Trajectory of Change: Activist Strategies for Social Transformation*. (Cambridge, USA: South End Press, 2002) p.31.

[24] David Held and Anthony Mcgrew. *Globalization/Anti-Globalization*. (Cambridge, UK: Polity Press, 2002) p.81.

[٢٥] المصدر نفسه، ص ٨٣.

[٢٦] المصدر نفسه، ص ٨٣.

[27] United Nations *Conference on Trade and Development 2001*. See www.unctad.org.

[٢٨] المصدر نفسه، انظر www.unctad.org

[٢٩] Went, مصدر سابق، ص. ١٧.

[30] Jeremy Brecher and Tim Costello with Brendan Smith. *Globalization from Below: The Power of Solidarity*. (Cambridge USA: South End Press, 2000) p. 2.

[٣١] Went, مصدر سابق، ص. ١٧.

[٣٢] Brecher and Costello with Smith (2000)، مصدر سابق

[33] James Petras and Henry Veltmeyer. *Globalization Unmasked: Imperialism in the 21st Century*. (London: Fernwood Publishing/ Zed books 2001), p.24.

[٣٤] Jeremy Brecher, Tim Costello, Brendan Smith(2000) ، مصدر سابق

[35] Boris Kagarlitsky. *The Twilight of Globalization: Property, State and Capitalism*. (London: Pluto Press, 2000) p.23.

[٣٦] Went, مصدر سابق، ص.٤٣

[٣٧] Tabb (2001)، مصدر سابق، ص. ٢٥

[38]Jose Bove and Francis Dufour Interviewed by Gilles Luneau. *The World is Not For Sale: Farmers Against Junk Food*. (London: Verson, 2001) p. 57.

[٣٩] Tabb، مصدر سابق، ص٧٨.

[٤٠] Tabb (2001) ، مصدر سابق، ص٢٥.

[٤١] Went، مصدر سابق، ص ٣٩.

[42] John Bellamy Foster, "Waste Away". *Dollars and Sense*, No.195, Sept-Oct 1994, p.7

43 Hillary French. *Vanishing Borders: Protecting the planet in the Age of Globalization*. (New York: Norton, 2000) p. 27

[٤٤] Held and Mcgrew، مصدر سابق، ص ٦٣.

[٤٥] Karlitskly، مصدر سابق، ص ٢.

[46] John Foran (ed.) *The Future of Revolutions: Rethinking Radical Change in the Age of Globalization*. (London: Zed Books 2003) p. 67

[٤٧] المصدر نفسه ص ٦٧.

[٤٨] Tabb (2001)، مصدر سابق، ص١٥٢.

[٤٩] المصدر نفسه، ص١٦٢.

[50] James Petras and Morris Morely. *US Hegemony under Siege*: Class Politics and Development in Latin America. (London: Verso, 1990) Chapter 4.

٥١ (ed.) Foran، مصدر سابق، ص ٧٠.

٥٢ Bello، مصدر سابق، ص ١٠.

٥٣ Petras and Veltmeyer، مصدر سابق، ص ٧٠.

٥٤ Held and Mcgrew، مصدر سابق، ص٢٣–٢٤.

٥٥ المصدر نفسه، ص ١٢٤.

٥٦ Karlitskly، مصدر سابق، ص ٩.

٥٧ المصدر نفسه، ص ١٤.

٥٨ المصدر نفسه، ص ١٧.

59 Lee Sustar. "Globalization: Myths and Realities". *International Socialist Review* Issue 12, June-July 2000

60 Peter Marcuse "The Language of Globalization", *Monthly Review* Press, Volume 52, Number 3.

٦١ Petras and Veltmeyer، مصدر سابق، ص٥٤.

٦٢ المصدر نفسه، ص ٥٥.

٦٣ المصدر نفسه، ص ٢٠.

٦٤ انظر البيان الشيوعي.

65 Ashley Smith. "Do Global Problems have local solutions?". *International Socialist Review*. April-May 2001, No.17.

٦٦ Tabb (2001)، مصدر سابق ص ٣٧.

٦٧ المصدر نفسه، ص٥٣.

٦٨ Bello، مصدر سابق، ص ٢٨.

69 New York Times Magazine. 28 March 1999.

٧٠ Went، مصدر سابق، ص53-41.

٧١ Tabb (2001)، مصدر سابق، ص٨٣.

٧٢ المصدر نفسه، ص ٨٨.

٧٣ المصدر نفسه، ص ٨٠.

74 Amory Starr. *"Naming the Enemy: Anti-Corporate Movements Confront Globalization*". (London: Zed Books, 2000) p.23.

٧٥ Held & Mcgrew، مصدر سابق، ص٢٤.

٧٦ Sustar، مصدر سابق، Issue 12, June-July 2000

٧٧ المصدر نفسه، Issue 12, June-July 2000

[78] Fredric Jameson "Globalization And Political Strategy". *New Left Review* No.4, Jul-Aug 2000

[79] Financial Times January 28, 1999.

[80] Smedley Butler. *War is a Racket*. (Los Angeles: Feral House) Reprint Edition April 2003. A copy of the speech can be found at www.veteransforpeace.org/war_is_a_racket_033103.htm.

[81] Thomas Friedman. *New York Times Magazine*, 28 March 1998.

[82] William Tabb. "*The Face of Empire*". *Monthly Review Press*, November 2002.

[٨٣] Tabb (2001) ، مصدر سابق، ص ١٥٩.

[84] David Held and Anthony Mcgrew. *Globalization/ Anti-Globalization*. (Cambridge, UK: Polity Press, 2002).

[٨٥] المصدر نفسه، ص ٩٨–١١٧.

[86] Inge Kaul and Isabelle Grunberg with Marc A. Stern. *Global Public Goods: International Cooperation in the Twenty First Century*. (Oxford: Oxford University Press, 1999) P. xix-xxxviii.

[٨٧] المصدر نفسه P. xix-xxxviii

[88] *Held, David Global Transformations: Politics Economics and Culture. (Cambridge: Polity Press 1999).*

[٨٩] Held and Mcgrew, 2002، مصدر سابق، ص ١٠٧.

[90] Jeremy Brecher and Tim Costello with Brendan Smith. *Globalizarion from Below: The Power of Solidarity*, (Cambridge, USA: South End Press, 2000). p. 43.

[٩١] Held and Mcgrew, 2002، مصدر سابق، ص 113.

[٩٢] انظر:
Roger Simon. *Gramsci's Political Thought: An Introduction*. (London: Lawrence & Wishart, 1991). p.23-27.

[93] Christine B. N Chin and James H. Mittleman. "Conceptualizing Resistance to Globalization" in *Globalization and the Politics of Resistance* by Barry K. Gills (ed.), (Hampshire, UK: Palgrave. 2000).

[94] Jose Bove and Francis Dufour, Interviewed by Gilles Luneau. *The World is Not for Sale: Farmers against Junk Food*. (London: Verso, 2001) p. 166.

[95] James Petras & Henry Veltmeyer. *Globalization Unmasked: Imperialism in the 21st Century* (London: Fernwood Publishing/ Zed books, 2001) p. 58.

[٩٦] المصدر نفسه، ص ٥٧–٥٨.

[97] Ahmed Shawki. "Between Things Ended and Things Begun". *International Socialist Review* Issue 18, June-July 2001.

[98] Naomi Klein. "Reclaiming The Commons". *New Left Review*, 9 May Jun 2001.

[99] João Pedro Stedile. "Landless Battalions: The Sem Terra Movement of Brazil". *New Left Review*, 15 May-June 2002.

[١٠٠] المصدر نفسه، ص ٧٧– ١٠٤

[١٠١] المصدر نفسه، ص ٧٧– ١٠٤

[١٠٢] Bove and Dufour، مصدر سابق، ص ١٣٩

[١٠٣] Stedile، مصدر سابق، ص. ٧٧ – ١٠٤

[١٠٤] Bove and Dufour، مصدر سابق، ص ٢٠٢ – ٢٠٣

[١٠٥] المصدر نفسه، ص ٢٠٢–٢٠٣.

[١٠٦] المصدر نفسه، ص ١٥٩.

[١٠٧] المصدرنفسه، ص ١٥٩.

[108] Bernard Cassen. "On The Attack: A Movement Of Movements?". *New Left Review* 19 Jan-Feb 2003.

[١٠٩] المصدر نفسه، ص ٤١ – ٦٠.

[110] Barbara Epstein. "Anarchism and the Anti-Globalization Movement" *New Left Review*. Sep, 2001, Volume 53, Number 4.

[١١١] Starr، مصدر سابق، ص ٦٨.

[112] Emma Bircham and John Charlton *(ed.), Anti-Capitalism – A Guide to the Movement*. (London: Bookmarks Publications, 2001). p.69.

[113] Ibid p.69.

[١١٤] Bircham and Charlton (2001)، مصدر سابق، ص ٣٢٩.

[115] Ahmed Shawki. "The Fight for a Different World". *International Socialist Review*, Issue 19, July-August 2001.

[١١٦] Starr، مصدر سابق، ص١٣٤.

[١١٧] انظر إلى:
Tom Hayden (ed.), *The Zapatista Reader*. (New York: Thunder's Mouth Press/Nation Books, c2002.). For a collection of Zapatista writings as well as insightful commentary by many on the international Left on this movement.

[118] "The Zapatista Uprising: Ten years later". *Socialist Worker*, January 2, 2004

[119] Subcomandante Marcos. "Big Noise" 1998. quoted on Starr, p. 104-05.

[120] John Foran. "Magical Realism: How Might the Revolutions of the Future Have Better End(ing)s". in John Foran (ed.), *The future of revolutions : rethinking political and social change in the age of globalization* (London: Zed Books, 2003). p. 276.

[١٢١] المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

[122] K. Zugman. "Mexican awakening in post-colonial America: Zapatistas in urban spaces in Mexico City". PhD dissertation, Department of Sociology. (Santa Barbara: University of California, 2001). p.74 quoted in Foran p. 276.

[123] Francisco Whitaker. "Origin of the World Social Forum", WSF Web site. 06/05/2003.

[١٢٤] المصدر نفسه،
www.forumsocialmundial.org.br/main.php?id_menu=2_1&cd_language=2

[١٢٥] انظر الملحق ١.

[126] Bernard Cassens. "On The Attack: A Movement Of Movements?". *New Left Review* 19 Jan - Feb 2003.

[١٢٧] Fisher & Ponniah (2003) انظر: أوراق المؤتمرات وورش العمل للملتقى الاجتماعي العالمي الثاني.

[128] Emir Sader. "Beyond Civil Society: The Left After Porto Alegre". *New Left Review* No.17 Sep-Oct 2002.

[129] Arundhati Roy. "The New American Century". *The Nation* 9 Feb 2004.

[130] Michael Albert. "Mumbai, WSF, and Our Futures". *Znet* 9 Feb 2004.

[131] Maxime Rodinson. *Israel: A Colonial-Settler State*?. (New York: Pathfinder Press, 2002), p. 41.

[132] Max Nordau. "Zionist Works". *The Executive of the Zionist Organization*. (Jreuslem: Zionist Library, 1962). Vol.4. P.203

[133] Phil Marshall. *Intifada* (London: Bookmarks, 1989), pp. 76-77.

[134] Benjamin Beit-Hallahmi, *"The Israeli Connection: Who Israel Arms and Why"* (New York: Pantheon, 1987), pp. 196-98.

[135] Anthony H. Cordesman. "The US Military and the Evolving Challenges in the Middle East". *CSIS*, 9 March 2002. p.5.

[136] Phil Gasper. "Imperialism: Washington's gamble for a New Middle East". *ISR*, No. 27, Jan-Feb 2003.

[137] Daniel T. Griswold. "Can Free Trade Promote Peace in the Middle East?" *Cato Institute*: Capitol Hill Forum, 20 June 2003.

[١٣٨] المصدر نفسه، http://www.freetrade.org/pubs/speeches/dg-062003.htm

[١٣٩] المصدر نفسه، http://www.freetrade.org/pubs/speeches/dg-062003.htm

[١٤٠] راجع مشروع الشرق الأوسط الكبير، **صحيفة الحياة اللندنية**، ١٣/٢/٢٠٠٤.

[١٤١] **صحيفة الأيام**، ٢٨/٨/٢٠٠٣.

[142] William K. Tabb. *"The Face of Empire"*, *Monthly Review Press*, November 2002.

[143] Thomas Friedman, *New York Times Magazine*, 28 March 1998.

[144] Adam Hanieh. "Class, Economy, and the Second Intifada". *Monthly Review Press*, October 2002.

[١٤٥] لقراءة معمقة في الاقتصاد الإسرائيلي، انظر كتاب:
Jonathan Nitzan and Shimshon Bichlers. *The global political economy of Israel*. (London: Pluto Press 2002).

[١٤٦] انظر علي حتر. "تقييم المناطق الصناعية الحرة"، **كنعان**. العدد ١١٦، يناير ٢٠٠٤.

[١٤٧] **القرآن الكريم**، النساء، ٢٨.

[148] Robert B. Zoellick. "*Global Trade and the Middle East: Reawakening a Vibrant Past*". *(Remarks, World Economic Forum,* Dead Sea, Jordan. June 23, 2003). http:/www.ustr.gov

قائمة المراجع

Albert, Michael (2002). *The Trajectory of Change: Activist Strategies for Social Transformation*. Cambridge, USA: South End Press.

____. (2004). "Mumbai, WSF, and Our Futures". *Znet* 9 Feb.

Barnet, Richard and John Cavanaugh (1994). *Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order.* New York: Simon and Schuster.

Beit-Hallahmi, Benjamin. (1987). *"The Israeli Connection: Who Israel Arms and Why*. New York: Pantheon.

Bello, Walden. (2002). *Deglobalization: Ideas for a New World Economy*. London: Zed Books.

Bircham, Emma and John Charlton (ed.) (2001). *Anti-Capitalism – A Guide to the Movement*. London: Bookmarks Publications.

Bove, Jose and Francis Dufour Interviewed by Gilles Luneau (2001). *The World is Not for Sale: Farmers against Junk Food*. London: Verso.

Brecher, Jeremy and T. Costello (1994). *Global Village or Global Pillage?*. Boston: South End Press.

____. and Tim Costello and Brendan Smith (2000). *Globalization from Below: The Power of Solidarity*. Cambridge, USA: South End Press.

Butler, Smedley (2003). *War is a Racket*. Reprint Edition. Los Angeles: Feral House.

Cassen, Bernard (2003). "On The Attack". *New Left Review*, No.19, Jan-Feb.

Chin, Christine B. N and James H. Mittleman (2000). "Conceptualizing Resistance to Globalization" in: *Globalization and the Politics of Resistance* by Barry K. Gills (ed.), Hampshire, UK: Palgrave.

Cordesman, Anthony H (2002). *The US Military and the Evolving Challenges in the Middle East*. Washington, DC: Center for Strategic & International Studies (CSIS).

Cox, R. W. (1996). "A Perspective on Globalization". in: J. H. Mittelman (ed.), *Globalization: Critical Reflections*. Boulder: Lynne Rienner.

Epstein, Barbara (2001). "Anarchism and the Anti-Globalization Movement". *Monthly Review Press,* Vol. 53, No. 4.

Financial Times January 28, 1999.

Foran, John (2003). "Magical Realism: How Might the Revolutions of the Future Have Better End(ing)s". in: John Foran (ed.), *The Future of Revolutions: Rethinking Radical Change in the Age of Globalization*. London: Zed Books.

Foran, John (ed.) (2003). *The Future of Revolutions: Rethinking Radical Change in the Age of Globalization*. London: Zed Books.

Foster, John Bellamy (1994). "Waste Away". *Dollars and Sense*, No. 195, Sept-Oct.

French, Hillary (2000). *Vanishing Borders: Protecting the Planet in the Age of Globalization*. New York: Norton.

Friedman, Thomas. *New York Times Magazine*, 28 March 1998.

Gasper, Phil. (2003). "Imperialism: Washington's gamble for a New Middle East". *ISR*, No.27, Jan-Feb.

Gills, Barry K. (*ed.)* (2000). *Globalization and the Politics of Resistance*. Hampshire, UK: Palgrave.

Griswold, Daniel T. (2003). "Can Free Trade Promote Peace in the Middle East?". *Cato Institute*: Capitol Hill Forum, 20 June.

Hanieh, Adam. (2002). "Class, Economy, and the Second Intifada". *Monthly Review*, Vol. 54: No. 5.

Hayden, Tom (ed.) (c2002). *The Zapatista Reader*. New York: Thunder's Mouth Press/Nation Books.

Held, David (1999). *Global Transformations: Politics Economics and Culture*. Cambridge: Polity Press.

____. and Anthony Mcgrew (2002). *Globalization/ Anti-Globalization*. Cambridge, UK: Polity Press.

Jameson, Fredric (2000). "Globalization and Political Strategy". *New Left Review*, No. 4, Jul-Aug .

Kagarlitsky, Boris (2000). *The Twilight of Globalization: Property, State and Capitalism*. London: Pluto Press.

Kaul, Inge and Isabelle Grunberg with Marc A. Stern (1999). *Global Public Goods: International Cooperation in the Twenty First_Century*. Oxford: Oxford University Press.

Klein, Naomi (2001). "Reclaiming the Commons". *New Left Review*, No. 9, May- Jun.

Marcuse, Peter (2000). "The Language of Globalization", *Monthly Review* Press, Vol.52, No.3

Marshall, Phil (1989). *Intifada*. London: Bookmarks.

New York Times Magazine. 28 March 1999.

Nitzan, Jonathan and Shimshon Bichlers (2002). *The Global Political Economy of Israel*. London: Pluto Press.

Nordau, Max. (1962). "Zionist Works". *The Executive of the Zionist Organization*. Jerusalem: Zionist Library, Vol.4

Petras, James and Morris Morely (1990). *US Hegemony under Siege*: Class Politics and Development in Latin America. London: Verso.

____. and Henry Veltmeyer (2001). *Globalization Unmasked: Imperialism in the 21st Century*. London: Fernwood Publishing Zed books.

Pieterse, Jan Nederveen (2000). "Globalization and Emancipation: From Local Empowerment to Global Reform". in: Barry K. Gills (ed.). *Globalization and the Politics of* Resistance. New York: St. Martin's Press.

Rodinson, Maxime (2002). *Israel: A Colonial-Settler State*? New York: Pathfinder Press.

Roy, Arundhati (2004). "The New American Century". *The Nation,* 9 Feb.

Sader, Emir (2002). "Beyond Civil Society: The Left After Porto Alegre". *New Left Review*, No.17, Sep-Oct.

Sarah, Anderson and John Cavanagh with Thea Lee (c2000) "Field Guide to the Global Economy". New York: New Press.

Shawki, Ahmed (2001). "Between Things Ended and Things Begun". *International Socialist Review*. Issue 18.

____. (2001). "The Fight for a Different World". *International Socialist Review,* Issue 19.

Simon, Roger (1991). Gramsci's Political Thought: An Introduction. London: Lawrence & Wishart.

Smith, Ashley (2001). "Do Global Problems have local solutions?". *International Socialist Review*, Issue.17.

Socialist Worker online. "The Zapatista Uprising: Ten years later". 2 January 2004

Starr, Amory (2000*). "Naming the Enemy: Anti-Corporate Movements Confront Globalization*". London: Zed Books.

Stedile, João Pedro (2002). "Landless Battalions: The Sem Terra Movement of Brazil". *New Left Review* Volume 15, No. 77. May-June.

Sustar, Lee. *(*2000). "Globalization: Myths and Realities". *International Socialist Review*, Issue 12, June-July

Tabb, William K.. (2000). "The World Trade Organization? Stop World Takeover". New York: *Monthly Review Press*. Vol. 51 No.8

____ (2001). *The Amoral Elephant: Globalization and the Struggle for Social Justice in the Twenty-First Century*. New York: *Monthly Review Press*

____ (2002). *"The Face of Empire"*. *Monthly Review Press*. Vol.54 No.6.

UNDP (1998). *Human Development Report 1998*. New York: Oxford University Press.

United Nations (2001). *Conference on Trade and Development*. www.unctad.org.

US Treasury Department (1982). *Assessment of US Participation in the Multilateral Development Banks in the 1980s*. Washington, DC: US Treasury Department,.

Went, Robert. (2000). *Globalization: Neoliberal Challenge, Radical Responses*. London: Pluto Press with the International Institute for Research and Education.

Whitaker, Francisco (2003). "Origin of the World Social Forum". WSF Web site. 6 May.

Zoellick, Robert B. (2003). "Global Trade and the Middle East: Reawakening a Vibrant Past". *Remarks, World Economic Forum, Dead Sea, Jordan*. 23 June http:/www.ustr.gov

Zugman, K.. (2001). "Mexican awakening in post-colonial America: Zapatistas in urban spaces in Mexico City". PhD dissertation, Department of Sociology. Santa Barbara: University of California.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول
جوني عاصي

من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨- ١٩٨٨
هلغى باومغرتن

تقاسيم زمّار الحيّ - مقالات
فيصل حوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)
ساري حنفي وليندا طبر

الحداثة المتقهقرة طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

صفد: في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ - ١٩٤٨
مصطفى العباسي
بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر
سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية
عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)
تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة
تحرير: وسام رفيدي
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات
ماهر شلبي

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ٢٠٠٠-١٩٦٧
عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى
مجدي المالكي واخرون

اسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة
خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨–١٩٤٨
فيصل حوراني
القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري
هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي
تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال
الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية
عماد غياظة
دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول
النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد
المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول
النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال
ما بعد اوسلو: حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)
تحرير: جورج جقمان
ما بعد الازمة: التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨
التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧
اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦
العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب
رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي
مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة
حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

نحو أممية جديدة: قراءة في العولمة / مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني
علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية
جميل هلال

الراهب الكوري .. سَفَر وأشياء أخرى
زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية
ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاقة
عزمي بشارة

ديك المنارة
زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد

ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات

الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى
عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون

الديمقراطية الفلسطينية
موسى بديريي واخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون
الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون
الدستور الذي نريد
وليم نصـــار

سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية ٢
تحرير: سميح شبيب
دراسات اعلامية
تحرير: سميح شبيب
الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي
العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك
الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥ ١٩٩٤-
سميح شبيب
التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة
المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خول الشخشير
التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي
التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض
النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر
البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

مغدوشـــة: قصـــة الحـرب على المخيمـات فـــي لبنـــان
ممدوح نوفل
يوميات المقاومة في مخيم جنين
وليد دقـة
أحلام بالحرية
عائشة عـودة

الجري الى الهزيمة
فيصل حوراني
أوراق شاهد حرب
زهير الجزائري
البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟
فصل السلطات
سيادة القانون
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
حرية التعبير
عملية التشريع
المحاسبة والمساءلة
الحريات المدنية
التعددية والتسامح
الثقافة السياسية
العمل النقابي
الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول
حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير
الدولة والديمقراطية
جميل هلال
الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي
سيادة القانون
اسامة حلبي
حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام
الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة تقارير دورية

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال،عزمي الشعيبي وآخرون
الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات
دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
احمد مجدلاني، طالب عوض